

Distr.: General
1 December 2015
Arabic
Original: English



الدورة السبعون

البند ١٦٥ من جدول الأعمال

تمويل العملية المختلطة للاتحاد
الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أداء ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور
للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٦	أولا - مقدمة
٧	ثانيا - أداء الولاية
٧	ألف - لمحة عامة
٨	باء - تنفيذ الميزانية
١٢	جيم - مبادرات دعم البعثة
١٤	دال - التعاون بين البعثات الإقليمية
١٦	هاء - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري
١٨	واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج



الرجاء إعادة استعمال الورق

050216 030216 15-21150 (A)



٩٩	ثالثاً - أداء الموارد
٩٩	ألف - الموارد المالية
١٠١	باء - الموارد المالية لمركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي بأوغندا
١٠٢	جيم - معلومات موجزة عن إعادة توزيع الموارد بين المجموعات
١٠٣	دال - نمط الإنفاق الشهري
١٠٣	هاء - الإيرادات والتسويات الأخرى
١٠٤	واو - النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي
١٠٥	زاي - قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية
١٠٥	رابعاً - تحليل الفروق
١١٣	خامساً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما
		سادساً - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره وطلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٦١/٦٩ ألف،
١١٤	وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة
١١٤	ألف - الجمعية العامة
١١٥	باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

رُبط مجموعُ نفقات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ بهدف العملية من خلال عددٍ من أطر الميزنة القائمة على النتائج مصنفة حسب عناصر هي: عملية السلام؛ والأمن؛ وسيادة القانون والحوكمة وحقوق الإنسان؛ والاتصال في المجال الإنساني والإنعاش والتنمية؛ والدعم.

وواصلت العملية المختلطة الاضطلاع بولايتها خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، وركزت على تحقيق الأولويات الاستراتيجية المنقحة المحددة للعملية في قرار مجلس الأمن ٢١٤٨ (٢٠١٤)، وهي: (أ) حماية المدنيين، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية وسلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية؛ (ب) الوساطة بين حكومة السودان والحركات المسلحة غير الموقعة استناداً إلى وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، مع مراعاة التحول الديمقراطي الجاري على الصعيد الوطني؛ (ج) دعم الوساطة في النزاعات بين المجتمعات المحلية، بما في ذلك عن طريق التدابير الرامية إلى التصدي لأسبابه الجذرية، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري.

ومجموع الإنفاق على العملية المختلطة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ ما إجماليه ٣٠٠ ٠٦٥ ٠٨٩ دولار (صافيه ٥٠٠ ٧٢٥ ١٠٦٤ دولار)، مما يمثل نسبة استخدام للموارد قدرها ٩٤,٤ في المائة من المبلغ الذي تم إقراره وقدره ٣٠٠ ٦١١ ١٥٣ دولار (صافيه ٧٤٧ ١٣٠ ١٣٠ دولار) (مقابل نفقات إجماليها ٤٩١ ٠٠٠ ٢٦٤ دولار ونسبة استخدام للموارد قدرها ٩٤,٧ في المائة خلال الفترة السابقة). ويعكس تقرير الأداء تنفيذ المرحلة الأولى من عملية ترشيد العنصر المدني، التي تشمل إلغاء ٧٨٤ وظيفة ثابتة ومؤقتة (٢٠٧ وظائف دولية و ٢٥٧ وظيفة وطنية، و ٣٢٠ وظيفة متطوعي الأمم المتحدة)، وفقاً للميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥.

وكانت قيمة الموارد المستخدمة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة أقل بمقدار ١,٥ مليون دولار عما كان مقرراً، ويعزى ذلك بصورة أساسية إلى انخفاض نفقات الاكتفاء الذاتي وشحن المعدات المملوكة للوحدات، مقارنة بالميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، وأقل بمقدار ٨٠,٦ مليون دولار للتكاليف التشغيلية، ويعزى ذلك بصورة أساسية إلى انخفاض الاحتياجات لاستئجار الطائرات وانخفاض التكلفة الفعلية لوقود المولدات والمركبات والنقل الجوي. وقابل انخفاض الاحتياجات جزئياً نفقات إضافية للموظفين المدنيين بلغت ١٧,٦ مليون دولار، وتعزى إلى تطبيق الجدول المنقح لمرتبات فئتي

الخدمات العامة والموظفين الفنيين الوطنيين اعتباراً من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ودفع مستحقات نهاية المهمة للموظفين الذين انتهت خدمتهم بعد إلغاء ٢٠٧ وظائف دولية و ٢٥٧ وظيفة وطنية اعتباراً من ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥.

أداء الموارد المالية

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة - تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥)

الفرق					
الفئة	المخصصات	التفقات	المبلغ	النسبة المئوية	
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٥٥٩ ٤١١,٢	٥٥٧ ٨٩٧,٩	١ ٥١٣,٣	٠,٣	
الأفراد المدنيون	٢٧٢ ٣٠٥,٠	٢٨٩ ٨٥٦,٥	(١٧ ٥٥١,٥)	(٦,٤)	
التكاليف التشغيلية	٣٢١ ٨٩٥,١	٢٤١ ٣١٠,٩	٨٠ ٥٨٤,٢	٢٥,٠	
إجمالي الاحتياجات	١ ١٥٣ ٦١١,٣	١ ٠٨٩ ٠٦٥,٣	٦٤ ٥٤٦,٠	٥,٦	
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٢٢ ٨٦٤,٣	٢٤ ٣٣٩,٨	(١ ٤٧٥,٥)	(٦,٥)	
صافي الاحتياجات	١ ١٣٠ ٧٤٧,٠	١ ٠٦٤ ٧٢٥,٥	٦٦ ٠٢١,٥	٥,٨	
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-	
مجموع الاحتياجات	١ ١٥٣ ٦١١,٣	١ ٠٨٩ ٠٦٥,٣	٦٤ ٥٤٦,٠	٥,٦	

حالة شغل الوظائف

الفئة	الوظائف المعتمدة ^(أ)	الوظائف المقررة	الوظائف الفعلية (المتوسط)	معدل الشغور (النسبة المئوية) ^(ب)
المراقبون العسكريون	٢٦٠	٢١٠	١٨٣	١٢,٩
الوحدات العسكرية	١٥ ٩٤٠	١٥ ١٩١	١٣ ١١٦	١٣,٧
شرطة الأمم المتحدة	٢ ٣١٠	١ ٥٢٦	١ ٢٨٢	١٦,٠
وحدة الشرطة المشكلة	٢ ٣٨٠	١ ٨٤٥	١ ٨٥٢	(٠,٤)
الموظفون الدوليون ^(ج)	١ ٢٢١	١ ١٦٣	٩٤٦	١٨,٧
الموظفون الوطنيون ^(د)	٢٢١	٢١١	١٦٢	٢٣,٢
فئة الخدمات العامة	٢ ٨٠٨	٢ ٧٤٧	٢ ٦٧٣	٢,٧
متطوعو الأمم المتحدة	٥١٦	٢٦١	٢٤٨	٥,٠
الدوليون				

١٠٠,٠	صفر	٤	٤	الوطنيون الوظائف المؤقتة ^(هـ)
٤٥,٥	١٢	٢٢	٢٣	الموظفون الدوليون
-	٢٣	٢٣	٨١	الموظفون الوطنيون
-	٦	٦	٦	الأفراد المقدمون من الحكومات

(أ) يمثل أعلى مستويات القوام المأذون به/المعتمد.

(ب) استنادا إلى المعدل الشهري لشغل الوظائف والقوام الشهري المقرر.

(ج) يشمل وظيفة برتبة ف-٥ (كبير موظفين معني بتنسيق الأمن الميداني) تمول عن طريق ترتيب لتقاسم التكاليف مع فريق الأمم المتحدة القطري.

(د) يعكس مجموع المعلومات عن مستوى شغل الوظائف في العملية المختلطة والوظائف في مركز الخدمات الإقليمي الممولة من ميزانية العملية المختلطة.

(هـ) مولة من بند المساعدة المؤقتة العامة.

وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفرع الخامس من

هذا التقرير.

أولا - مقدمة

١ - وردت الميزانية المقترحة للإنفاق على العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤ (A/68/754)، وبلغت قيمتها ٦٩٠ ٠٠٠ ٢٤٤ دولار (صافيها ٣٠٠ ٤٠٣ ٢٢٢ ١ دولار). وتغطي هذه الميزانية نفقات ٢٦٠ مراقباً عسكرياً؛ و ١٥ ٩٤٠ من أفراد الوحدات العسكرية؛ و ٦٩٠ ٤ من أفراد الشرطة، منهم ٢ ٣٨٠ فرداً في وحدات الشرطة المشكلة؛ و ٦ أفراد مقدمين من الحكومات؛ و ١ ٠٩٦ موظفاً دولياً و ٢ ٩٧٤ موظفاً وطنياً، من بينهم ٢٠٧ موظفين وطنيين من الفئة الفنية والوظائف التي تمولها العملية المختلطة في مركز الخدمات الإقليمي في عنيتي، أوغندا؛ و ١٢٠ موظفاً يشغلون وظائف المساعدة المؤقتة العامة و ٣٤٠ من متطوعي الأمم المتحدة.

٢ - وقد أوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها الصادر في ٨ أيار/مايو ٢٠١٤، بأن تأذن الجمعية العامة للأمين العام أن يدخل في التزامات بمبلغ ٦٦٧ ٦٢٤ ٠٠٠ دولار (أي ما يعادل نصف ميزانية العملية للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤)، من أجل الإنفاق على العملية لفترة الأشهر الستة الممتدة من ١ تموز/يوليه حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وأوصت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن يقدم الأمين العام صيغة منقحة من الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ تعكس قرار مجلس الأمن بشأن تجديد ولاية العملية، وذلك في موعد لا يتعدى الجزء الرئيسي من الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة.

٣ - وأذنت الجمعية العامة للأمين العام، بموجب قرارها ٢٩٧/٦٨، أن يدخل في التزامات من أجل العملية بمبلغ إجمالي لا يتجاوز ٦٣٩ ٦٥٤ ٢٠٠ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وقررت، في جملة أمور، تأييد الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية، رهنا بأحكام القرار المذكور.

٤ - وبناء على ذلك، أدرجت الميزانية المنقحة المقترحة للإنفاق على العملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ (A/69/549)، وبلغت قيمتها ١٠٠ ٥٢٤ ٢٠٦ ١ دولار (صافيها ١٦٣ ١٦٣ ١٨٣ ١ دولار). وخلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، غطت الميزانية نفقات قوام حده الأقصى ٢٦٠ مراقباً عسكرياً؛ و ١٥ ٩٤٠ من أفراد الوحدات العسكرية؛ و ٦٩٠ ٤ من أفراد الشرطة، منهم ٢ ٣٨٠ فرداً في وحدات الشرطة المشكلة. وفي الفترة

من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، غطت الميزانية نفقات العنصر المدني المكون من ٦ أفراد مقدمين من الحكومات؛ و ٢٢١ موظفا دوليا و ٣٠١٥ موظفا وطنيا، من بينهم ٢٠٧ موظفين وطنيين من الفئة الفنية والوظائف التي تمولها العملية المختلطة في مركز الخدمات الإقليمية في عنتيبي، أوغندا؛ و ٢٥ موظفا يشغلون وظائف المساعدة المؤقتة العامة؛ و ٥٢٠ من متطوعي الأمم المتحدة. وفي الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، غطت الميزانية نفقات عنصر مخفض من الموظفين المدنيين شمل ٦ أفراد مقدمين من الحكومات، و ١٠٠٤ موظفين دوليين و ٢٧٣٤ موظفين وطنيين من بينهم ٢٢١ موظفا فنيا وطنيا والوظائف التي تمولها العملية المختلطة في مركز الخدمات الإقليمية في عنتيبي؛ و ١٠٤ موظفين يشغلون وظائف المساعدة المؤقتة العامة؛ و ١٦٩ من متطوعي الأمم المتحدة.

٥ - وفي الفقرة ٥٧ من التقرير المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (A/69/671)، أوصت اللجنة الاستشارية بأن تخصص الجمعية العامة مبلغا إجماليه ٣٠٠ ٦١١ ١٥٣ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، يشمل مبلغا قدره ٢٠٠ ٦٥٤ ٦٣٩ دولار سبق أن أذنت به الجمعية في قرارها ٦٨/٢٩٧.

٦ - وخصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٩/٢٦١ ألف، مبلغا إجماليه ٣٠٠ ٦١١ ١٥٣ دولار (صافيه ٠٠٠ ٧٤٧ ١٣٠ دولار) للإنفاق على العملية في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، يشمل مبلغا إجماليه ٢٠٠ ٦٥٤ ٦٣٩ دولار (صافيه ٨٥٠ ٩٥٧ ٦٢٧ دولارا) سبق أن أذنت به الجمعية العامة بموجب أحكام قرارها ٦٨/٢٩٧. وقُسم المبلغ الكلي إلى أنصبة مقررّة على الدول الأعضاء.

ثانيا - أداء الولاية

ألف - لمحة عامة

٧ - أنشأ مجلس الأمن ولاية العملية المختلطة في قراره ١٧٦٩ (٢٠٠٧) ومددها في قرارات لاحقة. وحدد المجلس الولاية المتعلقة بفترة الأداء في قراره ٢١١٣ (٢٠١٣) و ٢١٧٣ (٢٠١٤).

٨ - وتتمثل الولاية المسندة إلى العملية المختلطة في مساعدة مجلس الأمن على تحقيق هدف عام يتمثل في إيجاد حل سياسي دائم في دارفور وإحلال الأمن فيها.

٩ - وفي إطار ذلك الهدف الشامل، أسهمت العملية، خلال الفترة المشمولة بتقرير الأداء، في تحقيق عدد من المنجزات من خلال تنفيذ ما يتصل بها من نواتج رئيسية على النحو الموضح في الأطر أدناه، والتي تم تجميعها وفقاً للبرنامج الفرعي الذي تتبع له كما يلي: عملية السلام؛ الأمن؛ سيادة القانون والحوكمة وحقوق الإنسان؛ الاتصال في المجال الإنساني والإنعاش والتنمية؛ الدعم.

١٠ - ويتضمن هذا التقرير تقييماً للأداء الفعلي مقارنة بالأطر المقررة القائمة على النتائج والمبينة في ميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. ويقارن تقرير الأداء، بوجه خاص، مؤشرات الإنجاز الفعلية، أي مدى التقدم الفعلي المحرز خلال الفترة المعنية قياساً إلى الإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز المقررة، كما يقارن النواتج التي أنجزت فعلاً بالنواتج المقررة.

باء - تنفيذ الميزانية

١١ - خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، واصلت العملية المختلطة تنفيذ ولايتها بالتركيز على الأولويات الاستراتيجية الثلاث التالية التي وردت في التقرير الخاص للأمين العام عن استعراض العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2014/138) والتي أقرها مجلس الأمن في قراره ٢١٤٨ (٢٠١٤)، وهي: (أ) حماية المدنيين، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية، وضمان سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية؛ (ب) الوساطة على أساس وثيقة الدوحة بين حكومة السودان والحركات المسلحة غير الموقعة، مع مراعاة التحول الديمقراطي الجاري على الصعيد الوطني؛ (ج) دعم الوساطة في النزاعات بين المجتمعات المحلية، بما في ذلك عن طريق التدابير الرامية إلى التصدي لأسبابها الجذرية، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري.

حماية المدنيين، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية وضمان سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية

١٢ - تواصلت الآثار الهامة التي خلفتها الحالة الأمنية المتدهورة في أجزاء من دارفور على سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني وعلى أصول الوكالات الإنسانية خلال الفترة التي يشملها التقرير. ففي معظم مناطق دارفور، تعتمد وكالات الأمم المتحدة بشكل كبير على العملية المختلطة لتزويدها بدوريات الحراسة ولتأمين المناطق وتوفير القدرات اللوجستية، كوسيلة للتخفيف من المخاطر الأمنية والعوائق التشغيلية. وواصلت العملية المختلطة عملها للحد من أخطار المتفجرات في جميع أنحاء دارفور. وسهّل تدمير الذخائر غير المنفجرة الحركة في تلك المناطق وأتاح إمكانية الوصول إليها، مما عزز أنشطة كسب الرزق.

١٣ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير استمرار الاشتباكات بين القوات الحكومية والجماعات المتمردة، وحالات توتر بين القبائل، وزيادة في معدلات الجريمة، وكان لذلك أثر كبير على السكان المدنيين، لا سيما في شمال دارفور ووسطها وجنوبها. وفرضت القيود في أغلب الأحيان من جانب مسؤولين محليين في مناطق تجري فيها أعمال قتال بين القوات الحكومية وفصائل المتمردين أو مناطق توقفت فيها هذه الأعمال مؤخراً. وواصلت العملية المختلطة رصد الشواغل المتصلة بحقوق الإنسان ومساءلة الحماية والإبلاغ عنها، وواصلت أيضاً العمل مع الأطراف لتمكينها من الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

١٤ - ووفرت العملية الدعم للأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وهي حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة وحركة العدل والمساواة السودانية، بما يتيح تنفيذ أحكام ووثيقة الدوحة المتعلقة بكفالة استقرار المجتمعات المحلية ومشاريع الإنعاش.

الوساطة على أساس وثيقة الدوحة بين حكومة السودان والحركات المسلحة غير الموقعة، مع مراعاة التحول الديمقراطي الجاري على الصعيد الوطني

١٥ - واصل كبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن دارفور مشاوراته مع أطراف النزاع سعياً منه لتشجيع المحادثات المباشرة بين الحركات المسلحة والحكومة من أجل التوصل إلى اتفاق سلام شامل. وفي ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، يسر الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي التوقيع على اتفاق بشأن المحادثات الأولية المتعلقة بوقف الأعمال العدائية التي ستعقد خارج السودان بين حكومة السودان والحركات المسلحة في دارفور. ونظم الفريق محادثات مباشرة بين حكومة السودان وجيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي وحركة العدل والمساواة - فصيل جبريل عقدت في أديس أبابا في الفترة من ٢٣ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وعلى الرغم من تضافر الجهود المبذولة من أجل إشراك جميع الجماعات المتمردة غير الموقعة، قرر جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد عدم المشاركة في تلك الجولة من المفاوضات. ولم تتفق حكومة السودان والحركات المسلحة على جدول أعمال المحادثات، وبالتالي أجل الفريق المحادثات إلى أجل غير مسمى في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

دعم الوساطة في نزاعات المجتمعات المحلية

١٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور في جميع عواصم ولايات دارفور الخمس، واستكملت حلقات العمل للتواصل مع المجتمعات

المحلية وتوعيتها في جميع محليات دارفور البالغ عددها ٦٤ محلية. وأُنجزت المرحلة الأولى من عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور، أي التواصل مع المجتمعات المحلية، التي كانت تهدف إلى إذكاء الوعي العام بشأن العملية. وعقدت حلقات عمل للتواصل مع المجتمعات المحلية وتوعيتها، على مستوى المحليات ومع كل الجهات المعنية في جميع أنحاء دارفور. وركزت الاجتماعات على تحديد القضايا ذات الأولوية التي ينبغي تناولها واختيار الممثلين للمرحلة الثانية من العملية. وفي أوائل حزيران/يونيه ٢٠١٥، بدأت المرحلة الثانية من عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور، التي تشمل حوارات ومشاورات على صعيد المحليات في ١٥ محلية في جميع أنحاء دارفور، وما زالت جارية.

١٧ - وتعاونت العملية المختلطة بشكل مكثف مع زعماء الإدارة الأهلية من قبيلتي الرزيقات الشمالية وبنو حسين من شمال وغرب دارفور، وسلطات الولاية والقوات المسلحة السودانية سعياً لاحتواء الاشتباكات العنيفة التي نشبت في محلية السريف. وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، أجرت العملية المختلطة اتصالات مع زعماء الإدارة الأهلية من قبيلتي الرزيقات والزغاوة في الشمال للحيلولة دون تصاعد التوترات بينهما وضمان الإفراج عن ١٢ من أفراد قبيلة الزغاوة واثنين من الشباب العرب الذين اختطفتهم عناصر من جيش تحرير السودان/فصيل الوحدة في قرية قوبة، شمال دارفور، في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وفي شرق دارفور، قدمت العملية المختلطة الدعم لإبرام اتفاق محلي بين قبيلتي المعاليا والحمر لتسوية نزاع عنيف بين القبيلتين بدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ عندما اندلعت اشتباكات متعلقة بسرقة الماشية.

١٨ - وواصلت العملية المختلطة العمل مع سلطات حكومة السودان على صعيدي الاتحاد والولايات ومع لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في ولايات شمال وشرق دارفور من أجل المصالحة بين المعاليا والرزيقات. كذلك تعاونت العملية المختلطة مع والي شرق دارفور، ونائب الناظر (الزعيم التقليدي) لقبيلة الرزيقات الجنوبية، وحثت حكومة الولاية والزعماء التقليديين على استئناف عملية المصالحة المتعثرة بين الطائفتين. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، اجتمعت العملية المختلطة في الخرطوم مع أعضاء منظمات المجتمع المدني في دارفور لتشجيع أعضاء مجالس الشورى في الخرطوم على الاضطلاع بدور في عملية المصالحة.

١٩ - ويسرت العملية المختلطة عقد حلقتي عمل تحضيريتين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ لفائدة قبيلة المعاليا في محلية أبو كارينكا ولفائدة قبيلة الرزيقات الجنوبية في محلية الضعين، ومنتدى للسلام لفائدة ممثلي كلتا القبيلتين بالخرطوم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وبعد تجدد النزاع بين المعاليا والرزيقات في أيار/مايو ٢٠١٥، أجرت

العملية المختلطة اتصالات مكثفة مع زعماء القبيلتين ويسرت سفر السلطة الإقليمية لدارفور ووفد الزريقات في مجلس الشورى من الخرطوم إلى دارفور للاضطلاع بأنشطة بناء السلام.

٢٠ - وفي أعقاب الاشتباكات بين قبيلتي البيرتي والزيادية بشمال دارفور في شباط/فبراير ٢٠١٥، تعاونت العملية المختلطة مع معتمد محلية المالحة، وزعماء قبيلة الميدوب (الذين اضطلعوا بدور ريادي في عملية الوساطة)، والمتنفذين من قبيلتي البيرتي والزيادية في الخرطوم، وزعماء الإدارة الأهلية من كلتا القبيلتين، والسلطة الإقليمية لدارفور من أجل تشجيع المصالحة. وبعد وقوع اشتباكات بين قبيلتي الفلاتة والسلامات في جنوب دارفور، في شباط/فبراير ٢٠١٥، اجتمعت العملية المختلطة مع مجلس الشورى للفلاتة ويسرت زيارة لجنة سلام تضم زعماء من كلتا القبيلتين، بما في ذلك مجلس (وساطة) أجويد جنوب دارفور، إلى محليتي برام وتلس. وقامت العملية المختلطة بزيارة ميدانية إلى برام في الفترة من ٩ إلى ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥ لدعم حملات التوعية بشأن التعايش السلمي ولتشجيع الحوار بين الهبانية والرزيقات في جنوب دارفور. وبفضل مشاركة العملية المختلطة، أنشئت ست لجان محلية مشتركة، تتألف من العُقداء (محاربين قبليين) والحكّامات (مغنيات يشجعن على القتال بأغاني تقليدية) في جنوب دارفور، لوضع آلية إنذار مبكر.

تعزيز وتبسيط العنصرين العسكري والمدني وعنصر الشرطة

٢١ - بناء على طلب مجلس الأمن الوارد في قراره ٢١٤٨ (٢٠١٤)، قدم الأمين العام، في تقاريره المقدمة إلى المجلس عن العملية المختلطة (S/2014/279) و (S/2014/515) و (S/2014/852) و (S/2015/141) و (S/2015/163) و (S/2015/378) و (S/2015/729) معلومات عن التقدم المحرز في تعزيز وتبسيط العنصرين المدني والعسكري وعنصر الشرطة في العملية. وأجرت العملية المختلطة استعراضا وتقييما شاملين لملاك موظفيها وقدراتها التشغيلية، واتخذت تدابير ملموسة لإعادة تركيز أنشطتها ومواردها بغية تحقيق مزيد من الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة. ووجهت أنشطتها نحو الأولويات الاستراتيجية الثلاث الجديدة وأوقفت جميع المهام الأخرى، وذلك بعد إجراء تقييم شامل وتكييف لقدراتها من حيث الأفراد والعتاد. واستندت عملية التبسيط التي قامت بها العملية المختلطة أيضا إلى استعراض ملاك الموظفين المدنيين الذي أجري عملا بقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٦٤، وانتهى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعاون مقر الأمم المتحدة والعملية المختلطة بشكل وثيق لإتمام المرحلة الأولى من عملية تبسيط العنصر المدني، التي شملت إلغاء ٧٨٤ وظيفة ثابتة ومؤقتة (٢٠٧ وظائف دولية و ٢٥٧ وظيفة وطنية و ٣٢٠ وظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة)، وانتهت بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥. وبعد ذلك، ألغت الجمعية العامة،

في قرارها ٢٦١/٦٩ بء، ما مجموعه ٤٨٨ وظيفة ثابتة ومؤقتة في العملية المختلطة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ (١٠ وظائف دولية، و ٤٧٦ وظيفة وطنية، و ٢ من وظائف متطوعي الأمم المتحدة) في سياق المرحلة الثانية من تبسيط ملاك العملية.

٢٣ - وتعكس الميزانية المنقحة للعملية المختلطة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ أيضا تقليص عدد الأفراد النظاميين الذين أذن به مجلس الأمن في قراره ٢١٧٣ (٢٠١٤)، فقرر تخفيض العنصر العسكري في العملية من ١٦ ٢٠٠ فرد في السابق إلى قوام حده الأقصى ١٥ ٨٤٥ من الأفراد العسكريين (يشمل ١٤٧ مراقبا عسكريا، و ١٥ ٢٧٥ من أفراد الوحدات العسكرية و ٤٢٣ من ضباط الأركان وضباط الاتصال) وتخفيض عنصر الشرطة المكون سابقا من ٢ ٣١٠ من فرادى ضباط شرطة الأمم المتحدة إلى قوام لا يتجاوز ١ ٥٨٣ فردا، ووضع حد أقصى لقوام وحدات الشرطة المشكلة يبلغ ٢ ٣٨٠ فردا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نشرت العملية المختلطة ما متوسطه ٢٩٩ ١٣ من الأفراد العسكريين (من بينهم ١٨٣ مراقبا عسكريا و ١٢ ٧٥٥ من أفراد الوحدات العسكرية و ٣٦١ من ضباط الأركان وضباط الاتصال) و ١ ٢٨٢ من فرادى عناصر شرطة الأمم المتحدة و ١ ٨٥٢ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة.

جيم - مبادرات دعم البعثة

٢٤ - أثناء فترة الميزانية، قدم عنصر الدعم خدمات لوجستية وإدارية وأمنية ذات فعالية وكفاءة دعما لتنفيذ ولاية العملية عن طريق إنجاز النواتج ذات الصلة وإدخال تحسينات على الخدمات المقدمة، وتحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة.

٢٥ - وفيما يتعلق بالمشاريع المتعددة السنوات، استُكمل تشييد المباني الرئيسية، مثل المكاتب وأماكن الإقامة، قبل بدء الفترة المشمولة بالتقرير. ولذلك اقتصر الاستعانة بمصادر خارجية في أعمال التشييد الكبرى خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ على ما يلي: (أ) بناء أربعة مهابط لطائرات الهليكوبتر، من أصل عدد مقرر هو سبعة مهابط (من المتوقع إنجاز المهابط الثلاثة المتبقية خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦)؛ و (ب) المرحلة الأولى، أو ٥٠ في المائة، من شق ٣,٥ كيلومترات من الطرق المعبدة بالأسفلت بواسطة رص التربة، والرمال والحصى (تقرر أن عملية التعميد بالأسفلت لن تعود ضرورية، لأن الطرق المعبدة بالحصى تعتبر كافية لتلبية احتياجات النقل في إطار عمليات البعثة)؛ (ج) إصلاح سبعة من مرافق التخزين ذات الجدران الهشة القائمة في الفاشر (٥) ونيالا (١) والجنينة (١)، وذلك بتعديل العناصر الهيكلية عن طريق تشييد جدران معززة من الطوب وإقامة سياج محيط بالمرافق، بدلا من بناء المرافق ذات الجدران الصلبة المقررة، وبالتالي الحد من التكاليف الإجمالية لمشروع

مرافق التخزين. ولم يتسن الاضطلاع بالمشروع التحريبي المقرر للطاقة الشمسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتم تشييد مبنيين إضافيين في مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، وساهمت العملية المختلطة في تمويلهما خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥.

٢٦ - وواصلت العملية المختلطة جهودها الرامية إلى استخدام الموارد المائية بكفاءة، والتخلص من النفايات، بما في ذلك المواد الخطرة، بطريقة سليمة من أجل تعزيز الاستدامة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت العملية بجمع ٤٥١ ٨٢٠ مترا مكعبا من النفايات السائلة وإزالتها ومعالجتها، وقامت بجمع ٤٠٢ ٦٥ متر مكعب من النفايات الصلبة من جميع مواقع العملية والتخلص منها. وجرت معالجة المياه المستعملة التي تم جمعها لاستخدامها في إطفاء الحرائق، وغسل المركبات، والتصحيح، والري، والوقاية من الغبار. وفُصلت النفايات الصلبة في مجموعات لإعادة تدويرها، أو تحويلها إلى أسمدة عضوية، أو إلى قوالب للوقود، أو للتخلص منها في مدافن قمامة مكرسة لهذا الغرض وفي مواقع لرمي القمامة تخضع للرقابة وفقا للمبادئ التوجيهية الداخلية المتعلقة بالبيئة.

٢٧ - وعمدت العملية المختلطة إلى تخفيف الآثار البيئية الناجمة عن أنشطتها باعتماد تقنيات بناء ملائمة للبيئة، منها الحد من اعتمادها على الخشب والطوب المشوي في الأفران وأنواع الوقود الأحفوري. وفيما يتعلق بالتركيب المقرر لثلاثمائة سخانة مياه بالطاقة الشمسية، فلم تتركب سوى ١٨ سخانة خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، بسبب القيود التقنية التي واجهتها عملية التركيب، إضافة إلى تركيب ٢١٦ سخانة خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. وفيما يتعلق بجملة غرس الأشجار، فقد غرست العملية ما مجموعه ٥١٦ ٣٤ شتلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو عدد أقل مما كان مقررا، ويعود السبب في ذلك إلى التأخر في تسلم الشتلات والمشاكل وسوء أداء الجهات الرئيسية المعنية بتوريد الشتلات.

٢٨ - وخلال فترة الميزانية ٢٠١٤/٢٠١٥، استخدمت العملية المختلطة موارد النقل الاستراتيجية الإقليمية لدعم عمليات تناوب قواتها وتلبية احتياجاتها في مجال النقل الجوي. وظلت العملية تعتمد بشدة على الدعم الجوي لتلبية احتياجاتها التشغيلية واللوجستية، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى وعورة المنطقة وضعف الهياكل الأساسية للطرق والسكك الحديدية في دارفور. وخلال فترة الأداء ٢٠١٤/٢٠١٥، شغلت العملية المختلطة ٥ طائرات ثابتة الجناحين (منها طائرتان من طراز L-410، وواحدة من طراز CRJ-200، وواحدة من طراز DHC-8، وواحدة من طراز B-737)، و ١٩ طائرة مروحية (منها ثلاث طائرات من طراز Mi-8T/AME، و ١٦ من طراز Mi-8MTV) في ٣١ موقعا، تتألف من ٢٧ مهبطا للطائرات المروحية و ٤ مطارات رئيسية (الفاشر ونيالا والجنينة والخرطوم). غير أن العملية المختلطة

لا تزال تواجه عددا من الصعوبات المتصلة بعدم نشر أربع طائرات مروحية عسكرية متعددة الأغراض التي تمت الموافقة على نشرها وبالقيود المفروضة على الحركة، مما أثر على عدد الرحلات الجوية المقررة وعدد الطلعات الجوية المنفذة فعلا. وواصلت العملية المختلطة تنقيح الجدول الزمني للرحلات الأسبوعية، مما أسفر عن تخفيض كبير في عدد الرحلات الجوية اليومية على جميع الطرق، لا سيما بين الفاشر والخرطوم، الذي خفض عدد رحلاته من ثلاث رحلات إلى رحلة واحدة في اليوم.

٢٩ - واستمرت العملية المختلطة في استعراض موجوداتها من المركبات، في محاولة لمواءمة أسطول المركبات القائم مع القوام المنتشر. فشطبت ٨٢٦ من مركبات الركاب الخفيفة، ونقلت ٤٦٠ مركبة خفيفة أخرى إلى بعثات ميدانية أخرى لتلبية الاحتياجات التشغيلية، مما أسفر عن تخفيض مجموع قوام الأسطول من ٢ ٩٥٦ مركبة خفيفة للركاب خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ١ ٦٧٠ مركبة خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. ومن بين مركبات الركاب الخفيفة المنقولة إلى البعثات الميدانية وعددها ٤٦٠ مركبة، تلقت بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا ٤٠٠ مركبة، في حين تلقت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ٦٠ مركبة. ويستند تنقيح قوام أسطول المركبات إلى التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الاستراتيجي ويأخذ في الاعتبار وجود مبان مشتركة للمكاتب وللإقامة في جميع المعسكرات الكبرى ومواقع الأفرقة في جميع أنحاء منطقة البعثة وتوفير خدمة حافلات مكوكية للنقل داخل تلك الأماكن.

دال - التعاون بين البعثات الإقليمية

٣٠ - شاركت العملية المختلطة، من خلال خلية التحليل المشتركة التابعة لها، في اجتماعين للمنتدى الإقليمي المشترك الذي أنشئ لغرض رئيسي هو الاستعراض الدوري للتطورات الأمنية على طول الحدود المشتركة بين جنوب وشرق دارفور وجنوب كردفان وأبيي وجنوب السودان. وعُقدت في عنتبي اجتماعات لتقييم الحالة الأمنية على الحدود المشتركة، بين العملية المختلطة وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، كما عقدت في عنتبي أيضا اجتماع لجهات التنسيق المعنية بمسألة جيش الرب للمقاومة. وعُقدت الاجتماعات بهدف تبادل إحاطات خاصة بكل منطقة بشأن الحالة الأمنية العامة والتحديات التي تواجهها البعثات الإقليمية. وأسفرت الاجتماعات عن التوصية باتباع أفضل الممارسات وإنشاء آلية إقليمية مؤسسية لتبادل المعلومات، وأتاحت تبادل المعلومات فور ورودها من خلال جهات التنسيق ومناقشة أساليب عمل ووتيرة الاجتماعات التي تعقد لتحليل الحالة الأمنية عبر الحدود في المستقبل. وأفضت هذه التفاعلات أيضا إلى تحديد المسائل والاتجاهات

الاستراتيجية الخاصة بكل بعثة التي تُمسّ جميع البعثات الإقليمية في الأجل القصير، وتأثيرها على تنفيذ ولاية البعثات.

٣١ - وتواصل العملية المختلطة تعاونها مع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان دعماً لتفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها بصورة كاملة. وعقد رؤساء أركان القوات اجتماعين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في آب/أغسطس ٢٠١٤، في نيروبي وفي شباط/فبراير ٢٠١٥ في عنتيبي. وكان الهدف من الاجتماع الأول إعادة إنشاء الفريق العامل المعني بالتنسيق بين العملية المختلطة، وقوة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، ونوقشت خلاله الحالة الأمنية في البعثات المعنية والسبل الكفيلة بتفعيل آلية الرصد. وفي الاجتماع الثاني، اتفق رؤساء أركان القوات على ضرورة إعداد المبادئ التوجيهية، والإجراءات التشغيلية الدائمة بين البعثات من أجل تفعيل الآلية. وقد صيغت المبادئ التوجيهية بين البعثات وقُدّمت في آذار/مارس ٢٠١٥ إلى إدارة عمليات حفظ السلام لاستعراضها والمصادقة عليها. وفي غضون ذلك، أُوعِزَ إلى مواقع أفرقة العملية المختلطة القريبة من الحدود بأن تظل متيقظة للأنشطة العابرة للحدود وأن تبلغ عن جميع الأنشطة التي تثير الشبهات على النحو الواجب.

٣٢ - وعقب تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ونشر نظام أوموجا وإعادة تنظيم مركز الخدمات الإقليمية في عنتيبي وفق فئات الخدمات المقدمة خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، ركّز المركز على توطيد النموذج الذي يعتمد لتقديم الخدمات وواصل، في الوقت نفسه، تحسين أدائه على صعيد تقديم الخدمات خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. واضطلع المركز بعملية تخطيط للقوة العاملة بغية تحديد أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر على احتياجاته من الموارد، بما في ذلك التطبيق المزمع لنظام أوموجا الموسع ١ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، مما سيكون له تأثير كبير على عمليات المركز المتصلة بالبدلات والمدفوعات والمزايا والمستحقات. ومع تطور المركز، يتعين مواءمة هيكله الوظيفي مع الاحتياجات المتغيرة للبعثات المستفيدة من خدماته. وفي هذا الصدد، أجرى المركز عملية استعراض لملاك الموظفين المدنيين خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ أسفرت عن اقتراح بإعادة تنظيم الوظائف، بما في ذلك تحويل ٦٨ وظيفة إلى وظائف وطنية وإلغاء ٧ وظائف دولية اعتباراً من الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦.

٣٣ - وبلغت حصة العملية المختلطة الموافق عليها من الموارد ٤٠٠ ٤٤٤ ١٣ دولار، في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وخلال تلك الفترة،

بلغت نفقات مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي ٨٠٠ ٢٤٧ ١٤ دولار، مما يمثل زيادة في الإنفاق بمبلغ ٤٠٠ ٨٠٣ دولار (إجمالي) أو ما نسبته ٦ في المائة.

هاء - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري

٣٤ - وُضِعَ الإطار الاستراتيجي المتكامل للعملية المختلطة والفريق القطري للأمم المتحدة من خلال عملية تعاونية ليكون بمثابة آلية منسق الغرض منها إنجاز الدور الشامل للأمم المتحدة في تحقيق الاستقرار وتوطيد السلام في دارفور. ووقع الإطار القائم بأعمال الممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٥. وقد بدأ تنفيذ الإطار وسيتم الإبلاغ عن التقدم المحرز فيه كل ثلاثة أشهر. وسيُربط الإطار الاستراتيجي المتكامل في نهاية المطاف بنقل المهام المحددة والمنفذة عليها إلى فريق الأمم المتحدة القطري.

٣٥ - وظل المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في السودان حلقة الوصل الرئيسية بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري في الخرطوم، حيث حافظ على الصلة مع دوائر العمل الإنساني الأوسع نطاقاً، وعمل عن كثب مع القائم بأعمال الممثل الخاص المشترك لتعزيز أوجه التآزر والتعاون بين العملية المختلطة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من أجل التوصل إلى رؤية مشتركة والترويج لنهج يقوم على "توحيد أداء الأمم المتحدة" في دارفور. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت العملية المختلطة أيضاً حواراً وثيقاً مع نائب منسق الشؤون الإنسانية المعين حديثاً، ومقره في الفاشر، من أجل تيسير عمليات تنسيق الشؤون الإنسانية بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري واتخاذ القرارات على الصعيد الإقليمي.

٣٦ - وفي دارفور، ومن خلال مقر العملية المختلطة ومجموعات الحماية المشتركة للقطاعات، واصلت العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري/الفريق القطري الإنساني الاجتماع بصورة منتظمة لمناقشة مسائل الحماية والاستجابات ذات الطابع الاعتيادي والطابع الطارئ فضلاً عن تنقيح استراتيجية حماية المدنيين، ومن ثم مواصلة تنفيذها، في مقر العمليات وعلى الصعيد الميدانية. ومن خلال تلك المنتديات، ونتيجة للبعثات الميدانية المشتركة للرصد أو التقييم أو التحقق، استمر تقديم التوصيات المتعلقة بحماية المدنيين، فضلاً عن توسيع نطاق الحيز الإنساني لدعم إيصال المساعدة الإنسانية.

٣٧ - واشترك فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العام في رئاسة منتديات التنسيق الإضافية، وشمل ذلك اجتماعات عقدها مركز العمليات

المشتركة للعملية المختلطة، باعتباره المنتدى الرئيسي للعملية المختلطة المعني بالإنداز المبكر وتحليل الحالة، ومنتديات التنسيق في إدارة الأزمات، التي أنشئت في وسط وشرق دارفور. وهذه المنتديات هي وسيلة لتنسيق الترتيبات اللوجستية فيما يتعلق بتوفير الحراسة المرافقة وأشكال المساعدة الأخرى تمثيلاً مع الأولويات المسندة إلى العملية المختلطة. وواصلت العملية المختلطة أيضاً المشاركة في الاجتماعات الوطنية والميدانية المتعلقة بتنسيق الشؤون الإنسانية والمركزة على الحماية بغية استعراض الحالة الإنسانية السائدة عموماً في دارفور والتقدم المحرز في تقديم المساعدة الإنسانية الرامية إلى تلبية احتياجات الفئات الضعيفة من السكان وتعزيز القدرات الوطنية أو المحلية.

٣٨ - وواصلت العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري عقد اجتماعات تنسيق رفيعة المستوى نصف شهرية مع القيادة العليا لكفالة اتباع نهج منسق إزاء المسائل ذات الاهتمام المشترك، فيما يتعلق بأمور منها نقل الأنشطة. وعُقدت أيضاً اجتماعات للفريق العامل المشترك وأعدت التقارير المنبثقة عنها دعماً لتنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل على نحو يكفل اتباع نهج متكامل إزاء البرامج المشتركة بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري في دارفور. وقامت الوحدة الاستشارية للمسائل الجنسانية التابعة للعملية بنقل جميع الأنشطة الخارجية المتصلة بالشؤون الجنسانية التي كانت العملية المختلطة تضطلع بها سابقاً إلى فريق الأمم المتحدة القطري (ولا سيما إلى ممثلي هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وصندوق الأمم المتحدة للسكان)، بما في ذلك المسؤولية عن تعزيز قدرة مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني على تعميم المنظور الجنساني، وتمكين المرأة، والنهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، رهنأ بتوافر الأموال والموارد البشرية اللازمة للاضطلاع بها. ومما يؤسف له أن فريق الأمم المتحدة القطري لم ينفذ الأنشطة المنقولة إليه خلال فترة الأداء. وأدرج اجتماع شهري للتنسيق بين العملية المختلطة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، تستضيفه الوحدة الاستشارية للمسائل الجنسانية التابعة للعملية، بغية تيسير تبادل المعلومات والتنسيق لإنجاز النواتج المشتركة من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من النتائج وتجنب ازدواجية الجهود.

٣٩ - وواصلت الآلية المشتركة للدعم والتنسيق في أديس أبابا تزويد إدارة السلم والأمن التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي بتقارير تحليلية وبيانات وإحاطات منتظمة عن الأنشطة الأمنية والسياسية والإنسانية والتطورات المتعلقة بالعملية المختلطة ودارفور، والعمل بمثابة منتدى لمناقشة الاحتياجات التقنية والتشغيلية للعملية.

٤٠ - ولا يزال التنسيق الثلاثي يشكل آلية رئيسية تجمع بين كبار ممثلي حكومة السودان، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة من أجل تعزيز التعاون بين أعضائها فيما يقدمونه من دعم للعملية المختلطة.

واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج

العنصر ١: عملية السلام

٤١ - استهدفت الأنشطة المضطلع بها في إطار عنصر عملية السلام توفير الدعم للأطراف الموقعة لتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وللوساطة التي يقوم بها الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ بين حكومة السودان، والحركات المسلحة غير الموقعة، وأي أطراف رئيسية أخرى مؤثرة في دارفور من أجل ضمها إلى عملية السلام. وواصل القائم بأعمال الممثل الخاص المشترك وكبير الوسطاء المشترك مشاوراته مع الشركاء الإقليميين والدوليين بغية توفير الدعم للأطراف في جهودها الرامية إلى إحلال سلام جامع وشامل، وكذلك تشجيع الحركات المتصلة على الانضمام إلى عملية السلام. وواصلت العملية، في شراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري، والشركاء الدوليين، والمجتمع المدني، تيسير الجهود الجماعية المبذولة لتطوير القدرة التقنية للسلطة الإقليمية لدارفور بغية تعزيز فعاليتها.

٤٢ - وواصل كبير الوسطاء المشترك تيسير المساعي الرامية للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة من خلال تكثيف الحوار بين أطراف النزاع. وتحقيقاً لتلك الغاية، شجّع حكومة السودان والحركات المسلحة غير الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور على وقف الأعمال العدائية والدخول في مفاوضات سلام مباشرة. وتم بواسطة كبير الوسطاء المشترك تنظيم عدة اجتماعات بين قادة الحركات المسلحة غير الموقعة والقيادة العليا لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا.

٤٣ - نفذت العملية المختلطة برنامجاً معززاً للاتصالات والإعلام تمشياً مع استراتيجية أقوى للاتصالات ركزت أساساً على عملية السلام خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، بالإضافة إلى إذكاء الوعي بالأولويات الأخرى من خلال جهود الاتصال والدعوة فيما يتعلق بأعمال المكاتب الفنية والولاية العامة للعملية. وأشركت العملية أصحاب المصلحة فيها من خلال طائفة واسعة من أنشطة الاتصال، باستخدام مختلف خيارات وسائط الإعلام، بما في ذلك منشوراتها وما لديها من وسائط سمعية وبصرية وعن طريق الصور ووسائط التواصل

الاجتماعي الموجهة إلى منظمات المجتمع المدني، والجماعات النسائية، وغيرها من الجماعات النافذة، التي شجعت على المشاركة في الجهود التي تبذلها العملية لتنفيذ ولايتها.

الإنجاز المتوقع ١-١: قيام السلطة الإقليمية لدارفور بتنفيذ أحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، بالتعاون مع حكومة السودان، وإشراك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين من أهالي دارفور في عملية السلام

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

لم يتم التوصل إلى اتفاق سلام شامل. بيد أن كبير الوسطاء المشترك يواصل جهوده من أجل ضم الحركات غير الموقعة وذلك من خلال إجراء مشاورات وعقد اجتماعات وتنظيم حلقات عمل مع زعماء الحركات غير الموقعة؛ وعقد اجتماعات مع الزعماء الإقليميين. واجتمعت الجهات المكلفة بجهود الوساطة المتزامنة، في إطار الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ، مع نائب رئيس الوزراء القطري وزعماء إقليميين آخرين التماساً لدعمهم في الجهود الرامية إلى إشراك الحركات غير الموقعة في الحوار الوطني. واجتمع رئيس الفريق أيضاً مع الرئيس البشير لمناقشة إمكانية استئناف المحادثات مع الحركات المسلحة في دارفور. واستكشفت الاجتماعات سبل المضي قدماً بعملية السلام

١-١-١ إجراء مفاوضات بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، تفضي إلى إبرام اتفاق سلام شامل في دارفور

عينَ الرئيس البشير عضوين من حركة العدل والمساواة السودانية كوزيرين في السلطة الإقليمية لدارفور، كما عينَ عضوين آخرين من الحركة نفسها كرئيسين للجانين المكلفتين بمتابعة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، مما أدى إلى تعزيز سير عمل السلطة الإقليمية لدارفور من خلال توفير القيادة لمختلف هيئات ومؤسسات السلطة الإقليمية لدارفور

٢-١-١ سير عمل هيئات ومؤسسات السلطة الإقليمية لدارفور بفعالية

أحرزت حكومة السودان وحركة العدل والمساواة السودانية تقدماً في تنفيذ الأحكام المتعلقة بتقاسم السلطة من وثيقة الدوحة للسلام في دارفور بتعيين الوزير الاتحادي للتنمية، ووزير الدولة للزراعة، ووزير الشؤون الزراعية في مجلس السلطة الإقليمية لدارفور، ووزير الشؤون الاجتماعية، ورئيس التنمية الرعوية والبدوية في دارفور،

٣-١-١ التنفيذ التام لأحكام وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، ولا سيما تقاسم السلطة، وتقاسم الثروة، ووقف إطلاق النار بصورة دائمة ووضع الترتيبات الأمنية النهائية، والشواغل المتعلقة بالأطفال، والحوار والمشاورات على الصعيد الداخلي

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

ورئيس صندوق الرعاية الاجتماعية في دارفور. وفيما يتعلق بالأحكام المتصلة بتقاسم الثروات، فقد أُنجزت بالكامل المرحلة الأولى من المشاريع الإنمائية المنصوص عليها في استراتيجية تنمية دارفور في غرب وشرق وجنوب دارفور، في حين أُنجزَ ما نسبته ٥٠ في المائة من المشاريع الإنمائية المقررة في ولايتي وسط دارفور وشمال دارفور.

وَأُدمجت أيضا وثيقة الدوحة للسلام في دارفور في الدستور الوطني، كما بدأت عملية الحوار والتشاور الداخلي في دارفور في الفاشر وفي عواصم الولايات الأخرى. وأجريت كذلك اجتماعات للتوعية المجتمعية في جميع محليات منطقة دارفور. وبدأت المرحلة الثانية من اجتماعات الحوار والتشاور على مستوى المحليات في ١٥ محلية في دارفور. وبالنسبة للترتيبات الأمنية النهائية وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتعلقة بحركة التحرير والعدالة وحركة العدل والمساواة السودانية فإنها لا تزال مستمرة

النواتج المقررة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

تنظيم ست مشاورات رفيعة المستوى مع الأطراف الموقعة من أجل تيسير تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور وأي اتفاقات لاحقة، ولا سيما تشغيل المؤسسات التابعة للسلطة الإقليمية لدارفور المتوخاة في الوثيقة	٤	مشاورات أجريت مع الحركات الموقعة من أجل تيسير تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور. والتقت العملية المختلطة نائب رئيس حركة العدل والمساواة السودانية لمناقشة الجهود الجارية التي تبذلها الحركة للحصول على رئاسة صندوق التعمير والتنمية في دارفور. والتقى الممثل الخاص المشترك بالنيابة رئيس حركة العدل والمساواة السودانية لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ بروتوكول السلام لعام ٢٠١٣ (استنادا إلى إطار وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور) بين الحركة وحكومة السودان وما يعترضه من تحديات
---	---	--

والتقت العملية المختلطة رئيس السلطة الإقليمية لدارفور ونائب رئيس حركة العدل والمساواة السودانية لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور

وعقدت أربعة اجتماعات فقط لأن الأطراف انخرطت في الأنشطة الانتخابية في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٥

اجتماعات تشاورية رفيعة المستوى عقدت مع منتدى العملية المختلطة لأصحاب المصلحة، ولجنة السفراء المعنية بالشؤون السياسية والأمنية التابعة للاتحاد الأوروبي، ووزير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لشؤون أفريقيا، ورئيس هيئة أركان الدفاع في السنغال، ووفد الاتحاد الأوروبي لدى السودان، ونائب رئيس وزراء قطر، وسفراء كل من ناميبيا ونيجيريا وأوغندا لدى إثيوبيا ولدى مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن أولويات وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور والتحديات التي تعترض تنفيذها

٧

تنظيم ستة اجتماعات تشاورية مع المجتمع الدولي والشركاء الإقليميين بشأن أولويات وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور وتحديات التنفيذ

اجتماعات استشارية عقدت مع حكومة السودان، والسلطة الإقليمية لدارفور، والأحزاب السياسية السودانية المعارضة، والاتحاد الأفريقي والزعماء الإقليميين، والشركاء الدوليين في الخرطوم وأديس أبابا والدوحة ونجامينا لتقديم إحاطات والتماس التوجيه بشأن عملية السلام في دارفور، ولا سيما بشأن السبل الكفيلة بتيسير مشاركة الحركات المسلحة في الحوار الوطني

٦

تنظيم مشاورات فصلية مع حكومة السودان والحركات الموقعة والاتحاد الأفريقي والشركاء الإقليميين والدوليين بشأن التقدم المحرز في عملية الوساطة

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>٥ مشاورات رفيعة المستوى أجريت مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، والمبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى السودان وجنوب السودان، والمبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن المسائل المتصلة بتنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور وإجراء الحوار والمشاورات على الصعيد الداخلي في دارفور وتنفيذ عملية السلام في دارفور</p>	<p>عقدت جلسات للتشاور/العمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ بشأن القضايا المتصلة بتنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور وإجراء الحوار والمشاورات على الصعيد الداخلي في دارفور وتنفيذ عملية السلام في دارفور</p>
<p>٥ اجتماعات عقدت في كمبالا وفيينا وأديس أبابا مع قادة الحركات غير الموقعة، بما في ذلك حلقة عمل مدتها خمسة أيام بشأن مهارات التفاوض ووقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية لفائدة ٣٠ من القادة الميدانيين من حركة العدل والمساواة - فصيل جبريل وجيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي. وهدفت هذه الاجتماعات إلى إعداد الحركات المسلحة في دارفور للتفاوض المباشر مع حكومة السودان وللمشاركة في الحوار الوطني المقترح إجراؤه. ونظمت أيضا محادثات أولية بين الحكومة والحركات المسلحة في دارفور (حركة العدل والمساواة - فصيل جبريل وجيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي) من خلال جهود وساطة متزامنة بقيادة فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ</p>	<p>تنظيم أربعة اجتماعات مع الحركات المسلحة غير الموقعة من أجل إشراكها في عملية السلام</p>
<p>٥ اجتماعات عقدت مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، والمبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان، والمبعوث</p>	<p>تنظيم ستة اجتماعات بين العملية المختلطة وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ والمبعوث الخاص إلى السودان وجنوب</p>

الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ونائب رئيس وزراء قطر بشأن تزامن مسارات الوساطة في السودان لدعم الحوار الوطني، وذلك بهدف وضع نهج مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتسوية النزاعات في السودان، إضافة إلى مناقشة التدابير الرامية إلى التباحث مع جميع حركات المعارضة السودانية المسلحة بشأن عملية الحوار الوطني، مما يساهم في موازنة جهود الوساطة

وأرجئت المحادثات التمهيدية للحوار الوطني التي كان من المقرر إجراؤها في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٥ في أديس أبابا نتيجة للقرار الذي اتخذته حزب المؤتمر الوطني بعدم المشاركة في المحادثات التمهيدية للحوار قبل الانتخابات

قدمت أربعة تقارير فصلية إلى مجلس الأمن وأربعة تقارير إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي

في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، عقدت لجنة متابعة التنفيذ اجتماعاً مع الأطراف الموقعة التالية: حكومة السودان، وحركة التحرير والعدالة، وحركة العدل والمساواة السودانية

وقرر أعضاء لجنة متابعة التنفيذ عقد جلسة واحدة فقط خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولم تقدم التقارير بسبب عدم التوصل إلى اتفاق مع الأطراف الموقعة

السودان من أجل تزامن مسارات الوساطة في السودان لدعم إقامة حوار وطني شامل

٨ تقديم أربعة تقارير من الأمين العام إلى مجلس الأمن ومن رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن تنفيذ الولاية والتقدم المحرز في عملية السلام

١ تنظيم اجتماعات فصلية للجنة متابعة تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور وإصدار أربعة تقارير لتلك اللجنة

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>لم تعقد أي اجتماعات للجنة المشتركة المعنية بوثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور. ولم تعرض الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور أي مسائل متصلة بانتهاكات وقف إطلاق النار على اللجنة المشتركة؛ ولذلك، لم تُعقد أي اجتماعات، ولم تصدر أي تقارير للجنة المشتركة</p>	<p>تنظيم اجتماعين للجنة المشتركة المعنية بوثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور وإصدار ١٢ تقريراً للجنة المشتركة</p>
<p>اجتماعاً عقدت مع مسؤولي السلطة الإقليمية لدارفور، ومنظمات المجتمع المدني، والمسؤولين المحليين والمسؤولين على مستوى الولاية، وممثلي الإدارة الأهلية، والزعماء المحليين، وقادة مجموعات المشردين داخليا والمجموعات النسائية والشبابية في ولايات دارفور الخمس وفي الخرطوم لتنسيق تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور والمضي في تعزيز الحوار بين السلطة الإقليمية لدارفور ومنظمات المجتمع المدني وآليات المتابعة في عملية السلام. وشملت المسائل التي نوقشت في الاجتماعات تشجيع الحوار الداخلي في دارفور، والانتخابات، وبناء الشراكات، والتنسيق مع أصحاب المصلحة من أجل تنفيذ أنشطة السلطة الإقليمية لدارفور على الصعيد المحلي</p>	<p>١٤ تقديم المشورة من خلال اجتماعات/منتديات تشاورية شهرية بين السلطة الإقليمية لدارفور ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية، بمن فيهم المشردون داخليا والنساء والشباب، لتنسيق الأعمال المتصلة بتنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور وأنشطة السلطة الإقليمية لدارفور على الصعيد المحلي</p>
<p>اجتماعات عقدت مع أطراف النزاع. وركز اجتماعان على الحصول على التزام بوضع خطط عمل لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود، وعُقد اجتماعان مع زعماء القبائل للحصول على التزامهم بإنهاء استخدام الأطفال في النزاعات فيما بين القبائل وداخلها</p>	<p>٤ تنظيم ستة اجتماعات مع أطراف النزاع، بما في ذلك حكومة السودان والجماعات المسلحة، من أجل الدعوة إلى إدماج الشواغل المتعلقة بالأطفال في عملية السلام، واتفاقات السلام، ومرحلي الإنعاش والإعمار بعد انتهاء النزاع عملاً بقرارات مجلس الأمن المتصلة بالأطفال والنزاع المسلح</p>

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
أهت العملية المختلطة عملية نقل المسؤولية عن الأنشطة المتصلة بالشؤون الجنسانية في دارفور إلى فريق الأمم المتحدة القطري، وركزت على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البعثة ولم يعقد فريق الأمم المتحدة القطري الحلقات الدراسية الخمس المقررة بسبب نقص التمويل	لا
حلقات عمل مواضيعية عُقدت لفائدة المشردين داخليا، والشباب، والنساء، وقادة المجتمعات المحلية لمناقشة السلام	٩
عقدت مناقشة جامعية مفتوحة بشأن عملية السلام. وعطلت الشواغل الأمنية في الفترة التي سبقت إجراء انتخابات المشاريع التي كان من المقرر تنفيذها في المجتمعات المحلية	١
نشاطا خاصا بالمرح/الدراما نُظمت حفلات موسيقية نُظمت	١٤
نشاطا رياضيا، بما في ذلك كرة القدم وسباق الخيل والكرة الطائرة، أقيمت في جميع أنحاء دارفور	٤
نظم يوم مفتوح واحد. ولم ينظم اليوم المفتوح الثاني بسبب الشواغل الأمنية	١٧
مناسبات خاصة/ثقافية نظمت، تتألف من ثمانية احتفالات بيوم الأمم المتحدة الدولي بالتعاون مع المكاتب الأخرى، وثلاث مناسبات ثقافية في دارفور	١
إعلانات للخدمة العامة تغطي مجال الوعي البيئي ومسائل السلام والمصالحة، صدرت من خلال تلفزيون الأمم المتحدة وأُتيحت لهيئات البث التلفزيوني المحلية	٣
إعلانات للخدمة العامة تغطي مجال الوعي البيئي ومسائل السلام والمصالحة، صدرت من خلال تلفزيون الأمم المتحدة وأُتيحت لهيئات البث التلفزيوني المحلية	٧
تنظيم خمس حلقات دراسية لفائدة ٢٠٠ امرأة من ممثلات المجتمع المدني من أجل رصد تنفيذ الأحكام المتعلقة بالمسائل الجنسانية والمرأة الواردة في وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور والاتفاقات اللاحقة	١٥
القيام بحملات إعلامية لإبراز ما تقوم به العملية المختلطة من أعمال، بما في ذلك أنشطة للتوعية المجتمعية تشمل توزيع مواد إعلامية تتضمن رسائل رئيسية وأصناف مجانية دعما لعملية السلام، على النحو التالي: ١٠ حلقات عمل مواضيعية لصالح المشردين داخليا، والشباب، والجماعات النسائية، وقادة المجتمعات المحلية؛ و ٦ مناقشات بشأن مواضيع ذات صلة بالسلام تتعلق بالأمن والتنمية؛ و ١٢ نشاطا خاصا بالمرح/الدراما؛ و ١٥ نشاطا رياضيا؛ و ١٥ حفلا موسيقيا؛ وتنظيم يومين مفتوحين بالتعاون مع أقسام فنية أخرى؛ و ٨ مناسبات خاصة/ثقافية تهدف إلى زيادة الوعي بما تظطلع به العملية المختلطة من أعمال وأنشطة من خلال عناصرها؛ و ٦ إعلانات خدمة عامة تلفزيونية مدة كل منها ٣٠ إلى ٩٠ ثانية؛ و ١٠ أفلام فيديو باستعمال تقنية (B-roll) تتضمن أخبار الدعم الرئيسية لبثها في وسائط الإعلام الدولية والمحلية؛ و ٤ من ٥ أفلام وثائقية تلفزيونية/بالفيديو مدة كل منها ١٥ دقيقة؛ و ٥٢ حلقة أسبوعية مدة كل منها ٣٠ دقيقة من مسلسل درامي إذاعي عن جهود بناء السلام التي تبذلها العملية؛ و ١٠ إعلانات خدمة عامة إذاعية؛ و ٥ برامج إذاعية على الهواء مباشرة ورسائل	١٥

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
ترويجية تُذاع عبر محطات الإذاعة في ولايات دارفور دعماً لأنشطة بناء السلام والتوعية التي تقوم بها العملية؛ و ٥٠ من البرامج الإخبارية الإذاعية التي تتناول اهتمامات إنسانية تتعلق بعملية السلام تُبث على إذاعة الأمم المتحدة باللغتين العربية والإنكليزية؛ ومجموعات برامج إذاعية يومية تصل مدة كل منها إلى ٣ ساعات تبث مباشرة من خلال السلطة الإقليمية لدارفور عن طريق الوحدة الإذاعية التابعة للعملية المختلطة	١٤ ٢
فيلم فيديو باستعمال تقنية (B-roll) تتضمن أخبار الدعم الرئيسية أنتجت بمناسبة يوم الأمم المتحدة، وبمناسبة انعقاد مؤتمر الممثل الخاص المشترك بالنيابة، وللتوعية البيئية، وبشأن أنشطة حفظ السلام، وعمل الشرطة في العملية	
من الأفلام الوثائقية التلفزيونية/بالفيديو موضوعها السلام والأمن. ويعزى انخفاض عدد النواتج إلى إعادة انتداب موظفين فنيين إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى	٤٠
حلقة من مسلسل درامي إذاعي أنتجت لدعم بناء السلام وعملية السلام في دارفور	٢٨
إعلان خدمة عامة إذاعية بثت على الصعيد المحلي بشأن مواضيع فنية، دعماً لعملية السلام بصورة أساسية، وللترويج لأيام أنشطة التوعية والمبادرات الجديدة للعملية	١٢
برنامج إذاعي على الهواء مباشرة تم إنتاجها	٨٢
برنامجاً إخبارياً إذاعياً تتناول اهتمامات إنسانية تتعلق بعملية السلام أنتجت لبثها على إذاعة الأمم المتحدة باللغتين العربية والإنكليزية	٣٣٦
برنامجاً مدة كل منها ساعة كانت تبث مرتين في اليوم، خمسة أيام في الأسبوع، بما في ذلك برنامج "يلا نبني دارفور"، و ٧٥ حلقة من برنامج أصوات الأطفال، في إطار حلّ الوصل الإذاعي الذي وضعته حكومة السودان والذي يسمح للعملية المختلطة بالبث الإذاعي المحدود	

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
مجلات شهرية تشمل مواد إخبارية وأنباء تتناول اهتمامات إنسانية متعلقة بولاية العملية؛ ونشرة إخبارية أسبوعية واحدة؛ وكتاب سنوي منشور عن العملية؛ ومجلتان سنويتان تعرضان عمل العنصر العسكري وعنصر الشرطة؛ و ٥٠ لافتة مختلفة من لافتات المناسبات/الحمالات، و ٢٥ من الملصقات المواضيعية المختلفة، و ٦ كتيبات مواضيعية مستقلة توزع بأعداد كبيرة لدعم الحملات الإعلامية وزيادة الوعي بأنشطة البعثة؛ وإصدار تقويم سنوي واحد بثلاث صيغ لعام ٢٠١٥؛ و ٤ مشاريع للصور الفوتوغرافية بما في ذلك كتب/معارض للصور الفوتوغرافية؛ و ٤ مجموعات مختلفة من الملصقات للتوعية بأهمية مشاركة المرأة في عملية السلام	٤ لا ٢ ٢ ٥٣ ٧٩ ٦ ١ ٤ ٤ نعم
مجلات ذات أعداد مزدوجة صدرت كل شهرين، بدلا من النسخ الشهرية الأصغر حجما لم تصدر أي نشرات إخبارية أسبوعية، نظرا إلى إعادة ترتيب أولويات أنشطة التوعية	٤ لا ٢ ٢ ٥٣ ٧٩ ٦ ١ ٤ ٤ نعم
كتابان مصوران صدرا إلكترونيا وأعدا للنشر يعرضا ما تضطلع به العملية المختلطة من أعمال نُشرت مجلتان سنويتان تعرضان عمل العنصر العسكري وعنصر الشرطة	٤ لا ٢ ٢ ٥٣ ٧٩ ٦ ١ ٤ ٤ نعم
لافتة مختلفة أُنتجت بكميات مختلفة للإعلان عن مناسبات التوعية، تحمل رسائل كل حملة والمسائل المواضيعية المطروحة للجمهور	٤ لا ٢ ٢ ٥٣ ٧٩ ٦ ١ ٤ ٤ نعم
ملصقا تم إعدادها بشأن الحملات الموضوعية للعملية المختلطة، والمسائل الصحية (فيروس إيبولا)، والمبادرات والأولويات الرئيسية (أوموجا) على نطاق البعثة، ومناسبات التوعية	٤ لا ٢ ٢ ٥٣ ٧٩ ٦ ١ ٤ ٤ نعم
كتيبات أُصدرت لدعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والقضايا الجنسانية والتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية	٤ لا ٢ ٢ ٥٣ ٧٩ ٦ ١ ٤ ٤ نعم
تقويم سنوي واحد للعملية المختلطة لعام ٢٠١٥ أُصدر بثلاثة أشكال مطبوعة مختلفة	٤ لا ٢ ٢ ٥٣ ٧٩ ٦ ١ ٤ ٤ نعم
معارض للصور نظمت	٤ لا ٢ ٢ ٥٣ ٧٩ ٦ ١ ٤ ٤ نعم
مواد ترويجية مختلفة صُمت لدعم الأنشطة الجنسانية	٤ لا ٢ ٢ ٥٣ ٧٩ ٦ ١ ٤ ٤ نعم
قُدمت تقارير رصد يومية لأخبار الإذاعة والتلفزيون والصحافة الوطنية، ونشرات/بيانات صحفية منتظمة؛ وخمس إحاطات إعلامية/صحفية، إضافة إلى تقديم تصاريح بنشر الصور وإرسال مذكرات إعلامية إلى مقر الأمم المتحدة وإصدارها من خلاله	٤ لا ٢ ٢ ٥٣ ٧٩ ٦ ١ ٤ ٤ نعم
تحديثات يومية للموقع الشبكي للعملية، و ٥ إحاطات للصحافة، وتوزيع الأخبار على وسائل الإعلام والأخبار الواردة من هذه الوسائط واستكمال المعلومات المتعلقة بوسائل النشر الإلكتروني التي تعتمد عليها البعثة في سياق دعمها المستمر لولاية العملية المختلطة	٤ لا ٢ ٢ ٥٣ ٧٩ ٦ ١ ٤ ٤ نعم

العنصر ٢: الأمن

٤٤ - أسهمت العملية في تحقيق بيئة آمنة نسبيا في معظم أنحاء منطقة البعثة، وإن فرضت قيود على دورياتها في بعض المناطق، ولا سيما في منطقة جبل مرة (القطاع الأوسط). وقام العنصر العسكري للعملية المختلطة بتوفير الأمن من خلال دوريات ثابتة ومتنقلة في جميع أنحاء منطقة البعثة. وفي المناطق العالية المخاطر والبؤر الساخنة المحتملة، كُثفت الدوريات من أجل ردع العنف وكفالة أمن السكان المدنيين وسلامتهم.

٤٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبالرغم من أن العنصر العسكري قد أجرى ما مجموعه ٥٠.٠٠٣ دورية، فقد سجلت ١٣٠ حالة تقييد للحركة في جميع قطاعات العملية المختلطة. ومن بين حالات التقييد المذكورة، كانت ٥١ متعلقة بالقيود المفروضة على الدوريات المسيرة لحماية الوكالات الإنسانية والدوريات اللوجستية والإدارية. وكانت الأجهزة الأمنية لحكومة السودان هي الجهات التي فرضت تلك القيود في غالب الأحيان، أي: جهاز الأمن والمخابرات الوطني، والقوات المسلحة السودانية، والشرطة السودانية. وبالإضافة إلى ذلك، عمدت بعض الحركات المسلحة في بعض الأحيان إلى تقييد حركة دوريات العملية المختلطة. وبالرغم من هذه القيود، نفذ العنصر العسكري ٢٠٦٧ دورية مرافقة للعمليات الإنسانية دعما للشركاء في المجال الإنساني، من أجل تقديم المعونة إلى المجتمعات المحلية المحتاجة في دارفور. ولم تقتصر الدوريات فقط على ردع العنف وحماية المدنيين، ولكنها ساعدت أيضا المنظمات الإنسانية والإنمائية الأخرى على القيام بعملياتها، وذلك من خلال التواصل مع السكان المدنيين في منطقة دارفور. فقد قام العنصر العسكري، من خلال موظفي الاتصال التابعين له، بالاتصال والتنسيق مع السلطات السياسية المحلية لحكومة السودان ومع مقر قيادة القطاع ومقر القوة. بيد أن عدم وجود عدة طائرات هليكوبتر عسكرية متعددة الأغراض أعاق الجهود التي بذلتها العملية المختلطة من أجل تنفيذ مهام عسكرية خاصة، من قبيل الإدخال والانتشال والإجلاء، والدوريات الجوية لمراقبة أعمال القتال، والاستطلاع الجوي، والدوريات المعززة البعيدة المدى ودوريات بناء الثقة. وكان من شأن نشر الطائرات المروحية العسكرية المتعددة الأغراض التي تمت الموافقة عليها أن يعزز من قدرة العملية على رصد المناطق الشديدة الخطورة، لا سيما عندما لا تسمح أحوال الطرق بحركة المركبات.

٤٦ - وواصل عنصر الشرطة التابع للعملية المختلطة تعزيز العلاقات فيما بين المرشدين داخليا والمجتمعات المحلية وأفراد شرطة حكومة السودان لكفالة حماية مخيمات المرشدين داخليا. وكثفت العملية المختلطة وجودها الشرطي المادي على مدار الساعة والأسبوع، من خلال

تسيير دوريات بناء الثقة في مخيمات المشردين داخليا. وأجرت عنصر الشرطة والعنصران العسكري والمدني دوريات مشتركة لتقييم الحالة الأمنية بغرض جمع المعلومات من أجل نظم الإنذار المبكر، ورصد الحالات الأمنية، وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية والاحتياجات الأساسية إلى المشردين داخليا. وجرى تفعيل الحفارة المجتمعية، ونشرت نسبة ٧٠ في المائة من عناصر الشرطة في عمق الميدان في جميع مواقع الأفرقة البالغ عددها ٣٦ موقعا، لكفالة سلامة مخيمات الأشخاص المشردين داخليا والمجتمعات المحلية المحيطة بها. وقامت العملية المختلطة، من خلال عنصر الشرطة التابع لها، بالتنسيق أيضا مع فريق الأمم المتحدة القطري والتعاون مع سلطات حكومة السودان في تنفيذ مشروع يهدف إلى تعزيز سيادة القانون وإمكانية اللجوء إلى القضاء في السودان، مما كفل مشاركة وثيقة من جانب مكتب التخلص من الذخائر وشرطة العملية المختلطة في عمليات التخلص من المتفجرات التي خلفتها الحرب.

٤٧ - وقامت العملية المختلطة بتحديد بعض المجموعات وعملت معها من أجل المساعدة في تعزيز أدوارها وقدراتها على الوساطة في النزاعات القبلية وتسويتها، بما في ذلك العقداء (محرابون قبليون)، والحكّامات (مغنيات الحرب) ولجان التعايش السلمي. وفيما يتعلق بالعقداء، سعت العملية المختلطة إلى إدماجهم ضمن الآليات التقليدية القائمة لتسوية النزاعات. وأقامت العملية المختلطة أيضا حوارا متواصلا مع منظمين من منظمات المجتمع المدني هما مركز كاشا، وآلية المجتمع المدني في دارفور من أجل السلام، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز قدراتها على تسوية النزاعات في دارفور. وفي هذا الصدد، استطاع مركز كاشا، من خلال الدعم المقدم من العملية المختلطة، معالجة النزاعات، بما في ذلك تلك التي نشبت بين المعاليا والرزيقات، وبين البرتي والزيادية. وبالإضافة إلى ذلك، ومن خلال التفاعل بين العملية المختلطة ومنظمات المجتمع المدني، تم نقل أصحاب المصلحة من جميع أنحاء السودان، ولا سيما من الخرطوم، إلى ولايتي شرق وجنوب دارفور، حيث عملوا بشكل مباشر مع المجتمعات المحلية التي نشبت فيها النزاعات. وأدت تلك المبادرات إلى وقف الأعمال العدائية والتخفيف من حدة بعض النزاعات.

٤٨ - وقامت لجنة وقف إطلاق النار برصد منتظم لتنفيذ وقف إطلاق النار الدائم فيما يتعلق بالمقاتلين السابقين من حركة التحرير والعدالة وحركة العدل والمساواة السودانية. وقد جرى تسريح نحو ٥٣٤ من المقاتلين السابقين في حركة العدل والمساواة السودانية، وأدمج ٤٣٧ منهم بنجاح في القوات المسلحة لحكومة السودان بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥. وجرى تدريب ٥٠٠ من المقاتلين السابقين في القطاع الشمالي تحت رعاية حكومة السودان من أجل إدماجهم في القوات المسلحة في نهاية المطاف. وعادت حركة

التحرير والعدالة، التي كانت انسحبت من قبل من اتفاق وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، لتنضم مجددا إلى عملية السلام بعد تدخل لجنة وقف إطلاق النار واللجنة المشتركة المنبثقة عن وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وقد حدثت تأخيرات في تسريح مقاتلي الحركة، وتعمل لجنة وقف إطلاق النار على وضع الصيغة النهائية للترتيبات الأمنية. وقد اكتملت عمليات التحقق في القطاع الشمالي والقطاع الجنوبي في دارفور. ووصل حوالي ٢٠٠ من المقاتلين السابقين في الحركة القادمين من معسكر الشوا للإدماج (وسط دارفور) إلى مقر لواء القوات المسلحة لحكومة السودان في زالنجي، وسط دارفور. وبعد أن نجحت لجنة وقف إطلاق النار في إتمام عملية التحقق التي تشمل كلتا الحركتين، تتابع اللجنة رصدتها عن كثب لعملية إدماج المقاتلين السابقين في القوات المسلحة السودانية.

٤٩ - وقدمت العملية المختلطة الدعم للمؤسسات الوطنية، بما في ذلك مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان ومفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور، والأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، التي شملت حكومة السودان، وحركة التحرير والعدالة، وحركة العدل والمساواة السودانية، من أجل تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين، وفقا لأحكام الترتيبات الأمنية النهائية من وثيقة الدوحة. وانتهت الأطراف الموقعة على وثيقة الدوحة من الاستعدادات لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين من حركة العدل والمساواة السودانية والحركات التابعة لها الموجودة في شمال دارفور. ويجري أيضا رصد نزع سلاح المقاتلين السابقين من حركة التحرير والعدالة في ولايات شمال ووسط وغرب وجنوب دارفور، في حين تتواصل الترتيبات المتعلقة بتسريح المقاتلين السابقين من حركة التحرير والعدالة حركة العدل والمساواة السودانية الموجودين في جنوب وشرق دارفور. وقامت العملية المختلطة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، بتقديم الدعم اللازم لتسريح المقاتلين السابقين من حركة العدل والمساواة السودانية والحركات التابعة لها.

٥٠ - وواصلت العملية المختلطة أيضا تنفيذ المشاريع المجتمعية الكثيفة العمالة، كجزء من برنامج الجيل الثاني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في دارفور الموجه إلى الشباب المعرضين لخطر التجنيد في الحركات المسلحة والانضمام إلى العصابات الإجرامية، بغية الحد من مستوى العنف في المناطق الحساسة للتراع والمناطق المعرضة لنشوب التراعات من المجتمعات المحلية في جميع أنحاء دارفور. وبالتعاون مع الشركاء المنفذين المحليين، بدأ تنفيذ ٢٧ مشروعا في مجالات التدريب المهني والتدريب على اكتساب المهارات أثناء العمل لفائدة ١٧٧٠ من الشباب المعرضين للخطر في جميع ولايات دارفور الخمس. وقد اكتمل ١٣ من

هذه المشاريع وشارف تنفيذ تسعة مشاريع أخرى على وشك الانتهاء في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وأظهر رصد التنفيذ والتقييم بعد إتمام المشاريع الأثر الإيجابي للمشاريع على المجتمعات المحلية والمستفيدين منها.

٥١ - وأدت عمليات التخلص من الذخائر التي نفذتها العملية المختلطة في القرى الملوثة إلى التدمير بشكل مأمون لأصناف متفجرة تشكل خطراً مباشراً على المجتمعات المحلية. وجرى أيضاً توفير أنشطة التوعية بالمخاطر للمجتمعات المحلية في القرى وفي مخيمات المشردين داخليا من أجل رفع مستوى الوعي لديهم بشأن الأخطار التي تشكلها الأصناف المتفجرة. وقد حصلت مجموعة مختارة من مراكز شرطة حكومة السودان على الدعم التقني لتحسين شروط تخزين الأسلحة والذخائر بغية التقليل إلى أدنى حد من خطر سرقتها لاستخدامها في أعمال إجرامية. وقد أسهمت جميع هذه الأنشطة في حماية المجتمعات المحلية من الخطر الوشيك الذي تشكله الأصناف المتفجرة الناجمة عن التزاعات المسلحة في جميع أنحاء منطقة دارفور.

الإنجاز المتوقع ٢-١: هيئة بيئية مستقرة وآمنة في دارفور

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
سُجل ما مجموعه ٨٨١ حالة وفيات خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. ويعزى ارتفاع عدد الوفيات إلى زيادة القدرات القتالية لدى الأطراف المتحاربة، نظراً لأن التزاعات الواسعة النطاق بين المجتمعات المحلية قد شملت قبائل أفضل تسليحاً بسبب مشاركتها الطويلة الأجل في عمليات مكافحة العصيان ضد الحركات المسلحة غير الموقعة	٢-١-١ انخفاض عدد الوفيات في صفوف المدنيين نتيجة التزاعات الطائفية (العرقية أو القبلية) (٢٠١٣/٢٠١٢: ٢٢٩؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٥٩٠) (٢٠١٥/٢٠١٤: ٨٠٠)
على الرغم من زيادة وتيرة تدمير الذخائر غير المنفجرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يسجل أي انخفاض في عدد الحوادث الناجمة عن الذخائر غير المنفجرة: فقد كان هناك ٤٠ حادثاً أسفرت عن ١٩ حالة وفاة و ٥٧ جريحاً. ويعزى ازدياد عدد الحالات إلى تصاعد الأعمال العدائية المسلحة بين القوات المسلحة السودانية والمليشيات المسلحة، والزيادة في الأعمال العدائية القبلية المسلحة وزيادة حركة المجتمعات المحلية في المناطق الملوثة التي تعذر الوصول إليها لإزالة أخطار المتفجرات	٢-١-٢ انخفاض عدد حوادث الذخائر غير المنفجرة (٢٠١٣/٢٠١٢: ٢٣؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٢٠؛ ٢٠١٥/٢٠١٤: ١٥)

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>اجتماعات عقدها لجنة وقف إطلاق النار. ونتيجة لغياب ممثلي حركة العدل والمساواة السودانية أو حركة التحرير والعدالة أو حكومة قطر أو حكومة السودان، فقد عُقدت اجتماعات أقل. إذ يتعين أن يكون جميع أصحاب المصلحة حاضرين من أجل عقد الاجتماع ومناقشة القضايا المشتركة لوقف إطلاق النار</p>	<p>عقد اجتماعات كل أسبوعين للجنة وقف إطلاق النار، أو بالتواتر الذي يقرره رئيس اللجنة، وللجان الفرعية لوقف إطلاق النار على مستوى القطاع، لمناقشة المسائل المتعلقة بانتهاكات اتفاقات السلام ذات الصلة، وإعادة نشر القوات، والترتيبات الأمنية، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، مع إعطاء الأولوية للنساء والأطفال وذوي الإعاقة؛ وتسوية المنازعات بين الأطراف الموقعة؛ وتحديد المسائل التي ينبغي إبلاغ اللجنة المشتركة بها</p>
<p>جرى نشر نحو ٤٠ من حفظة السلام يوميا في المتوسط، من أجل حماية ٣٢ مخزنا تابعا لبرنامج الأغذية العالمي، ومكثبين و ٣٠ موقعا للإقامة توجد في اثنتين من مجمعات برنامج الأغذية العالمي. ولم تُطلب تدابير أمنية ثابتة أخرى من جانب الجهات الإنسانية أو الإنمائية الفاعلة العاملة في دارفور</p>	<p>توفير الخدمات الأمنية في جميع أنحاء منطقة البعثة لفريق الأمم المتحدة القطري، والمنظمات غير الحكومية والإنسانية الدولية والوطنية، والمنظمات المعنية بعملية إعادة الإعمار والتنمية، بما في ذلك توفير الحماية وتقديم الإحاطات الأمنية ودعم عمليات الإجلاء</p>
<p>يوما من أيام عمل الجنود تم توفيرها. وجرى نشر ثلاث سرايات احتياطية في مقر قيادة القوة والقطاعين الشمالي والجنوبي طوال السنة المالية. ولم تُنشر السرية الاحتياطية الرابعة في القطاع الغربي إلا اعتبارا من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥، بسبب التأخير في الحصول على الموافقات للأفراد وللمعدات المملوكة للوحدات</p>	<p>٢٥٠ ٥٠٠ يوم من أيام عمل الجنود توفرها ٤ وحدات احتياطية بحجم سرية تابعة للقوة/القطاع جاهزة للتدخل في جميع أنحاء منطقة البعثة (١٧٥ فرداً في كل سرية من السرايا الأربع لمدة ٣٦٥ يوما)</p>
<p>يوما من أيام عمل الجنود، منها ٤٨ ١٨٠ يوما من أيام عمل الجنود لمسؤوليات مقر العملية المختلطة، و ١٠ ٠٣٢ يوما من أيام عمل الجنود (٨٣٦ دورية مرافقة) لكبار الشخصيات والإدارة العليا، بسبب انخفاض الطلب على خدمات حراسة كبار الشخصيات</p>	<p>٥٨ ٢١٢ ٤٦٠ ٧٤ يوما من أيام عمل الجنود تقوم بها سرية المقر لكفالة توفير خدمات أمنية ثابتة لمقر العملية المختلطة وتوفير الكتابة ومشغلي أجهزة الاتصال اللاسلكي (١٣٢ جنديا يوميا لمدة ٣٦٥ يوما)؛ وخدمات الحراسة المرافقة لكبار المسؤولين الإداريين والزائرين من كبار الشخصيات (١٢ جنديا لكل فريق من أفرقة عددها ٦ لمدة ٣٦٥ يوما)</p>

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
يوما من أيام عمل الجنود جرى توفيرها لتسيير دوريات متنقلة وراجلة، تشمل دوريات أجريت في ٣٤ موقعا من مواقع الأفرقة، وقاعدتين مؤقتتين من قواعد العمليات يبلغ قوامها في المتوسط ٤٥ من حفظة السلام في كل دورية. وكانت زيادة عدد الدوريات أمرا اقتضته زيادة الطلب على حماية موظفي الأمم المتحدة والمدنيين	٣٥٠ ٦٧٥ ١ يوما من أيام عمل الجنود لتسيير دوريات متنقلة وراجلة من أجل كفالة سلامة المدنيين وحمايتهم؛ ورصد النزاعات العنيفة ووضع وقوام وتحركات جميع القوات المشاركة في النزاع في دارفور، والتحقق من ذلك؛ وضمان أمن المراقبين في ٣٤ من مواقع الأفرقة (٤٥ جندياً لكل دورية لتسيير ٣ دوريات في مواقع الأفرقة لمدة ٣٦٥ يوماً)
يوما من أيام عمل الجنود جرى توفيرها من أجل تقديم الأمن الثابت والقيادة والمراقبة، والدعم الإداري واللوجستي في مواقع الأفرقة، بما يشمل ٧٢ جندياً في اليوم لكفالة الأمن الثابت و ١٥ جندياً في اليوم لتوفير الدعم اللوجستي والإداري في ٣٤ موقعا من مواقع الأفرقة طوال السنة المالية	٦٧٠ ١٠٧٩ ١ يوماً من أيام عمل الجنود لكفالة الأمن الثابت والقيادة والمراقبة والدعم الإداري واللوجستي في مواقع الأفرقة (٧٢ جندياً لكفالة الأمن الثابت في ٣٤ من مواقع الأفرقة لمدة ٣٦٥ يوماً؛ و ١٥ جندياً لكفالة القيادة والمراقبة والدعم الإداري واللوجستي في ٣٤ من مواقع الأفرقة لمدة ٣٦٥ يوماً)
اعتمدت العملية المختلطة على العتاد الجوي التجاري للقيام ببعض من تلك المهام في انتظار صدور الأذون الأمنية اللازمة لثمانى طائرات هليكوبتر عسكرية	٣٨٤٠ ساعة طيران بطائرات خدمات الدعم بغرض توفير الحماية المتنقلة بسرعة فائقة في المناطق المعرضة للخطر الشديد أو في المناطق التي يصعب الوصول إليها براً؛ ودعم الطائرات العمودية والقوافل البرية المستخدمة في النقل المدني والعسكري وإجراء الدوريات وأعمال الاستطلاع (٨ طائرات هليكوبتر للخدمات لمدة ٤٠ ساعة لكل طائرة في الشهر ولمدة ١٢ شهراً)
يوما من أيام عمل الجنود. واضطلع بما مجموعه ٣٤٠ ٣١ يوما من أيام عمل الجنود في حراسة قوافل المساعدة الإنسانية (٢٠ جندياً في كل دورية من ٢٠٦٧ دورية)، و ٤٤٨ ٧٨٤ يوما من أيام عمل الجنود لحراسة قوافل الإمدادات اللوجستية والإدارية (٥٦ جندياً في كل دورية	١٨٠ ٢٦٧ ١ يوماً من أيام عمل الجنود لحماية قوافل النقل المخصصة لعمليات البعثة والعمليات العسكرية وللإمدادات اللوجستية والإدارية وللدعم قوافل المساعدة الإنسانية (٢٠ جندياً لكل قافلة من ثلاث قوافل يومياً لمدة ٣٦٥ يوماً (٢١ ٩٠٠) لحراسة قوافل

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
من ١٤ ٠٨ دورية)، انطلافاً من ٣٤ موقعا من مواقع الأفرقة وقاعدتين عمليات أماميتين. وأسفرت الحالة الأمنية المضطربة في دارفور عن ارتفاع طلب الجهات الفاعلة الإنسانية لدوريات الحراسة المرافقة	المساعدة الإنسانية؛ و ٥٦ جنديا لكل قافلة من ١٢ قافلة يوميا لمدة ٣٦٥ يوما (٢٨٠ ٢٤٥) لحراسة قوافل الإمدادات اللوجستية والإدارية والقوافل الثابتة)
يوما من أيام عمل ضباط الاتصال. وتم نشر حوالي ٥٤ ضابط اتصال وسطيا في جميع أنحاء دارفور. ويعزى انخفاض عدد أيام عمل ضباط الاتصال إلى إجراء استعراض شاملة للأفراد النظاميين وللبعثة	١٩ ٧١٠ ٣١ ٠٢٥ يوما من أيام عمل ضباط الاتصال لتسوية مهمة الاتصال الوثيق مع السلطات الوطنية والمحلية والأطراف الأخرى وزعماء القبائل والمجتمعات المحلية لحل المسائل المتصلة بالنزاع (٨٥ ضابط اتصال لمدة ٣٦٥ يوما)
يوما من أيام عمل الجنود. وتم إنشاء قاعدتين من قواعد العمليات المؤقتة تضم كل منهما سرية (قوامها ١٢٠ جنديا) في السريف وكلماء اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ولزم هذا العدد الكبير من الجنود في تلك المواقع بسبب قربها من مخيمات كبيرة للمشردين داخليا وضرورة تقديم الخدمات لها	٧٦ ٠٨٠ ٣٦ ٥٠٠ يوم من أيام عمل الجنود في المراكز في كل قاعدة من ٥ قواعد عمليات مؤقتة لتأمين مناطق لأنشطة تنفيذية محددة (نقاط ومراكز لوجستية/توزيع، ونقاط لجمع الأسلحة وتخزينها) (٢٠ جندياً لـ ٥ قواعد عمليات مؤقتة لمدة ٣٦٥ يوماً)
يوما من أيام عمل وحدات الشرطة المشكلة. وساندت ١٣ وحدة من وحدات الشرطة المشكلة متوسط قوامها ٩٠ فردا لكل وحدة فرادى دوريات عناصر الشرطة لحماية المشردين داخليا. ويعزى انخفاض القوام إلى ٩٠ فردا لكل وحدة من وحدات الشرطة المشكلة إلى استخدام بعض أفراد الشرطة المشكلة كدعم احتياطي لمهام حراسة البعثات الإنسانية الموجهة إلى المجتمعات المحلية للمشردين داخليا التي في حاجة إلى المعونة الإنسانية والأمن داخل المخيمات	٤٢٧ ٠٥٠ ٤٥٥ ٥٢٠ يوما من أيام عمل وحدات الشرطة المشكلة لتسيير دوريات أمنية لحماية المشردين داخليا (٩٦ فردا لكل وحدة من وحدات الشرطة المشكلة لـ ١٣ وحدة لمدة ٣٦٥ يوما)
يوم من أيام عمل عناصر الدوريات الأمنية التي تقوم بها الشرطة. ويعزى انخفاض عدد أيام عمل الشرطة إلى القيود المفروضة على الحركة وعلى	١٦٠ ٦٠٠ ٢٦٤ ٩٩٠ يوما من أيام عمل أفراد الدوريات الأمنية بالشرطة لحماية المشردين داخليا، بوسائل منها تنفيذ أعمال الخفارة المجتمعية في

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

الوصول إلى البقع الساخنة التي تكون فيها الحالة الأمنية متقلبة؛ والارتفاع المستمر في معدل الشغور عما تضمنته الميزانية لفرادى عناصر الشرطة، مما أدى إلى نقص في الميدان؛ وعدم القدرة على القيام بدوريات بسبب عدم كفاية قوة الحماية في بعض مواقع الأفرقة

جميع أنحاء دارفور (٦ أفراد من الشرطة لكل دورية، لتنفيذ ١٢١ دورية لمدة ٣٦٥ يوماً)

دورة تدريبية عقدت لما مجموعه ٣ ٢٨٠ من متطوعي الخفارة المجتمعية (من بينهم ١ ٤٦٥ امرأة)، بما في ذلك ٤٠ دورة في مجال خفارة المجتمعات المحلية (١ ٨٧٨ شخصاً) و ٢٨ دورة بشأن حقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني (١ ٤٠٢ شخص). ويعزى انخفاض عدد الدورات إلى عدم توافر متطوعي خفارة المجتمعات المحلية أثناء توزيع المساعدات الإنسانية والاحتياجات الأساسية على المشردين داخلياً

٦٨

توفير ٨٠ دورة تدريبية لصالح ٣ ٦٠٠ متطوع من متطوعي الخفارة المجتمعية من مخيمات المشردين داخلياً لمساعدة شرطة حكومة السودان في الحفاظ على النظام العام؛ وتشمل ٤٠ دورة تدريبية في مجال أعمال الخفارة المجتمعية لصالح ١ ٨٠٠ من متطوعي الشرطة المجتمعية و ٤٠ دورة في مجال حقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني لصالح ١ ٨٠٠ من متطوعي الخفارة المجتمعية (١٦ دورة لصالح ٤٥ متطوعاً لكل دورة تدريبية على مسائل ترتبط بأعمال الخفارة المجتمعية في القطاعات الخمسة)، بتمويل فريق الأمم المتحدة القطري

لم يوافق على مشاريع الأثر السريع دعماً لتحسين الهياكل الأساسية لشرطة حكومة السودان في الفترة المشمولة بالتقرير، بسبب إعادة ترتيب الأولويات لتنمية مصادر المياه، لا سيما الآبار، من خلال تنفيذ مشاريع الأثر السريع

لا

تنفيذ ١٥ مشروعاً من مشاريع الأثر السريع بغية تحسين الهياكل الأساسية للشرطة التابعة لحكومة السودان (الاتصالات السلوكية واللاسلكية، وتحديد مراكز الشرطة)

مشاريع أنجزت لدعم سبل المعيشة في المجتمعات المحلية. ونتيجة للتغير الذي طرأ على تركيز أولويات العملية من أجل تنمية مصادر المياه، لا سيما الآبار، لم يوافق إلا على تنفيذ أربعة مشاريع جديدة لدعم سبل المعيشة في المجتمعات المحلية

٤

وضع ١٥ مشروعاً لدعم سبل المعيشة في المجتمعات المحلية من أجل دعم جهود تأهيل المشردين داخلياً وإنشاء مركز لتدريب الشرطة التابعة لحكومة السودان في القطاع الشرقي

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
٢٥ اجتماعا عقدت في شمال دارفور (٩) وجنوب دارفور (٦) وغرب دارفور (٣) وشرق دارفور (٣) ووسط دارفور (٤) مع طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة من أجل تعزيز التشاور وبدء حوار لاستباق الاشتباكات ونزع فتيل التوترات وتسوية النزاعات بشأن الحصول على الموارد الطبيعية وإدارتها	تنظيم ٢٠ اجتماعا للتواصل مع المزارعين والرعاة من أجل تعزيز التشاور وبدء حوار لاستباق الاشتباكات ونزع فتيل التوترات وتسوية النزاعات بشأن الحصول على الموارد الطبيعية وإدارتها
٣٦ حوارا ومنتدى أقيم لتعزيز التعايش السلمي بين المزارعين والرعاة ولضمان حماية المحاصيل خلال موسم الحصاد في جنوب دارفور (٣) وشمال دارفور (٢٨) وشرق دارفور (٥). وشمل ذلك ١١ حملة من جولات السلام التي أجريت في تسع مجموعات قروية في ريف الفاشر من أجل توعية المزارعين والرعاة بأهمية الحفاظ على السلام الاجتماعي واستخدام الوسائل السلمية في تسوية المنازعات. وشارك أكثر من ١٥٠٠ شخص في تلك الحملات.	إقامة ١٥ حوارا بين المزارعين وجماعات الرعاة، بالتنسيق مع السلطات المحلية والوزارات والسلطة الإقليمية لدارفور لتخفيف حدة النزاعات وتشجيع التعايش السلمي
٢٩ اجتماعا عقدت مع اللجان المحلية للسلام والمصالحة في شمال دارفور (١٦) وجنوب دارفور (٥) وشرق دارفور (٤) وغرب دارفور (٣) وفي العاصمة الخرطوم (١). وناقشت الاجتماعات قضايا ذات صلة بالنزاعات الدائرة بين قبائل البرقي والزيادية والزغاوة بهدف المساعدة في نزع فتيل التوترات الناشئة بينها	تنظيم اجتماعات شهرية مع اللجان المحلية للسلام والمصالحة لتخفيف حدة النزاعات ورصد تنفيذ اتفاقات السلام المحلية الموقعة/وقف الأعمال العدائية
١٤ اجتماعا عقدت مع الجهات الفاعلة والجماعات ذات الصلة في جنوب دارفور (٥) وشمال دارفور (٥) وغرب دارفور (٢) والعاصمة الخرطوم (٢)، للتخفيف من حدة النزاع، والتوسط للمصالحة، وقياس مدى اختلاف الآراء بشأن الأسباب الجذرية للنزاعات	عقد ٢٠ اجتماعا تشاوريا مع الجهات الفاعلة/الجماعات ذات الصلة الرئيسية، بالتنسيق مع السلطة الإقليمية لدارفور والسلطات المحلية والإدارة الأهلية وزعماء القبائل، في إطار التحضير لعقد مؤتمر وساطة لتيسير توقيع اتفاق سلام محلي لحسم النزاع بين القبائل

المتصاعدة ومناقشة سبل المضي قدماً نحو التسوية والمصالحة. وسبقت تلك الاجتماعات، من بين أمور أخرى، مؤتمر ماراوي الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر و كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بين المعاليا والرزيقات، في شرق دارفور والخرطوم، على التوالي، وتمخض عن اقتراح لاتفاق سلام لم توقع عليه المعاليا. وتحققت نتائج مماثلة في شمال دارفور بشأن النزاع الدائر بين البرتي والزيادية. ولا تزال جهود الوساطة في هذا الصدد جارية

مؤتمرات عقدت لتسوية النزاعات/الوساطة بين القبائل. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، أدى مؤتمر عقد في شمال دارفور إلى إبرام اتفاق سلام بين قبائل الفور والتاما وأولاد النوايبة (أحد فروع قبيلة الرزيقات الشمالية) مما أدى إلى تسوية نزاع طويل الأمد على حدث وقع في عام ٢٠١٣ وأصيب فيه أحد أفراد قبيلة أولاد النوايبة. وعقدت ثماني حلقات عمل عن بناء السلام في جنوب دارفور لصالح ٥٠٠ مشارك (من بينهم ١٥٠ امرأة)، و ٤٠٠ من أفراد شرطة حكومة السودان و ٢٠ مساعدا قانونيا، تم توعيتهم وتدريبهم على آليات الوساطة ومنع نشوب النزاعات

اجتماعات عقدت مع الزعماء الأهليين للقبائل، ولجان المصالحة على مستوى الولاية والمنظمات المحلية للعقداء (محاربو القبائل) في ولاية جنوب دارفور للتعريف بنتائج اتفاقيتين مبرمتين لوقف الأعمال العدائية بين قبيلتي الهبانية والرزيقات، وبين قبيلتي الفلانة والسلامات، واتفاق سلام بين قبيلتي قمر وبني هلبة. وأدى منع الوصول والصعوبات الأمنية إلى إعاقة التنفيذ الكامل للنشاط

٩

عقد ٥ مؤتمرات لتسوية النزاعات/الوساطة بين القبائل بالتنسيق مع السلطة الإقليمية لدارفور والسلطات المحلية والجهات الفاعلة الرئيسية من القبائل والمجتمعات المحلية، من أجل تيسير توقيع اتفاق سلام محلي و/أو وقف الأعمال العدائية

٣

تنفيذ ٥ حملات توعية للتعريف بنتائج اتفاقيات السلام المحلية التي جرى توقيعها مؤخراً على مستوى المجتمعات المحلية، شملت الشباب والنساء والمشردين داخليا

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>٥ اجتماعات عقدت لرصد تنفيذ اتفاقات السلام المحلية التي جرى توقيعها مؤخراً، بما في ذلك أربعة اجتماعات بين ممثلي زعماء القبائل المحلية والسلطات المحلية، والمنظمات المحلية للعقداء ولجان الوساطة المحلية عقدت في جنوب دارفور للتعريف باتفاق وقف الأعمال العدائية الموقع بين المساليت والفلاتة، والسلامات والفلاتة، والتعايشة والسلامات، والهباتية والرزيقات؛ وفي غرب دارفور، عقد منتدى استشاري لمنع نشوب النزاعات القبلية، والحفاظ على نتائج عمليات المصالحة المحلية واتفاقات وقف الأعمال العدائية واتفاقات السلام. ولم تكن السلطة الإقليمية لدارفور حاضرة لفترة زمنية طويلة ويعزى ذلك جزئياً إلى عقد الانتخابات العامة نظراً لأن بعض الأعضاء تنافسوا على المناصب أو تم نقلهم</p>	<p>عقد ٢٠ اجتماعاً مع قادة المجتمعات المحلية، وممثلي الإدارة الأهلية، والسلطات الحكومية، والسلطة الإقليمية لدارفور لرصد تنفيذ اتفاقات السلام المحلية التي جرى توقيعها مؤخراً</p>
<p>٢ اجتماعان عقدا مع لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة والسلطة الإقليمية لدارفور من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتقديم الدعم التقني واللوجستي، وللتخفيف من حدة النزاعات وتعزيز السلام الاجتماعي في محليتي كتم والواحة في شمال دارفور. وأدت القيود الأمنية وتعذر الوصول والانشغاقات داخل السلطة الإقليمية لدارفور إلى عدم التنفيذ الكامل للنشاط</p>	<p>إسداء المشورة من خلال اجتماعات شهرية تعقد مع لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة التابعة للسلطة الإقليمية لدارفور للتعاون في أنشطتها لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، إلى جانب فريق الأمم المتحدة القطري، وتقديم الدعم التقني واللوجستي اللازم</p>
<p>١٥ حلقة عمل لبناء القدرات عقدت بشأن العمليات العامة والإجراءات الخاصة بمشاريع الأثر السريع لصالح ١٠٤ شركاء منفذين في غرب وشرق وجنوب دارفور. وسعت حلقات العمل إلى تعزيز معارف ومهارات المشاركين في مجال وضع المبادئ والتوجهات وتصميم المقترحات وتقديم التقارير المالية لمشاريع الأثر السريع</p>	<p>عقد ١٥ حلقة دراسية للمنظمات المحلية لتحسين قدرتها على تنفيذ مشاريع الأثر السريع</p>

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة	
أنجزت العملية المختلطة نقل المسؤولية عن الأنشطة الجنسانية في دارفور إلى فريق الأمم المتحدة القطري، وركزت خدماتها الاستشارية الجنسانية على القضايا داخل العملية	لا	تنظيم ٥ حوارات مجتمعية لفائدة ٢٠٠ من قادة المجتمعات المحلية الذكور، بما يشمل الأئمة، مع التركيز على السلامة البدنية للمرأة وللمجتمعات المحلية
أنجزت العملية المختلطة نقل المسؤولية عن الأنشطة الجنسانية في دارفور إلى فريق الأمم المتحدة القطري، وركزت خدماتها الاستشارية الجنسانية على القضايا داخل العملية. وشارك فريق الأمم المتحدة القطري في اجتماعات لجنة وقف إطلاق النار، وقدم المشورة للجنة بشأن الأحكام المتعلقة بنوع الجنس والمرأة من وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور	لا	تنظيم اجتماعات فصلية مع لجنة وقف إطلاق النار من أجل تقديم المشورة بشأن الأحكام المتعلقة بالمسائل الجنسانية والمرأة الواردة في وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور ورصد تنفيذ تلك الأحكام
أنجزت العملية المختلطة نقل المسؤولية عن الأنشطة الجنسانية في دارفور إلى فريق الأمم المتحدة القطري، وركزت خدماتها الاستشارية الجنسانية على القضايا داخل العملية. ولم يعقد فريق الأمم المتحدة القطري الدورات التدريبية الخمس بسبب الافتقار إلى التمويل	لا	تنظيم ٥ دورات تدريبية بشأن منع العنف الجنسي المرتبط بالتراعات والاستجابة له وبشأن مهارات الدعوة لصالح ٢٠٠ من أعضاء شبكة حماية المرأة في مخيمات المشردين داخليا في ولايات دارفور الخمس
هدفا أزيلت في إطار التخلص من الذخائر المتفجرة في ٩٦ قرية، دُمرت فيها ٢٠٦ ٢ قطع من الذخائر غير المتفجرة و ٩٧٥٩ من الذخائر التي انتهت مدة صلاحيتها. وتعزى زيادة عدد الأهداف إلى نشر ثلاثة أفرقة وطنية متعددة المهام وتحسين التنسيق مع السلطات الوطنية مما أدى إلى تحسين فرص الوصول إلى مواقع المهام	١٤٣	الاستجابة لحالات الطوارئ وإزالة ٣٠ هدفا في إطار التخلص من الذخائر المتفجرة في المناطق الخطرة المسجلة في دارفور
أسفرت عملية استدراج عروض التدريب عن تقديم عرض واحد فقط لا يستوفي المتطلبات التقنية للمهمة. وبدلا من ذلك اضطلعت العملية ببناء قدرات ثلاثة أفرقة وطنية للإزالة تابعة لمنظمة غير حكومية محلية لتمكينها من الاضطلاع بعمليات مماثلة	لا	تدريب ١٠٠ من أفراد الشرطة السودانية على الاضطلاع بمهام الكشف عن الذخائر غير المتفجرة في جميع قطاعات دارفور الخمسة

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
أجرت الأفرقة المتنقلة المكلفة بالتوعية بالمخاطر ١٧٠٠ دورة لتقدم عروض حية في جميع أنحاء ولايات دارفور الخمس، واستهدفت أكثر المجتمعات عرضة للخطر، وتواصلت مع ١٧ ٤٣٠ رجلا و ٢٩ ٣٦٥ امرأة و ٥١ ٦٢٥ فتى و ٣٧ ٩٢٧ فتاة	توفير دورات تثقيفية بشأن المخاطر التي تشكلها المتفجرات من مخلفات الحرب على سكان دارفور في جميع أنحاء الولايات الخمس باستخدام منافذ شتى
لم يتم التدريب بسبب مشاكل تتعلق بالجدول الزمنية وأجل إلى الفترة المالية المقبلة. وفي إطار التحضير لبدء التدريب، جُددت سبعة مرافق لتخزين الأسلحة والذخيرة تابعة لشرطة حكومة السودان (ثلاثة مرافق في شمال دارفور، ومرفقان في جنوب دارفور ومرفقان في شرق دارفور)	توفير التدريب بشأن المبادئ التوجيهية التقنية الدولية المتعلقة بالذخيرة والمعايير الدولية للرقابة على الأسلحة الصغيرة لصالح ٢٠ شخصا ينتقون من الهيئات الوطنية المعنية

الإنجاز المتوقع ٢-٢: نزع سلاح المقاتلين السابقين في دارفور وتسريحهم وإعادة إدماجهم

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
قامت لجنة تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور بنزع سلاح ٧ ٨٧٥ مقاتلا سابقا على النحو التالي: ١ ٣٥٠ مقاتلا من حركة العدل والمساواة السودانية موجودون في شمال دارفور و ٦ ٥٢٥ مقاتلا من حركة التحرير والعدالة في جميع أنحاء ولايات دارفور الخمس. وإضافة إلى ذلك، قامت العملية المختلطة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي والمفوضية السودانية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بدعم تسريح ٥٣٤ مقاتلا سابقا من حركة العدل والمساواة السودانية والحركة المنتسبة لها في شمال دارفور. ولا يزال التخطيط مستمرا لتسريح مقاتلي حركة التحرير والعدالة الموجودين في ولايتي جنوب وشرق دارفور	٢-٢-١ زيادة عدد المقاتلين السابقين وأفراد المجتمعات المحلية المشاركين في مشاريع إعادة الإحراق (٢٠١٣/٢٠١٢: صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٦ ٠٠٠؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٧ ٠٠٠)

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>٢٩ اجتماعا جرى عقدها مع المفوضية السودانية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والسلطات المعنية، شملت ١٦ اجتماعا للتنسيق التقني على الصعيدين الوطني والإقليمي وعلى صعيد الولايات لتيسير تخطيط عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التقليدية وتنفيذها وتنسيقها فيما يتعلق بحركة العدل والمساواة السودانية وحركة التحرير والعدالة والحركات المنتسبة لهما؛ و ٩ اجتماعات بشأن تحديد ورصد وتنفيذ مشاريع مجتمعية قائمة على كثافة اليد العاملة للشباب المعرضين للخطر؛ و ٤ اجتماعات للتنسيق التقني دعما لأنشطة الرقابة على أسلحة المدنيين في دارفور</p>	<p>تنظيم ١٢ اجتماعا مع المفوضية السودانية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والسلطات المعنية، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، لإسداء المشورة في مجال السياسات والعمليات المتعلقة بتنفيذ خطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبشأن مبادرات مراقبة أسلحة المدنيين والمجتمعات المحلية وتدابير تكميلية خاصة بدارفور، بما في ذلك تنفيذ مشاريع مجتمعية قائمة على كثافة اليد العاملة دعما للحد من العنف</p>
<p>وكانت زيادة عدد الاجتماعات ضرورية لتحسين الاتساق والتآزر في تنسيق وتخطيط عملية نزع السلاح والتسريح والمشاريع الأهلية القائمة على كثافة اليد العاملة</p>	<p>٢٠٤٤ تنسيق أنشطة إعادة الإحراق، بما في ذلك المشاريع المجتمعية القائمة على كثافة اليد العاملة، لصالح ٧٠٠٠ من المقاتلين السابقين وأفراد المجتمع المحلي، للمساهمة في تحقيق الأمن المجتمعي من خلال توفير فرص العمل القصيرة الأجل</p>
<p>من المقاتلين السابقين وأفراد المجتمعات المحلية، بمن فيهم الشباب المعرضون للخطر، جرى دعمهم من خلال أنشطة إعادة الإحراق، بما في ذلك المشاريع المجتمعية القائمة على كثافة اليد العاملة. وقدّمت خدمات التنسيق الكفؤة إلى فريق الأمم المتحدة القطري والأطراف المعنية من حكومة السودان من أجل إعادة الإحراق ٥٣٤ مقاتلا سابقا من حركة العدالة والمساواة السودانية والحركات المنتسبة لها جرى تسريحهم في قرية توربو (شمال دارفور). وقد حصل الأفراد المسرحون على مبالغ نقدية من العملية المختلطة وحصص غذائية من برنامج الأغذية العالمي. ويعزى انخفاض عدد المستفيدين</p>	

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

عما كان مقررا إلى حالات تأخير في الحصول من السلطات الوطنية على قائمة شاملة بأسماء المقاتلين السابقين الذين سيعاد إلحاقهم

من المقاتلين السابقين وأفراد المجتمع المحلي شاركوا في أنشطة إعلامية نفذت بالاقتران مع المشاريع القائمة على كثافة اليد العاملة. وأطلق في جميع ولايات دارفور الخمس ٢٢ مشروعاً مجتمعياً قائماً على كثافة اليد العاملة تستهدف ١٥١٠ من الشباب المستفيدين، وذلك بالتعاون مع الشركاء المنفذين والسلطات المحلية وزعماء القبائل والزعماء الدينيين وممثلي النساء الشباب. وأتاحت الأنشطة الإعلامية التي تعزز العلاقات المجتمعية السلمية للعملية توعية المجتمعات المحلية وتعريفها بالمشاريع وتوزيع مواد ذات صلة على المشاركين في الأنشطة وبث رسائل ملائمة لهم

١٥١٠ تنظيم أنشطة إعلامية وبث رسائل موجهة إلى ٧٠٠٠ من المقاتلين السابقين وأفراد المجتمع المحلي، تعزز العلاقات المجتمعية السلمية وتنفذ بالاقتران مع المشاريع القائمة على كثافة اليد العاملة

قدم الدعم اللوجستي لتسريح الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة خلال السنة المالية؛ ومع ذلك، قدم الدعم اللوجستي للحملة المسماة "حمية دارفور - إنهاء تجنيد الأطفال" التي أطلقت في المسيرية، شمال دارفور، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

لا تقديم الخدمات اللوجستية إلى لجنة تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور والسلطات المعنية، بالتعاون مع اليونيسيف، لدعم تسريح الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة، وتحديد هويتهم، والتحقق منهم، والبحث عن أسرهم ولم شملهم، وإعادة إدماجهم

العنصر ٣: سيادة القانون والحوكمة وحقوق الإنسان

٥٢ - قامت العملية المختلطة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري ومنظمات غير حكومية دولية ومحلية، بدعم المبادرات الرامية إلى تعزيز سيادة القانون. فعقدت عدداً من حلقات العمل والحلقات الدراسية والاجتماعات ونفذت مشاريع تهدف إلى تعزيز احترام سيادة القانون، بما في ذلك مشاريع للعدالة المجتمعية، من أجل تعزيز قدرة القضاة في المحاكم الريفية على الوساطة في النزاعات المجتمعية (قدم خلالها التدريب على مهارات الوساطة

وحل النزاعات لما عدده ٤٨ من قضاة المحاكم الريفية يمثلون ٢٤ محكمة ريفية في جميع أنحاء دارفور)، ومن أجل دعم إعادة تأهيل مركزَي العدالة والثقة في مخيمي أبو شوكة (شمال دارفور) وكالما (جنوب دارفور) للمشردين داخليا. وتم تحسين إمكانية الاحتكام إلى القضاء في المجتمعات المحلية عن طريق الدعم التقني المقدم لشبكات المساعدين القانونيين. واستفاد عدد كبير من ضحايا الجرائم، بمن فيهم الناجون من العنف الجنسي والجنساني، من الخدمات المقدمة من المساعدين القانونيين المجتمعيين في المخيمين، وفي مخيمات أخرى في ولايتي غرب دارفور ووسط دارفور، حيث نشطت العملية المختلطة في بناء قدرات المساعدين القانونيين من خلال التدريب الموجه. ووفرت العملية المختلطة الدعم لتعزيز نظام المساعدة القانونية القائم في الولاية في إطار هدف أوسع هو تعزيز قدرة الفئات الضعيفة، بما فيها النساء والأطفال والمحتجزون، على اللجوء إلى القضاء. وأسفر تواصل العملية المختلطة مع رابطات محامبي المساعدة القانونية في ولايات وسط دارفور وجنوب دارفور وغرب دارفور عن تقديم خدمات مجانية للفئات المعوزة والضعيفة، مما عزز من إمكانيات احتكامها إلى القضاء.

٥٣ - ووفرت العملية المختلطة الدعم لتحسين نظام العدالة الجنائية في السودان، بما في ذلك نظام السجون، لتيسير تهيئة بيئة مستقرة وحمائية تمشياً مع الأولوية التي حددها مجلس الأمن في قراره ٢١٧٣ (٢٠١٤) المتمثلة في حماية المدنيين. واضطلعت العملية المختلطة برحلة دراسية في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، حتى يتسنى لثلاثة من كبار أعضاء النيابة العامة السودانيين الاستفادة من أعمال محكمة أروشا قبل شروعهم في توفير الدعم للمحكمة الخاصة للجرائم المرتكبة في دارفور. ونُظمت كذلك حلقة عمل لما عدده ١٣ من أعضاء النيابة العامة من مكتب المدعي الخاص المعني بالجرائم في دارفور بشأن التقنيات المعاصرة وأفضل الممارسات في الملاحقة القضائية لمرتكبي الجرائم الجماعية والجرائم المرتكبة ضد القانون الدولي الإنساني. وأنجز أيضاً مشروع سريع الأثر لإعادة تأهيل مكتب لتسجيل الأراضي في فوروبارانغ (غرب دارفور) في إطار استراتيجية أوسع نطاقاً لتحسين حل المنازعات والوساطة في النزاعات المجتمعية. وأحرز تقدماً في قطاع السجون على صعيد تنفيذ الخطة الاستراتيجية الخمسية. وأحرز أيضاً تقدماً كبيراً في وضع برامج لإعادة تأهيل السجناء، تضمنت برامج متعددة للمهارات المهنية نفذت في عدد من السجون في دارفور لمساعدة السجناء على الاندماج من جديد في مجتمعاتهم. وإضافةً إلى ذلك، وضعت في السجون برامج تعليمية (رسمية وغير رسمية على حد سواء) ونفسية واجتماعية وترفيهية. وتضمنت مشاريع تحسين الهياكل الأساسية مشروع إعادة تأهيل دار إصلاح الأحداث في شالا، الممول من خلال المشاريع المجتمعية القائمة على كثافة اليد العاملة التي تنفذها العملية المختلطة، ومشروعين من المشاريع السريعة الأثر في سجن الضعيف لتحسين بيئة السجن وسلامته وأمنه.

٥٤ - وواصلت العملية المختلطة رصد حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل، والتصدي للإفلات من العقاب على الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة في مجال حقوق الإنسان، وبناء قدرات كل من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مجال حقوق الإنسان. وخلال الفترة قيد الاستعراض، ساهمت العملية المختلطة، من خلال أنشطتها في مجالات الدعوة وبناء القدرات والتوعية والرصد والإبلاغ في دارفور، في مكافحة الإفلات من العقاب وفي زيادة فرص اللجوء إلى القضاء وتعزيز المساءلة. وتجلت استجابات سلطات حكومة السودان للشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في سن قوانين خاصة بولاية شرق دارفور، وفي زيادة التحقيقات والمحاکمات والتعويضات فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان. وكانت هناك أيضاً زيادة ملحوظة في مدى وعى الأطراف المعنية داخل المجتمع المدني بمعايير حقوق الإنسان وزيادة في مدى معرفتها بهذه المعايير وفهمها لها. وقامت العملية المختلطة برصد المحاکمات وإعداد تقارير عن القضايا والحوادث المتعلقة بحقوق الإنسان.

٥٥ - وواصلت العملية المختلطة جهودها لإدماج حقوق الإنسان في عمليات السلام والعمليات السياسية المتعلقة باستراتيجيات توفير الحماية للمدنيين وعمليات الاستجابة الإنسانية. وعزز عنصر الشرطة بالعملية المختلطة آليات التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري من خلال الإطار الاستراتيجي المتكامل المنقح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ فيما يتعلق بسبعة مجالات برنامجية محددة. وأدى هذا التعاون إلى تعزيز استراتيجيات حماية المدنيين وتوفير الأمن للعائدين من المشردين داخليا وإعادة إدماجهم في المجتمعات المحلية. وتضمنت هذه الاستراتيجيات التمركز المسبق لوحدات الشرطة المشكّلة من أجل توفير الأمن للمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع بين قبيلتي المعاليا والرزيقات في ولاية شرق دارفور وقبيلتي الأباله وبني حسين في منطقة سرف عمرة في ولاية شمال دارفور؛ وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية؛ وتحديد مناطق التوتر؛ والإبلاغ عن العنف الجنسي والجنساني؛ وتعزيز التعاون مع شرطة حكومة السودان أثناء حادث مخيم كالما الذي أرسى أسس الحوار بين أهالي كالما والشرطة السودانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وعززت العملية المختلطة قوة وحدات الشرطة المشكّلة في إطار متطلبات اتفاق مركز القوات ومذكرات التفاهم ذات الصلة. وأجريت عمليات تفتيش متواترة للمعدات المملوكة للوحدات التي تستخدمها وحدات الشرطة المشكّلة وتم تعزيز القدرات على القيام بالعمليات من خلال تمارين وتدريبات مركزة على الرماية وحفظ النظام العام.

٥٦ - وتعاون عنصر الشرطة في العملية المختلطة والشرطة السودانية وقاما بتدريب متطوعي الشرطة المجتمعية في مجالات الحفارة المجتمعية وحقوق الإنسان والتصدي للعنف

الجنسي والجنساني. ويسّرت مكاتب حماية الأسرة والطفل المنشأة لدى شرطة حكومة السودان رصد الجرائم وإبلاغها والتعامل مع ضحايا العنف الجنسي والجنساني. وعلاوةً على ذلك، قام عنصر الشرطة وشرطة حكومة السودان بوضع استراتيجية مشتركة للتدريب تتضمن ثمانية مناهج أساسية هي: إدارة مسرح الجريمة، والتحقيقات الجنائية، واحتجاز الأشخاص المطلوبين، ومعاملة الأشخاص المشتبه فيهم، وحفظ النظام العام، والخفارة المجتمعية، وحقوق الإنسان، والتصدي للعنف الجنسي والجنساني. وقامت العملية المختلطة أيضاً، من خلال عنصر الشرطة، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والتعاون مع حكومة السودان في تنفيذ مشروع يتعلق بتعزيز سيادة القانون وإمكانية اللجوء إلى القضاء في السودان، كفل مشاركة مكتب التخلص من الذخائر وشرطة العملية المختلطة بصورة وثيقة في التخلص من المتفجرات من مخلفات الحرب.

٥٧ - وقدمت العملية المختلطة التدريب لما عدده ١٧٤٢ فرداً في البعثة (من بينهم ٣١٢ امرأة) من العنصرين العسكري والمدني وعنصر الشرطة في إطار جهودها الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطة العملية المختلطة وعملياتها. وتضمنت الدورات التدريبية المتعلقة بالمسائل الجنسانية، في جملة أمور، دورات لتدريب مدربين من مستشاري الشرطة والأفراد العسكريين المعيّنين بتنسيق الشؤون الجنسانية في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني، إلى جانب دورات متقدمة بشأن المسائل الجنسانية للأفراد المدنيين. وركزت الدورات على المفاهيم الجنسانية الأساسية، والصكوك القانونية الدولية التي تعزز المساواة بين الجنسين في عمليات دعم السلام، والمسائل الجنسانية والثقافة في دارفور، ومنع العنف الجنسي والجنساني والاستجابة له، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٥٨ - وتواصلت العملية المختلطة مع لجان السلطة الإقليمية لدارفور، مثل مفوضية أراضي دارفور، ولجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، ومع وزارة تطوير التكنولوجيا وبناء القدرات، للعمل على تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وفي إطار مشروع بناء القدرات وبناء السلام في دارفور الذي تموله حكومة اليابان، استكملت العملية المختلطة إعادة تأهيل وترميم ١٠٠ رهد (مجمع للمياه) في جميع أنحاء دارفور. واتفقت العملية المختلطة، مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية تطوير الرُّحل، ووزارة الموارد الحيوانية في ولاية جنوب دارفور، على تعيين حدود ١٤٠ كيلومتراً من مسارات الماشية في محليات نتيقا والسلام ومرشنج في ولاية وسط دارفور. وساهم تنظيم حركة الرعاة عن طريق إعادة فتح مسارات الرُّحل في عدة أماكن في ولاية وسط دارفور في تخفيف حدة المنازعات بين مزارعي المحاصيل والرعاة. وشجعت العملية المختلطة

لجان التعايش السلمي ولجان حماية الموسم الزراعي على تعزيز التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي.

الإنجاز المتوقع ٣-١: ممارسة مؤسسات الحكومات الوطنية والمحلية للحكم الفعال والممثل للشعب والشامل للجميع

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
<p>لم تجر أي مشاورات بين لجان السلطة الإقليمية لدارفور والجهات المعنية المحلية. وعقدت العملية مع الأمين العام للسلطة الإقليمية لدارفور اجتماعاً أولياً جرى الاتفاق فيه على أن تيسر العملية إجراء المشاورات بين الرئيس والسلطة الإقليمية لدارفور والجهات المعنية المحلية. غير أن المشاورات لم تجر. ولم تكن السلطة الإقليمية لدارفور حاضرة أو ذات فعالية في ولايات شرق وغرب ووسط دارفور</p>	<p>٣-١-١ زيادة العدد والتنوع التمثيلي للمشاركين في المشاورات الأوسع نطاقاً بين لجان السلطة الإقليمية لدارفور والجهات المعنية المحلية (٢٠١٢/٢٠١٣: صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٢٤٠؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥٠٠)</p>
<p>كانت النسبة المئوية لتمثيل نساء دارفور في مؤسسات حكومات الولايات والحكومة الوطنية ١٨,١ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت هناك زيادة ملحوظة في عددهن في السلطة التشريعية، وفي لجان مؤسسات ولايات دارفور وأجهزتها التنفيذية، بالمقارنة مع السنة المالية السابقة. وازداد معدل تمثيل المرأة في مؤسسات الولايات على النحو التالي: شمال دارفور، من ١٤ في المائة إلى ١٦ في المائة؛ جنوب دارفور، من ٩ في المائة إلى ١١ في المائة؛ غرب دارفور، من ١١ في المائة إلى ٢١ في المائة؛ وفي وسط دارفور، ظلت معدل تمثيلهن ثابتاً عند نسبة ٢٥ في المائة</p>	<p>٣-١-٢ زيادة النسبة المئوية لتمثيل نساء دارفور في مؤسسات حكومات الولايات والحكومة الوطنية (الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣: ١٥ في المائة؛ الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤: ٣٥ في المائة؛ الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥: ٣٨ في المائة)</p>

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>٩ اجتماعات عقدت مع السلطة الإقليمية لدارفور في شمال دارفور (٥) وغرب دارفور (١) وجنوب دارفور (١)، وكذلك في العاصمة الخرطوم (١) لمناقشة تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام</p>	<p>تنظيم اجتماعات شهرية مع السلطة الإقليمية لدارفور بشأن تشغيل الأجهزة الحكومية الانتقالية وعملياتها التي تنص عليها وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور (مثل</p>

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

في دارفور؛ ودور مفوضية أراضي دارفور في حل النزاعات المتصلة بالأراضي أو بالموارد الطبيعية؛ وجمع البيانات بشأن الموارد الطبيعية؛ والقانون العربي وإحلال السلام الاجتماعي؛ ومسائل الإنذار المبكر؛ ومستقبل السلطة الإقليمية لدارفور بعد انتخابات نيسان/أبريل ٢٠١٥؛ وسائر أنشطة السلطة الإقليمية لدارفور، والتحديات التي تواجهها وسبل المضي قدما

اجتماعات عقدت في جنوب دارفور، منها ثلاثة اجتماعات عقدت مع مفوضية أراضي الدولة: اجتماع لمتابعة مؤتمر عقد لمدة يومين بشأن النزاعات المتصلة بالأراضي واستخدام الأراضي والقوانين العرفية (تموز/يوليه ٢٠١٤)؛ واجتماع واحد لمناقشة المسائل المتعلقة بالموارد الطبيعية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)؛ واجتماع واحد لمناقشة دور مفوضية أراضي دارفور في حل المسائل المتصلة بالأراضي (نيسان/أبريل ٢٠١٥)

وفي شمال دارفور، عقد اجتماعان مع مدير مفوضية الأراضي لولاية شمال دارفور، أحدهما لمناقشة استخدام الأراضي وتسجيلها في شمال دارفور (تموز/يوليه ٢٠١٤)، والآخر لمناقشة المسائل المتصلة بالنزاعات على الأراضي وتقييم آليات الإنذار المبكر (آذار/مارس ٢٠١٥)

وفي آذار/مارس ٢٠١٥، عقد اجتماع مع رئيس مفوضية أراضي دارفور المنشأة حديثاً، ركز على إنشاء وعمل مكتب مفوضية الأراضي، والتحديات، والتعاون بين مفوضية أراضي دارفور والعملية

صندوق إعادة الإعمار والتنمية في دارفور ومفوضية أراضي دارفور ومفوضية التعويضات وجبر الضرر ومفوضية العدالة والحقيقة والمصالحة

٨ تنظيم اجتماعات شهرية مع مفوضيات أراضي الولايات ومفوضية أراضي دارفور بشأن استغلال الأراضي وحيازتها، والحقوق التقليدية والتاريخية في الأرض (مثل "الحواكير" أي الحقوق التقليدية في حيازة الأراضي ومسالك الارتحال)، وإدارة الموارد الطبيعية بهدف معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في دارفور

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
وفي غرب دارفور، عقد اجتماع مع مفوضية الأراضي في هذه الولاية لمناقشة المشروع الجاري في غرب دارفور لرسم خرائط استخدام الأراضي، وآخر لمناقشة الاشتغال الفعال لمفوضية أراضي دارفور (حزيران/يونيه ٢٠١٥)	تنظيم دراسة استقصائية عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تستخدم الوقاية والمشاركة والحماية والإنعاش والتنمية كمؤشرات
أُنجزت الدراسة الاستقصائية وعممت النسخة الأولى طلباً للتعليقات عليها داخل العملية وفريق الأمم المتحدة القطري	نعم
الإنجاز المتوقع ٣-٢: تعزيز قدرة الجهات الفاعلة في مجال سيادة القانون، والمؤسسات الأمنية ومؤسسات العدالة والسجون على التصدي للإفلات من العقاب وتحسين تقديم الخدمات القضائية	
مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
جرى تدريب ١٣ موظفاً من مكتب المدعي الخاص بأحداث دارفور على حماية الحقوق القانونية في إقامة العدل. ويعزى انخفاض عدد المستفيدين من التدريب إلى قلة عدد الموظفين الذين منحوا الوقت لحضوره	٣-٢-١ زيادة عدد الجهات القضائية الفاعلة، مما في ذلك المحكمة الجنائية الخاصة بأحداث دارفور، المدربة على مراعاة المعايير الدولية في إقامة العدل وفي المحاكمات (٢٠١٢/٢٠١٣: صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥٠)
لم ينفذ سوى ١٠ في المائة من الخطة الاستراتيجية الخمسية بسبب الافتقار إلى التمويل الحكومي. ونظمت العملية أربع حلقات عمل تدريبية لفائدة ١٢١ من موظفي سجون حكومة السودان، وجرى الاضطلاع بمشاريع سريعة الأثر لتحسين الهياكل الأساسية في إصلاحية الأحداث في سجن شالا، وذلك في إطار الخطة الاستراتيجية الخمسية	٣-٢-٢ تنفيذ ٢٠ في المائة من أنشطة الخطة الاستراتيجية الخمسية للسجون من قبل سلطات السجون الحكومية، مما في ذلك قيام اللجنة الوطنية لتطوير السجون بتقييم حالة البنية التحتية
أنشئت في السجون ثلاثة مكاتب للمعونة القانونية في السجون. وأنشئ مكتبان للمعونة القانونية في الفترة المشمولة بالتقرير في نيالا (جنوب دارفور)، والجنينة (غرب دارفور) وكان هناك من قبل مكتب للمعونة القانونية في شمال دارفور	٣-٢-٣ زيادة عدد مكاتب المعونة القانونية في السجون (٢٠١٢/٢٠١٣: ١؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٣)

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
عقدت حلقات العمل في الفاشر ونيالا والجنينة وشارك فيها ٤٨ من القضاة العاملين في المناطق الريفية	٣-٢-٤ زيادة عدد حلقات العمل المقدمة للقضاة في مجال الوساطة وتسوية النزاعات باستخدام نماذج تدريبية أقرها معهد التدريب القضائي (٢٠١٢/٢٠١٣: صفر؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: صفر؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٣)
النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
١ اجتماع واحد عقد مع اللجنة الوطنية لتطوير السجون ولجان تطوير السجون في الولايات. وبالإضافة إلى ذلك، عقد اجتماعان للجنة الفرعية التقنية من أجل التخطيط لاجتماع المائدة المستديرة للمانحين لتعبئة الموارد من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية الخمسية. وعقد ٣٠ اجتماعا للتنسيق مع لجنة تطوير السجون في الولايات و ١٢٠ اجتماعا مع الأفرقة العاملة المعنية بالسجون ترمي إلى تعزيز المهارات الإدارية والقدرات التشغيلية لضباط السجون من أجل اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في إدارة السجون	تنظيم ٤ اجتماعات مع اللجنة الوطنية لتطوير السجون ولجان تطوير السجون في ولايات دارفور الخمس بشأن تنفيذ إصلاحات نظام السجون
تم وضع مشروع إطار للتدريب ومنهج دراسي بالتشاور مع سلطات سجون حكومة السودان	نعم تقديم المساعدة التقنية لنظام السجون في دارفور من أجل وضع إطار استراتيجي للتدريب ومنهج دراسي مصاحب له لتدريب موظفي السجون التابعة لحكومة السودان
٦٢ اجتماعا نظمت في أنحاء ولايات دارفور الخمس مع مديري السجون في هذه الولايات، وذلك بهدف تحسين إدارة السجون بما يتفق مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات	تنظيم ٦٠ اجتماعا مع مديري السجون لتقديم المشورة والتوجيه، بهدف تعزيز إدارة مؤسسات السجون في دارفور
٢ من مكاتب المعونة القانونية أحدهما في سجن نيالا (جنوب دارفور)، والآخر في سجن الجنينة (غرب دارفور) يمولان عن طريق الفريق القطري للأمم المتحدة	إنشاء مكاتب للمساعدة القانونية في السجون في القطاع الجنوبي والقطاع الغربي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تنظيم ٥٢ اجتماعاً مع الجهاز القضائي والمدعين العامين ونقابة المحامين لتقديم المشورة بشأن التعامل مع القضايا وفقاً للقواعد والمبادئ المعمول بها المتعلقة بالمحاكمة العادلة والمعايير القانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان	٥٥ اجتماعاً مع كبار القضاة والمدعين العامين ونقابات المحامين في جميع أنحاء دارفور لإسداء المشورة بشأن القواعد والمعايير الدولية الواجبة التطبيق. وعقدت اجتماعات أخرى مع مكتب المدعي الخاص للجرائم في دارفور في الفاشر لمناقشة جولة المتابعة الدراسية لأعمال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا
تنظيم ٣ حلقات عمل للجهات القضائية والجهات المجتمعية الفاعلة بشأن التخطيط والتحقيق في المحاكم الريفية وتقديم منهج تدريبي بشأن مهارات الوساطة وتسوية النزاعات	٣ حلقات عمل تشاورية عقدت في الخرطوم مع معهد التدريب القضائي بشأن السبل التي تكفل قيام السلطة القضائية بوضع مناهج دراسية لمبادئ الوساطة وإنفاذ الاتفاقات بين القبائل. وأنجز في آذار/مارس ٢٠١٥ منهج دراسي متفق عليه
تنظيم ٣ حلقات عمل للمساعدين القانونيين العاملين في المراكز الأهلية من أجل تعزيز قدرتهم على التصدي لحالات العنف الجنسي والجنساني والإبلاغ عنها	٣ حلقات عمل عقدت لفائدة المساعدين القانونيين في مخيمات المشردين داخلياً في أبو شوق (شمال دارفور)، وكالما (جنوب دارفور)، ودورتي (غرب دارفور)
تنظيم ٣ حلقات عمل قطاعية للتوعية بشأن مكافحة العنف المرتكب ضد النساء لصالح ١٢٠ من العاملين في مجال القانون (من المدعين العامين والقضاة والمحامين وموظفي السجون)	لا لم يظطلع بأي حلقات عمل بسبب عدم توفر أو عدم إنشاء لجان لمكافحة العنف ضد المرأة على مستوى الولايات
إرسال موظف واحد من اللجنة الدائمة للعدل والسجون لتوفير الخبرة التقنية والدعم للعملية المختلطة والسلطات الوطنية	نعم تم إرسال موظف من اللجنة الدائمة للعدل والسجون إلى العملية للفترة الممتدة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥
تنظيم حلقة عمل، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي، للعاملين في مجال العدالة، بمن فيهم أفراد سلك القضاء والنيابة العامة ونقابات المحامين والمنظمات غير الحكومية، تتعلق باستعراض النظام القائم للمساعدة القانونية	لا لم يتسن إنجاز هذا النشاط لأن الموارد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم تتح إلا في النصف الثاني من عام ٢٠١٥

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
استقر الاختيار على خبير استشاري دولي للاضطلاع بتقييم لاحتياجات الشهود والضحايا في دارفور ولكنه لم يمنح تأشيرة دخول. وجرى البدء بالعملية من جديد لاختيار خبير استشاري محلي، وستنجز خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	لا وضع برنامج شامل لدعم الضحايا والشهود
لم يتسن عقد الحلقة الدراسية لأن مفوضية الحقيقة والعدالة والمصالحة لم تكن قادرة على العمل بسبب صعوبات داخلية	لا تنظيم حلقة دراسية مع مفوضية العدالة والحقيقة والمصالحة بشأن الإطار والخصائص القانونية التي تكفل فعالية المفوضية في الاستفادة من أفضل الممارسات والدروس المستفادة
فرغ من إعداد التقرير في حزيران/يونيه ٢٠١٥ وجرى إطلاع كبار القضاة في دارفور على نتائجه	نعم تقرير واحد إلى حكومة السودان بشأن النتائج والتوصيات المستخلصة من واقع رصد القضايا الجنائية لتكريس تطبيق القوانين المحلية ومعايير القانون الدولي
اجتماع عُقد مع المسؤولين في المحكمة الجنائية الخاصة بأحداث دارفور في الخرطوم. ولم يُعقد الاجتماع الثاني لأن المسؤولين في المحكمة موجودون في الخرطوم ولم يسافروا إلى دارفور متذرعين بانعدام الأمن. وبالتالي، لم يُعقد المؤتمر الإقليمي	١ تنظيم ٣ اجتماعات إقليمية، منها مؤتمر إقليمي مع أعضاء المحكمة الجنائية الخاصة بأحداث دارفور لتقديم الدعم التقني واللوجستي من أجل تحسين اشتغال المحكمة الخاصة فيما يتعلق بالتعامل مع الجرائم الخطيرة
اجتماعان عُقدا مع رئيس المحكمة العليا في الخرطوم (آب/أغسطس ٢٠١٤) وفي الفاشر (نيسان/أبريل ٢٠١٥). ولم يُعقد الاجتماع الثالث خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب غياب رئيس المحكمة العليا طوال شهر رمضان المبارك، ولكنه عُقد لاحقا في آب/أغسطس ٢٠١٥	٢ تنظيم ٣ اجتماعات مع رئيس المحكمة العليا في السودان من أجل وضع رؤية مشتركة للأنشطة المتصلة بسيادة القانون في دارفور
دورات تدريبية قد نُفذت. ولم تنظم الدورات التدريبية الخمس التي تمتد كل واحدة منها شهرا واحدا لموظفي السجون المعينين حديثا. وبدلا من ذلك، أجرت العملية تدريبا أثناء الخدمة عن	٣ توفير ٥ دورات تدريبية مدة كل منها شهر واحد في مجال حقوق الإنسان والمهام المضطلع بها في السجون لموظفي السجون المعينين حديثا في دارفور، ودورة إدارية مدتها أسبوعان لفائدة

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

حقوق الإنسان والمهام المضطلع بها في السجون لفائدة ١٢١ موظفاً من موظفي السجون في دارفور (منهم ٣١ امرأة). وأجريت الدورة الإدارية التي تستغرق أسبوعين في الفاشر في حزيران/يونيه ٢٠١٥ لفائدة ٣٠ موظفاً (منهم ١٢ امرأة). وأجريت دورة المرحلة الثانية من "تدريب المدربين" لفائدة ٣٢ ضابطاً من ضباط السجون التابعة للحكومة السودانية في جامعة الفاشر في آذار/مارس ٢٠١٥

مشاريع سريعة الأثر نُفذت. وهدفت أربعة منها إلى دعم التحسينات التي أدخلت على السجون ومشروع واحد لدعم قطاع العدالة. وشملت المشاريع الخمسة تشييد السبني التحتية والتحسينات (٢)، وإدخال تحسينات على مرافق الصرف الصحي في السجون (٢)، وتأمين الحصول على المياه في السجون (١)

مراكز للمواقع المشتركة أنشئت. وأنشئت مكاتب حماية الأسرة والطفل في ولايات دارفور الخمس كلها: ثلاثة منها في ولاية شمال دارفور (مقر الشرطة الرئيسي لولاية شمال دارفور ومركز الشرطة في وسط الولاية ومركز الشرطة في جنوب الولاية)، وواحد في كل من ولاية جنوب دارفور (مركز شرطة نيالا)، وولاية شرق دارفور (مركز شرطة الضعين)، وولاية غرب دارفور (مركز شرطة الجنينة)، وولاية وسط دارفور (مركز شرطة زالنجي). وبالإضافة إلى ذلك، عُيّن ضابطاً شرطة في مواقع مشتركة في أربعة مكاتب لمدة ٨ ساعات في اليوم، و ٥ أيام في الأسبوع على مدى ٥٢ أسبوعاً في السنة المالية

٣٠ من مديري الإدارة الوسطى، ودورة المرحلة الثانية من "تدريب المدربين" لفائدة ٣٣ من ضباط السجون التابعة للحكومة السودانية لمدة شهر واحد، بتمويل من فريق الأمم المتحدة القطري

٥ تنفيذ ٥ مشاريع سريعة الأثر في قطاعي السجون والعدالة من أجل تحسين البنى التحتية للعدالة والسجون وبناء القدرات

٧ إنشاء ٦ مراكز للمواقع المشتركة مع شرطة حكومة السودان، مركزان في القطاع الشمالي ومركز واحد في كل من القطاعات المتبقية، وتضمّ المراكز ٤ مكاتب (وهي مكتب حماية الأسرة والطفل، ومكتب لرصد الجريمة، ومكتب لحقوق الإنسان، ومكتب لخفارة المجتمعات المحلية) وهي تهدف إلى بناء قدرات شرطة حكومة السودان عن طريق الجمع بين ضابطين من ضباط الشرطة في كل مكتب لمدة ٨ ساعات في اليوم، و ٥ أيام في الأسبوع، على مدى ٥٢ أسبوعاً

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>٦٢ حلقة عمل للإصلاح وإعادة الهيكلة نُظمت. وأُجريت خمس حلقات عمل ل ٥٤٣ شرطي (منهم ٧ نساء) عن الخفارة المجتمعية والعنف الجنساني وحقوق الإنسان. وأُجريت ٥٧ حلقة عمل ل ٦٧٦ ٢ متطوع للخفارة المجتمعية (من بينهم ٩٥١ امرأة) عن الخفارة المجتمعية وحقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني وحماية الطفل والأسرة. ويُعزى انخفاض عدد حلقات العمل لمتطوعي الخفارة المجتمعية وعدم تنظيم أي من حلقات العمل المشتركة المقررة إلى عدم مشاركة أصحاب المصلحة والافتقار إلى التمويل المقدم من الفريق القطري للأمم المتحدة</p>	<p>تنظيم ١٥٠ حلقة عمل للإصلاح وإعادة الهيكلة تضم ٥ حلقات عمل لأفراد شرطة حكومة السودان/الحركة لرصد وتقييم الأنشطة العامة المتصلة بالخفارة المجتمعية؛ و ٧٥ حلقة عمل للمتطوعين بالشرطة المجتمعية عن العنف الجنساني والتحرش الجنسي وحقوق الإنسان، لتسهيل حماية الأسرة والطفل في دارفور؛ و ٧٠ حلقة عمل مشتركة للمدعين العامين والقضاة والعاملين في المجال الطبي والمسؤولين عن إنفاذ القانون وأفراد القوات المسلحة السودانيين بشأن العنف الجنساني والتحرش الجنسي وانتهاكات حقوق الإنسان، وخاصة تلك المرتكبة ضد النساء والأطفال</p>
<p>١٥٩ اجتماعا لتنسيق شؤون السلامة عُقدت مع جميع أصحاب المصلحة في ٣٦ موقعا من مواقع الأفرقة. وناقشت الاجتماعات الخطط الأمنية الهادفة إلى حماية الأرواح والممتلكات وتبادل المعلومات، وسبل الحد من الجريمة والتدابير الرامية إلى مواجهة التحديات الأمنية، وتفعيل الخفارة المجتمعية، وتعزيز اللجان الأمنية والإبلاغ عن الجرائم من أجل تلبية الاحتياجات الأمنية في مخيمات المشردين داخليا وأوساط المساعدة الإنسانية. ويُعزى انخفاض عدد الاجتماعات عن العدد المقرر إلى عدم مشاركة أصحاب المصلحة وإيلاء شرطة حكومة السودان الأولوية لتدريب ضباطها استعدادا للانتخابات الرئاسية في نيسان/أبريل ٢٠١٥</p>	<p>تنظيم ٨٦٤ اجتماعا لتنسيق شؤون السلامة لشرطة حكومة السودان والمشردين داخليا ووكالات المساعدة الإنسانية في ٣٦ موقعا من مواقع الأفرقة في جميع أنحاء دارفور</p>

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
لم تُنظَّم الدورات التدريبية بسبب الافتقار إلى التمويل من فريق الأمم المتحدة القطري	إقامة ٢٨ دورة تدريبية لفائدة ٧٠٠ فرد من أفراد شرطة الجهات الموقعة على وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور والاتفاقات اللاحقة، منها ٨ دورات في الحفارة المجتمعية لفائدة ٢٠٠ فرد من أفراد الشرطة الحركية، و ١٢ دورة في مجال حقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني لفائدة ٣٠٠ فرد من أفراد الشرطة الحركية، و ٨ دورات عن الإدارة الوسطى لفائدة ٢٠٠ فرد من أفراد الشرطة الحركية
<p>دورة تدريبية أساسية ومتقدمة قُدمت. واستفاد من الدورات التدريبية الـ ٥٤ المقدمة ما مجموعه ٢ ٩٩٠ ضابط شرطة من ضباط شرطة حكومة السودان (منهم ٢٩٧ امرأة) على النحو التالي: ٩ في تدريب الشرطة الأساسي (٢٩٨ شخصا) و ٧ عن إدارة مسرح الجريمة (٢٠٠ شخص)، و ١ عن العنف الجنسي والجنساني (٢٠ شخصا) و ١١ عن التحقيقات الجنائية (٣٠٣ أشخاص)، و ٩ عن المهارات الحاسوبية (٢٠٩ أشخاص)، و ٢ عن حفظ النظام العام (١١٦٨ شخصا)، و ٩ عن احتجاز المشتبه فيهم ومعاملتهم (٢٧٠ شخصا)، و ٦ عن الحفارة المجتمعية (٥٢٢ شخصا). ويُعزى انخفاض عدد الدورات التدريبية إلى إيلاء حكومة السودان الأولوية لتدريب عناصرها استعدادا للانتخابات الرئاسية في نيسان/أبريل ٢٠١٥، وبسبب الافتقار إلى التمويل من فريق الأمم المتحدة القطري</p>	<p>إقامة ٧٨ دورة تدريبية أساسية ومتقدمة لصالح ٣ ١٦٠ فردا من أفراد شرطة حكومة السودان، تضم ١٠ دورات للتدريب الأساسي لفائدة ٤٠٠ من ضباط الصف (أخلاقيات الشرطة والمهارات الأساسية ومواضيع قانونية)؛ و ١٠ دورات عن إدارة مسرح الجريمة لفائدة ٤٠٠ فرد من أفراد الشرطة؛ و ١٠ دورات عن العنف الجنسي والعنف الجنساني لفائدة ٤٠٠ فرد من أفراد الشرطة؛ و ١٠ دورات عن التحقيق الجنائي لفائدة ٤٠٠ فرد من أفراد الشرطة؛ و ١٠ دورات متخصصة عن الاتجار بالبشر، وغسل الأموال، ومكافحة المخدرات، وجرائم الفضاء الإلكتروني، والجرائم البيئية لفائدة ٣٠٠ فرد؛ و ٨ دورات عن مهارات الحاسوب لفائدة ١٦٠ فردا؛ و ٥ دورات عن حفظ النظام العام لفائدة ٥٠٠ فرد من أفراد الشرطة و ٥ دورات عن احتجاز المشتبه فيهم ومعاملتهم لفائدة ٢٠٠ فرد من أفراد الشرطة؛ و ٥ دورات عن القيادة لفائدة ٢٠٠ فرد من أفراد الشرطة؛ و ٥ دورات عن الحفارة المجتمعية لفائدة ٢٠٠ فرد من أفراد الشرطة، بتمويل من فريق الأمم المتحدة القطري</p>

الإنجاز المتوقع ٣-٣: إحراز تقدم نحو تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في دارفور

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

أفضت أنشطة الدعوة التي قامت بها العملية لدى الشركاء إلى اعتماد ثلاث استراتيجيات جديدة. وفي ولاية شرق دارفور، أصدر رئيس الجهاز القضائي أمرا بإنشاء تسع محاكم محلية ورفع مستوى محكمة الضعين لتصبح محكمة على مستوى الولاية؛ وعيّن وزير العدل ثمانية مستشارين قانونيين في مكتب المدعي العام لمساعدة المعتمدين والمدعين العامين المحليين في المسائل القانونية المتعلقة بمكافحة الإفلات من العقاب؛ وأنشأت الحكومة لجنة حقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وفي ولاية غرب دارفور، وافق المجلس التشريعي للولاية على التعديل القانوني الذي يجرّم استخدام الأسلحة غير المرخص به وتلثيم الوجوه الذي يلجأ إليه منتهكو حقوق الإنسان على نطاق واسع من أجل إخفاء هوياتهم، بانتظار الموافقة النهائية للوالي

٣-٣-١ قيام الحكومة و/أو الهيئات التشريعية والمعنية بالرقابة باعتماد ما لا يقل عن استراتيجيتين جديدتين لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك العدالة الانتقالية وحقوق المرأة، في دارفور (الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤؛ الفترة ٢٠١٤/٢٠١٤؛ الفترة ٢٠١٤/٢٠١٤) (٢٠١٤/٢٠١٥: ٢)

اتّخذت حكومة السودان إجراءات لتحسين الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقد سجّلت العملية زيادة في اللجوء إلى تعديل المادة ١٤٩ من القانون الجنائي لعام ١٩٩١، والمتعلّق بتعريف الاغتصاب في المحاكمات، وقد سنّت ولاية شرق دارفور وأصدرت ١١ قانوناً متّصلاً بهذه المسألة في عام ٢٠١٤

٣-٣-٢ امتثال القوانين والسياسات و/أو المبادرات الوطنية والإقليمية لمبادئ ومعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني (قانون الطوارئ، ٢٠٠٧؛ وقانون جهاز الاستخبارات والأمن الوطني، ٢٠١٠؛ وقانون الطفل، ٢٠١٠؛ والقانون الجنائي، ١٩٩١؛ وقانون الإجراءات الجنائية، ١٩٩١)

سُجّل نحو ٣٠ استجابة في دارفور (التحقيقات والمحاكمات والأحكام التي تصدرها المحاكم والتعويضات والإصلاحات المؤسسية) لانتهاكات محتملة لحقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي إحدى الحالات، استجابت الحكومة لانتهاك محتمل لحقوق الإنسان تورّط فيه ضابطان عسكريان. وفي ٢٩ حالة أخرى، استجابت الحكومة لانتهاكات محتملة لحقوق الإنسان حصلت أثناء الاقتتال الطائفي وتورّط فيها موظفون حكوميون بسبب انتمائهم الطائفي أو القبلي. وشمل ذلك الجرائم المتّصلة بالتزاع التي ارتكبتها قبيلتي المعاليا والرزيقات (شرق دارفور)، وكانت

٣-٣-٣ زيادة عدد الاستجابات في دارفور (التحقيقات والمحاكمات والأحكام التي تصدرها المحاكم والتعويضات والإصلاحات المؤسسية) لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومة (الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣؛ الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤؛ الفترة ٢٠١٤/٢٠١٤؛ الفترة ٢٠١٤/٢٠١٤) (٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٧٥)

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

نتيجتها إنشاء لجنة تحقيق جنائي في تموز/يوليه ٢٠١٤. وقُدِّمت نتائج التحقيق الجنائي إلى وزير العدل. وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغ عن ثماني حالات أخرى انطوت على قتل وإصابات في صفوف قبيلتي المعاليا والرزيقات وحققت فيها الشرطة المحلية، وقد وثقت العملية ٢٠ حادثة من أصل ٤٩ حادثة متصلة بحقوق الإنسان في ولاية غرب دارفور وتحققت منها

تمثل ١٠٠ في المائة من المشاريع التي تشرف عليها كيانات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة وتنفيد سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في ما يتعلق بتقييم البرامج، أو تقبل تطبيق تلك السياسة. وقد أُعدت إجراءات تشغيل موحدة في ما يتعلق بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، وذلك بغرض تعزيز آلية الرقابة داخل العملية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت فرقة عمل ودُرِّبت لفائدة الجهات المعنية بما يكفل تطبيق سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان على نحو منهجي. ونُظر أيضا في جميع الطلبات المتعلقة بالمشاريع السريعة الأثر والمشاريع المجتمعية الكثيفة العمالة للتأكد من التزامها بتطبيق سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان أثناء مراحل تصميم المشاريع وتنفيذها

٣-٣-٤ زيادة النسبة المئوية للمشاريع التي تشرف عليها كيانات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة وتنفيد سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في ما يتعلق بتقييم البرامج، أو تقبل تطبيق تلك السياسة (الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣: صفر في المائة، الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤: ٢٠ في المائة؛ الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٥ في المائة)

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

١٩ نشاطا من أنشطة المشورة والدعم نُفذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير في اجتماعات مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان التابع لحكومة السودان (٣)، والمفوضية القومية لحقوق الإنسان (٦)، والمجتمع الدولي، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني (٨)، وفي حلقتي عمل بشأن الآليات الدولية لحقوق الإنسان نُظمتا لفائدة المفوضية القومية لحقوق الإنسان، والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني على الصعيد الوطني

تقديم المشورة والدعم للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في دارفور التابع للحكومة، من خلال حلقة عمل بشأن إطار التعاون المشترك في مجال حقوق الإنسان، واجتماعين لمنتدى حقوق الإنسان في دارفور مع الجهات المعنية الرئيسية الوطنية والدولية، و ١٢ اجتماعا للمنتديات الفرعية لحقوق الإنسان بالولايات على الصعيد المحلي لمعالجة الشواغل الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، بتمويل من فريق الأمم المتحدة القطري

وبالإضافة إلى ذلك، روجت العملية المختلطة لإنشاء لجنة حقوق الإنسان في ولاية شرق دارفور وقدمت المشورة التقنية لذلك، ونظمت دورة تدريبية في مجال قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني لمفوضي حقوق الإنسان على مستوى الولاية

اجتماعاً وحلقة عمل عُقدت. وقدمت العملية المختلطة المشورة التقنية وخططت لمناسبات للتوعية وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان من خلال عقد ١٢ اجتماعاً مع لجان الولايات المعنية بالعنف الجنسي والجسدي؛ واجتماعين مع لجنة ولاية وسط دارفور لمناقشة خطة العمل التي وضعتها العملية المختلطة لمكافحة العنف ضد المرأة والانتهاكات الجسدية لحقوق الطفلة (كما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية)؛ واجتماعين مع لجنة ولاية شرق دارفور لتقديم المشورة بشأن مكافحة العنف ضد المرأة؛ واجتماع مع مستشار والي غرب دارفور لمناقشة خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٥ الخاصة بالولاية؛ واجتماع مشترك مع لجنة الولاية المعنية بالعنف ضد المرأة واللجنة المعنية بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥، وذلك خلال الزيارة التي أجرتها المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه إلى دارفور

ونظمت العملية المختلطة أيضاً حلقتي عمل لبناء القدرات في مجال مكافحة العنف ضد المرأة في حور عمر (ولاية شمال دارفور) والضعين (ولاية شرق دارفور)؛ وحلقة عمل للتوعية بشأن العنف الجنسي المتصل بالتزاع وآثاره على النساء والفتيات لفائدة وحدة مكافحة العنف ضد المرأة

٢٤

إسداء المشورة إلى لجان الولايات بعقد ١٢ اجتماعاً وتنظيم ٤ حلقات عمل بشأن مكافحة العنف ضد المرأة، وتنفيذ خطط عملها، واستراتيجيات المنع، وتدابير التصدي للعنف الجنسي والجسدي، وتطوير المؤسسات

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

في وسط دارفور التابعة للعملية المختلطة؛ ودورتين تدريبيتين للتوعية بشأن كيفية التعامل مع حالات العنف الجنسي والجنساني لفائدة أعضاء لجان الولايات؛ ودورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان ومنع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له لفائدة ٣٠ منسقا لمكافحة العنف ضد المرأة في سبع محليات

نشاطا اضطلع بما من خلال تقديم المشورة إلى اللجنة البرلمانية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وإلى الهيئات التشريعية للولايات. وعقد ١٢ اجتماعا مع اللجنة البرلمانية وأعضاء المجالس التشريعية في الولايات في جميع أنحاء دارفور لمناقشة المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ونُظمت دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان في ولاية غرب دارفور لفائدة ٣٤ عضوا في المجلس التشريعي للولاية. ولم تُعقد حلقات عمل للبرلمانيين على النحو المقرر نظرا لحل المجلس الوطني عند إجراء الانتخابات الرئاسية في نيسان/أبريل ٢٠١٥، ولم يكن المجلس الجديد قد أدى اليمين القانونية بعد في نهاية السنة المالية

زيارة ميدانية أُجريت لرصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. وأجري ما يناهز ٥٢٩ زيارة ميدانية إلى مخيمات المشردين داخليا، وإلى مرافق الشرطة والسجون والمستشفيات، بما في ذلك زيارات لتقصي الحقائق في مواقع الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان. وأجري حوالي ٢٥١ زيارة متابعة و ٢٧٨ زيارة رصد بالاشتراك مع السلطات المعنية والشرطة من أجل رصد التقدم المحرز في التعامل مع حجم الحالات الحالي

١٣ تقديم المشورة إلى اللجنة البرلمانية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والمجالس التشريعية للولايات في دارفور من خلال ١٥ اجتماعا و ٥ حلقات عمل عن تطابق القوانين القائمة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان

١٠٥٨ تنظيم ٤٢٠ زيارة ميدانية لرصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، بما في ذلك ٢٤٠ زيارة رصد وتقصٍ للحقائق إلى مواقع الانتهاكات المزعومة والمجتمعات المحلية، و ١٨٠ زيارة متابعة إلى السلطات المحلية المعنية للوقوف على الإجراءات المتخذة والتقدم المحرز

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>١٤٦ بعثة للرصد القضائي أُجريت. وقدمت العملية المختلطة المشورة التقنية والمساعدة إلى المدعين العامين والقضاة والشرطة من خلال عقد ٢٤ اجتماعا في ولاية شرق دارفور؛ وأجرت ٤٨ زيارة إلى مكتب المدعي العام والسلطة القضائية لمتابعة الحالات المبلغ عنها في ولاية وسط دارفور؛ وأجرت ٢٨ زيارة قضائية وزيارة للسجون في ولاية شمال دارفور؛ ورصدت ٤٦ قضية معروضة على المحاكم في ولاية شمال دارفور (٢٠) وفي ولاية غرب دارفور (٢٦)</p>	<p>تقديم المشورة والمساعدة التقنية لحكومة السودان من خلال ١٢٠ بعثة رصد قضائية، لتعزيز قدرتها على توفير العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ولتعزيز المساءلة في دارفور</p>
<p>٢٥٦ حلقة عمل واجتماع لمفوضيات العون الإنساني والوزارات المختصة التابعة لحكومات الولايات والمشردين داخليا عُقدت. وعقدت العملية المختلطة ٢٤٧ اجتماعا مع المشردين داخليا، وفريق الأمم المتحدة القطري، ومفوضية العون الإنساني، والسلطة الإقليمية لدارفور، وسلطات الولايات، ومديري المخيمات وموظفي منظمات أخرى عاملة في مخيمات المشردين داخليا في جميع أنحاء دارفور، وذلك ابتغاء معالجة حالة حقوق الإنسان للمشردين داخليا. وعُقد ما مجموعه تسع حلقات عمل في ولايات دارفور الخمس، منهنما حلقتا عمل بشأن التحرش والعنف الجنسي والجنساني في مخيم النيم للمشردين داخليا؛ وحلقة عمل واحدة بشأن المسائل الجنسانية نظمتهما وزارة الشؤون الاجتماعية، ووحدة حماية المرأة والأسرة والطفل التابعة للحكومة وصندوق الأمم المتحدة للسكان لفائدة ٣٤ مشاركا، من بينهم ٢٤ طالبة من جامعة زانجي، وتناولت المعايير والآليات الدولية لحقوق الإنسان في مجال إقامة</p>	<p>تقديم المشورة التقنية لمفوضيات العون الإنساني والوزارات المختصة في حكومات الولايات والمشردين داخليا، من خلال ١٠ حلقات عمل و ٢٤٠ اجتماعا لمعالجة حالة حقوق الإنسان للمشردين داخليا، بما في ذلك الفئات الضعيفة، والقضايا المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف الجنساني، والعودة الآمنة والطوعية والكريمة للمشردين داخليا إلى أماكنهم الأصلية أو إلى مكان آخر من اختيارهم</p>

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

العدل وحقوق الطفل وحماية المرأة؛ وحلقتنا عمل بشأن المعايير الوطنية والدولية لحقوق الإنسان في محليتي السريف والطينة في ولاية شمال دارفور؛ وأربع حلقات عمل بشأن مفاهيم حقوق الإنسان لمختلف الفئات، بما في ذلك الوزارات الحكومية والقادة المجتمعين للمشردين داخليا والمدعون العامون والشرطة التابعة لحكومة السودان في ولاية غرب دارفور

حملات لتوعية المجتمعات المحلية بحقوق الإنسان أُجريت. واحتُفل باليوم الدولي لحقوق الإنسان، واليوم الأفريقي لحقوق الإنسان، واليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة وحملة الستة عشر يوماً من النشاط المناهضة للعنف الجنساني في جميع ولايات دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت العملية المختلطة، في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٥، سلسلة من الاحتفالات باليوم الدولي للمرأة في ولايات دارفور الخمس ركزت على تعزيز التوعية على نطاق المجتمعات المحلية بأهمية تمكين المرأة وإعطاء الأولوية للقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة وإيجاد فرص التعليم للمرأة وتمكينها. وقد غطت جميع هذه الأحداث وسائط الإعلام التابعة للعملية المختلطة ووسائط الإعلام الوطنية

حلقة عمل واجتماع عُقدت بشأن تطبيق الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية الواردة في الاتفاقات. وعُقد ما مجموعه ٢٣ اجتماعاً مع الجهات المعنية من أجل تقديم المساعدة التقنية لتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وتناولت هذه الاجتماعات مسائل

٥ تنظيم حملات لتوعية المجتمعات المحلية بحقوق الإنسان (حملة في اليوم الدولي للمرأة، وأخرى في إطار الستة عشر يوماً من النشاط المناهضة للعنف الجنساني، وواحدة بمناسبة يوم أفريقيا لحقوق الإنسان، وواحدة بمناسبة اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة، وواحدة بمناسبة يوم حقوق الإنسان)

٢٥ تقديم المساعدة التقنية للأطراف المعنية بوثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، وأي اتفاقات لاحقة، وذلك عن طريق تنظيم ١٠ حلقات عمل وعقد ٢٥ اجتماعاً بشأن تطبيق الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية الواردة في الاتفاقات

حقوق الإنسان للمشردين داخليا ووسائل التعاون في أنشطة بناء القدرات، بما في ذلك حقوق ومسؤوليات المشردين داخليا بوصفهم مواطنين يحترمون القانون. وُنظمت حلقتنا عمل تدريبيتان بشأن مفاهيم حقوق الإنسان في ولاية شمال دارفور لفائدة حركة العدل والمساواة السودانية وحركة التحرير والعدالة

حلقتنا عمل بشأن العدالة الانتقالية نُظمتا لفائدة كل من لجنة الحقيقة والمصالحة ولجنة العدالة، بالنظر إلى أن آلية دارفور للعدالة الانتقالية لم تكن قد بدأت عملها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعزى انخفاض عدد حلقات العمل إلى إغلاق مكتب حقوق الإنسان التابع للعملية المختلطة في الخرطوم، مما استدعى تنفيذ جميع الأنشطة المقررة على الصعيد الاتحادي انطلاقا من الفاشر. وعلاوة على ذلك، عُقدت أربعة اجتماعات للترويج لمعايير مراعاة حقوق الإنسان في آليات العدالة التقليدية، وذلك مع رئيس قضاة محاكم الأرياف (١) ونائب رئيس مجلس الشورى (٣) ومدير مركز دراسات السلام والتنمية (١)

دورة تدريبية نُفذت. ونظمت ١٥ حلقة عمل تدريبية في مجال الإفلات من العقاب ومعايير حقوق الإنسان ومكافحة العنف ضد المرأة، لفائدة الشرطة التابعة لحكومة السودان والمسؤولين عن إنفاذ القانون والعاملين في المجال الطبي؛ وحلقتنا عمل تدريبيتان لقضاة محاكم الأرياف في مجال النظم الأهلية لإقامة العدل؛ وأربع حلقات عمل تدريبية في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي

٢

تقديم المساعدة التقنية إلى منتدى العدالة الانتقالية في دارفور من خلال ٣ حلقات عمل، لتمكينه من مكافحة الإفلات من العقاب وتشجيع المصالحة وتعزيز المعرفة بحقوق الإنسان وبناء مهارات وقدرات الجهات المعنية الرئيسية، بما في ذلك المجتمع المدني

٢١

عقد ١٨ دورة تدريبية، بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري، لصالح المدعين العامين، والقضاة، والعاملين في المجال الطبي، وأفراد القوات المسلحة السودانية، والمسؤولين عن إنفاذ القانون، والحركات المسلحة، والآليات الريفية/التقليدية لإقامة العدل، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالمؤسسات الإصلاحية وبالإفلات من العقاب، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومكافحة العنف ضد المرأة والطفل

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

الإنساني، مع التركيز بشكل خاص على العنف الجنسي والجنساني، لفائدة عناصر جهاز الأمن والمخابرات الوطني والأفراد العسكريين السودانيين

وعقدت العملية المختلطة أيضا جلسات إحاطة بشأن معايير حقوق الإنسان وحقوق المحتجزين وظروف السجن، وذلك في إطار حلقات عمل قادها قسم سيادة القانون وأفراد عسكريون سودانيون

حلقات عمل بشأن تعزيز حقوق الإنسان والمناهج الدراسية لحقوق الإنسان نُظمت. وبالتعاون مع نقابة المحامين في شمال دارفور، عُقدت دورة تدريبية بشأن التمثيل القانوني لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، لفائدة ٥٥ محاميا؛ وتلقى عناصر الشرطة التابعة لحكومة السودان في ولاية جنوب دارفور تدريبا بشأن إطار حقوق الإنسان، وحقوق المحتجزين في سياق الحبس الاحتياطي واستخدام القوة؛ ونُظمت، بالتعاون مع مجلس رعاية الطفل بولاية وسط دارفور، حلقة عمل بشأن حقوق الطفل لفائدة الشرطة التابعة لحكومة السودان

أعدت المواد الإعلامية والتثقيفية والتواصلية ووُزعت في جميع الدورات التدريبية وحلقات العمل التي نظمتها العملية المختلطة وفي أوساط المجتمعات المحلية كلما سنحت الفرصة

٣

تقديم المساعدة التقنية لمراكز تدريب الشرطة التابعة للحكومة السودانية ومركز تدريب القضاة من خلال ٤ حلقات عمل بشأن تعزيز حقوق الإنسان والمناهج الدراسية لحقوق الإنسان التي تدرّس في هذه المراكز

نعم

إعادة طبع ١٠ ٠٠٠ من المواد التثقيفية في مجال حقوق الإنسان، و ١ ٨٠٠ ملصق، و ١٠٠ خريطة توضيحية و ١ ٠٠٠ كيس للترويج لحقوق الإنسان، من أجل رفع مستوى الوعي في المجتمعات المحلية بصكوك حقوق الإنسان الوطنية والدولية المهمة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
زيادة إدماج معايير ومبادئ حقوق الإنسان، بما في ذلك سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة، من خلال عقد اجتماعات شهرية بشأن السياسات والبرامج مع شركاء الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق مجموعة الحماية في دارفور	نعم أُعد إجراء تشغيلي نموذجي متعلق بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان بغرض تعزيز آلية الرقابة. وكفلت العملية المختلطة إعداد جميع المشاريع السريعة الأثر والمشاريع المجتمعية الكثيفة العمالة وتنفيذها من منظور بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، شارك موظفو شؤون حقوق الإنسان في ١٠ اجتماعات لفريق مجموعة الحماية في دارفور
تقديم المشورة والدعم للمفوضية القومية لحقوق الإنسان من خلال تنظيم دورتين تدريبيتين وعقد ٤ اجتماعات بشأن التنفيذ الفعّال لولايتها المتعلقة بحماية حقوق الإنسان	٢ حلقتا عمل تدريبيتان بشأن تقديم التقارير المتعلقة بآلية الاستعراض الدوري الشامل لفائدة ٦٠ مشاركا من المفوضية القومية لحقوق الإنسان والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني
تنفيذ ٤ مشاريع سريعة الأثر لتعزيز حقوق الإنسان في نظام التعليم الرسمي والنظام القضائي	١ مشروع سريع الأثر لدعم معالجة الأحوال المعيشية للسجناء في سجن الجينية (ولاية غرب دارفور) أُنجز. ولم تُنجز المشاريع السريعة الأثر الثلاثة المتبقية بسبب تغير التركيز في أولويات العملية المختلطة في الفترة المشمولة بالتقرير، حيث رُجِّحَ عليها حفر آبار جديدة
التشاور والتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والاتحاد الأفريقي بشأن المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، في المسائل المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان	نعم عُقدت اجتماعات شهرية عبر الهاتف مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتبادل المعلومات وطلب المشورة بشأن متابعة الاستعراض الدوري الشامل الخاص بالبلد، والالتزامات تجاه الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، ومبادرات بناء القدرات، والأموال المرصودة للتعاون التقني لتغطية الأنشطة التي تُنجز مع حكومة السودان. وبقي الاتصال مستمرًا مع الاتحاد الأفريقي بهدف بدء برنامج مشترك لإقامة العدل في دارفور

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
نُظِّمت ٧ حلقات عمل لفائدة ١٣٠ مدعيا عاما، تناولت مواضيع عدة، بدءا بالاستعراض الدوري الشامل والتحقيقات الجنائية ووصولاً إلى موضوع حقوق الإنسان، مع التركيز على ضمان المحاكمة العادلة واستخدام المساعدة القانونية	تنظيم ٥ حلقات عمل لفائدة ٢٠٠ من المدعين العامين والقضاة والعاملين في المجال الطبي والمسؤولين العسكريين ومسؤولي إنفاذ القانون (الشرطة، وموظفو أجهزة الأمن والمخابرات الوطنية، وضباط السجون)
تعدّر القيام بهذا النشاط، حيث تم التركيز بدلا من ذلك على عقد حلقتي عمل بشأن العدالة الانتقالية لفائدة لجنة العدالة ولجنة الحقيقة والمصالحة التابعتين للسلطة الإقليمية لدارفور. واستفاد ما مجموعه ٤٨ عضوا و ٢١ موظفا تقنيا من حلقتي العمل اللتين ركزتتا على مواضيع تتعلق باستخدام الإطار القانوني والمعايير الدولية لحقوق الإنسان في تسوية النزاعات	تنظيم مائتين مستديرتين لفائدة ٤٠ امرأة من المحتمل أن يعملن كوسيطات بشأن القوانين العرفية التي تمس المرأة

الإنجاز المتوقع ٣-٤: القضاء التدريجي على الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها أطراف النزاع

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
أُنجزت خططنا عمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبذلك بلغ عدد الخطط المنجزة حتى تاريخه ٨ خطط. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، شرعت ميليشيا موالية للحكومة في تنفيذ خطة استراتيجية مجتمعية تهدف إلى إنهاء استخدام الأطفال كمقاتلين في الاشتباكات التي تنشب في شمال دارفور بين الأطراف من مجموعة إثنية واحدة وبين الإثنيات المختلفة	٣-٤-١ وضع خطط العمل وتوقيع الأطراف في النزاع عليها وتنفيذها للقضاء على تجنيد الأطفال واستخدام الجنود الأطفال وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال (الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣: صفر؛ الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤: ٦؛ الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥: ٧)
شكّلت ٢٧ لجنة لحماية الأطفال في القرى ومخيمات المشردين داخليا، ودُرّب أعضاؤها للتوعية بحقوق الأطفال وحماية الأطفال	٣-٤-٢ زيادة عدد لجان حماية الأطفال في دارفور المدربة على التوعية بحقوق الطفل وحماية الطفل على مستوى المجتمعات المحلية، لتمكين هذه المجتمعات من الاضطلاع بالمسؤولية عن حماية الأطفال (الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣: ٩؛ الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٨؛ الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٧)

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>عُقدت مشاورة في النمسا، في أيار/مايو ٢٠١٥، بين رئيس العملية المختلطة بالنيابة، والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، وقادة جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد وحركة العدل والمساواة السودانية وجيش تحرير السودان/فصيل مبي ميناوي، بشأن حالة الأطفال في دارفور</p>	<p>إقامة حوار مع أطراف النزاع من أجل الحصول على التزام منها بخطط العمل الرامية إلى إنهاء تجنيد الأطفال واستخدام الجنود الأطفال وغير ذلك من الانتهاكات، تطبيقاً لقرارات مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٩٩٨ (٢٠١١) و ٢٠٦٨ (٢٠١٢)</p>
<p>أطلقت حملة عنوانها "أوقفوا تجنيد الأطفال - لنحمي دارفور" في المسيرية الواقعة شمال دارفور، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ودعت الحملة إلى إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة. وجاء إطلاق الحملة في أعقاب شروع ميليشيا موالية للحكومة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، في تنفيذ خطة استراتيجية مجتمعية أقرها قادة قبليون آخرون، تهدف إلى إنهاء استخدام الأطفال كمقاتلين في الاشتباكات التي تنشب بين الأطراف من مجموعة إثنية واحدة وبين المجموعات الإثنية المختلفة</p>	<p>١ تنظيم ٦ لقاءات مع قادة أطراف النزاع للتفاوض وتقديم المشورة والدعم لصياغة وتنفيذ خطط العمل</p>
<p>دورة تدريبية نُظمت. واستفاد ما مجموعه ٢ ٢٦٢ شخصاً (من بينهم ١٠٦٤ امرأة) من الدورات التدريبية بشأن حقوق الأطفال وحماية الأطفال. وزادت العملية المختلطة من جهود التدريب، مستهدفةً على الأخص المشردين داخلياً، لمعالجة ظاهرة قذف الأطفال مركبات البعثة بالحجارة أثناء قيامها بالدوريات العسكرية ودوريات الشرطة في مخيمات المشردين داخلياً</p>	<p>٦١ تنظيم ٣٦ دورة تدريبية بشأن حقوق الطفل وحماية الأطفال يستفيد منها ما لا يقل عن ١ ٥٠٠ من الجهات الوطنية المعنية بحماية الطفل، بما يشمل أعضاء منظمات المجتمع المدني ومتطوعي الحفارة المجتمعية ومؤسسات حكومة السودان واللجان ومراكز التنسيق المنشأة المعنية بحماية الطفل، التي يمولها فريق الأمم المتحدة القطري</p>

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
إعداد ٤ تقارير عن التعميم وبناء القدرات و ٤ تقارير عن الانتهاكات التي تُرتكب ضد الأطفال تُقدّم إلى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح وإلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح	٦ أُعدت ٦ تقارير، منها ٤ تقارير فصلية عن الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال، وقُدّمت إلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح؛ وأُعدت تقريران، أحدهما عن التعميم والدعوة إلى بناء القدرات والآخر عن التعميم وبناء قدرات العاملين في العملية المختلطة والشركاء الوطنيين، وقُدّما إلى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح
تنظيم ١٦٠ بعثة رصد إلى المواقع الميدانية ومخيمات المشردين داخليا لمتابعة المزارع بارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال والتحقق منها	١٧٦ نظمت العملية المختلطة ما عدده ١٧٦ بعثة رصد إلى المواقع الميدانية لمتابعة المزارع بارتكاب الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال والتحقق منها
تنظيم ٤ دورات تدريبية في مجال حقوق الطفل وحماية الطفل لفائدة أفراد من أطراف النزاع من أجل بناء قدراتهم ومعارفهم بشأن ستة انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل والقواعد والمعايير الدولية	٣ عُقدت ٣ دورات تدريبية في جنوب دارفور لتثقيف حركة التحرير والعدالة والقوات المسلحة التابعة للحكومة السودانية بشأن حقوق الطفل وحمايته والقواعد والمعايير الدولية الأخرى التي تسري على حماية حقوق الأطفال

العنصر ٤: الاتصال للأغراض الإنسانية والانتعاش والتنمية

٥٩ - لا تزال حماية المدنيين، بما فيها تيسير إيصال المساعدة الإنسانية، تمثل الولاية الأساسية المنوطة بالبعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمشيا مع الأولويات الاستراتيجية المنقحة التي وافق عليها مجلس الأمن في قراره ٢١٤٨ (٢٠١٤). ونتيجة لذلك، أعادت العملية المختلطة تركيز عملها بدقة أكبر، وفقا للنهج المنقح الساري على العملية المختلطة بأسرها فيما يتعلق بحماية المدنيين، وبالتنسيق الوثيق مع شركاء فريق الأمم المتحدة القطري. ولم يتسن للعملية المختلطة لا إعطاء الأولوية لأنشطة الإنعاش والإعمار بعد انتهاء النزاع ولا التركيز عليها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بسبب الظروف الأمنية وظروف العمل العسيرة والمتغيرة في جميع أنحاء دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، حال تواصل النزاع، مقترنا

بقيود شديدة على الوصول إلى المناطق، دون بذل جهود لدعم مشاريع الإنعاش والإعمار في أنحاء عديدة من دارفور.

٦٠ - ومع أن الوصول إلى أنحاء أخرى من دارفور ظل ممكنا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصل منع العملية المختلطة وشركائها في تقديم المساعدة الإنسانية من الوصول إلى عدة مناطق هامة وإلى جموع الضعفاء والمحتاجين التي تعيش فيها. غير أن الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية تمكنت، بواسطة الحراسة العسكرية التي وفرتها العملية المختلطة، من إيصال المساعدات، حسب ما كان مقررا، إلى المناطق المعرضة للخطر وبعض المناطق التي كان النزاع دائرا فيها. وفي الوقت نفسه، تددت الآمال بعودة أعداد كبيرة من المشردين داخليا بصورة طوعية ودائمة بسبب استمرار الأعمال العدائية التي لا تزال تشكل عاملا مساهما في حالة عدم الاستقرار التي تحول دون عودة المشردين داخليا بصورة طوعية ودائمة. وأدى ذلك، علاوة على افتقار معظم مناطق العودة إلى الخدمات الأساسية وفرص كسب الرزق، إلى عدم تمكّن العملية من إحراز تقدم كبير في دعم عودة المشردين في دارفور وإعادة إدماجهم وإيجاد حلول دائمة لهم، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وشركاء الفريق القطري للعمل الإنساني. وواصلت العملية المختلطة العمل بصورة وثيقة مع فريق الأمم المتحدة القطري دعما لحماية المدنيين، بطرق منها تنقيح الاستراتيجية التي تتبعها العملية المختلطة في حماية المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠١٥، اعتمدت العملية المختلطة استراتيجيتها المنقحة لحماية المدنيين بعد إجراء مشاورات في إطار مجموعة الحماية المشتركة والفريق القطري. وتنص الاستراتيجية على وضع سلم أولويات استراتيجية وجغرافية وتنفيذية للتعامل مع التهديدات ذات الصلة بالحماية في دارفور، على أن يُستند إلى هذه الأولويات في التخطيط المشترك بين العملية المختلطة والفريق القطري. وفي هذا الصدد، يُعدّ مركز العمليات المشتركة التابع للعملية المختلطة منبرا رئيسيا لتبادل المعلومات بشأن مسائل حماية المدنيين، بما فيها ما يتعلق بالإنذار المبكر. وقد أنشئت أفرقة متكاملة تابعة لمركز العمليات المشتركة في مقر كل قطاع.

٦١ - وعلى غرار ذلك، أسفرت مساعي الدعوة التي بذلتها العملية المختلطة بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة دعماً لتوسيع نطاق العمل الإنساني، عن عدة إنجازات هامة تتعلق بإتاحة وصول بعثات التقييم المشتركة بين الوكالات التي تأخر القيام بها تأخرا شديدا إلى عدد من المناطق، وبالأخص إلى منطقة شرق جبل مرة في وسط دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، ورغم استمرار القيود على منح التأشيرات والتصاريح لكل من العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري وشركاء الفريق القطري للعمل الإنساني، تواصل عقد الاجتماعات المنتظمة

والمخصصة والطائرة مع شركاء فريق الأمم المتحدة القطري، ومع سلطة دارفور الإقليمية في دارفور، ومع مفوضية العون الإنساني في مكاتب القطاعات، ومع الجهات المانحة في الخرطوم. ومن بين المشاريع المقرر أن يمولها صندوق دارفور للتنمية والإعمار وعددها ١٠٧١ مشروعاً، بدأ تنفيذ ٣١٥ مشروعاً في سياق المرحلة الأولى من المشاريع المؤسسة والقصيرة الأجل الممولة من الدفعة الأولى الواردة من حكومة السودان في عام ٢٠١٣ والبالغة ٨٠٠ مليون جنيه سوداني. وقد وافقت الحكومة السودانية على دفع مبلغ إضافي قدره ١٠٠ مليون جنيه سوداني كجزء من الدفعة الثانية البالغة ٩٠٠ مليون جنيه سوداني. واستُخدم، حتى تاريخه، نحو ٤٥٢ مليون جنيه سوداني (من مجموع تكلفة المرحلة الأولى البالغة ٦١٥ مليون جنيه سوداني). وبالإضافة إلى ذلك، مولت الحكومة السودانية مشاريع (بمبلغ ٨٠ مليون جنيه سوداني، مضافاً إليها مبلغ ٢٥ مليون دولار قدمته وزارة التنمية) لأغراض من قبيل شق الطرق وتشديد المطارات في المواقع الاستراتيجية.

الإنجاز المتوقع ٤-١: تهيئة بيئة تتسم باستتباب الأمن تتيح إيصال المساعدات الإنسانية واستعادة سبل كسب الرزق

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

٤-١-١ تقديم الجهات المانحة للتمويل لأغراض الإنعاش والتنمية على أساس التعهدات التي قطعت خلال المؤتمر الدولي للمانحين لإعادة الإعمار والتنمية في دارفور (الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣: لا ينطبق؛ الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤: ٤٠ في المائة؛ الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥: ٦٠ في المائة)

قدمت الجهات المانحة نسبة ٤٠ في المائة من التمويل التي تعهدت بتقديمه لأغراض الإنعاش والتنمية خلال المؤتمر الدولي للمانحين لإعادة الإعمار والتنمية في دارفور، وتشمل النسبة مبلغ ٨٨ مليون دولار قدم إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي ومبلغ ٣٥ مليون دولار لفائدة خمسة مراكز لتقديم الخدمات للعائدين ومبلغ ٦ ملايين دولار قدم إلى سلطة دارفور الإقليمية لتغطية تكاليف تشغيلية (قطر)؛ ومبلغ ٢٠٠ مليون دولار لربط دارفور بالشبكة الوطنية للكهرباء (الصندوق العربي للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي)؛ ومبلغ ٥٠ مليون دولار لبناء مستشفى نيالا (تركيا)؛ ومبلغ ١٢ مليون يورو لإنجاز مشروع مياها في وادي الكو وشرق دارفور (الاتحاد الأوروبي)؛ ومبلغ ٢١ مليون دولار (ألمانيا)

٤-١-٢ زيادة عدد مشاريع الإنعاش والتأهيل الممولة من خلال صندوق السلام والاستقرار وغيره من الصناديق (الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣: ٢٦؛ الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤: ٤٥؛ الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥٠)

مُؤَل ما مجموعه ١٧٧ مشروعاً من مشاريع الإنعاش وإعادة التأهيل من خلال مشروع بناء القدرات وبناء السلام في دارفور الذي تموله الحكومة اليابانية عن طريق الاتحاد الأفريقي. وشيدت العملية المختلطة، عن طريق الشركاء المنفذين المحليين، ١٠٠ رهد (مجمع للمياه) في أنحاء شتى من شمال وجنوب ووسط وغرب دارفور، وقدمت الدعم لتوفير أثاث ومعدات للمكاتب ومولدات كهربائية وخزانات ومضخات مياه إلى ٦٧ مكتباً من مكاتب معتمدي المحليات. وإضافة إلى ذلك، أنجزت العملية المختلطة بنجاح، بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، جميع أنشطة التشييد المتعلقة بمشاريع الإنعاش وإعادة التأهيل الخاضعة لإشراف العملية المختلطة

٤-١-٣ زيادة إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي تكون إمكانية الوصول إليها محدودة أو متقطعة (الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣: ٢٠ قرية؛ الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤: ٤٠ قرية؛ الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥٠ قرية)

قُدمت المساعدة الإنسانية إلى ١٧ قرية كانت إمكانية الوصول إليها محدودة أو متقطعة. وهناك ما مجموعه ٤,٤ ملايين شخص في دارفور بحاجة إلى نوع من أنواع المساعدة، ولا يزال من المتعذر إيجاد حلول دائمة للغالبية العظمى من الناس. ورغم أن إمكانية الوصول إلى عدة أنحاء في دارفور ظلت متاحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر منع الوصول إلى بعض المناطق الهامة، ومنها منطقة جبل مرة في وسط دارفور ومنطقة شرق جبل مرة في جنوب دارفور. وظل من الصعب الوصول إلى مناطق أخرى بسبب الاقتتال الدائر بين القبائل، وانعدام الأمن، والعوائق البيروقراطية. غير أن الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية تمكنت، بفضل الحراسة العسكرية التي وفرتها العملية المختلطة، من إيصال المساعدات إلى المناطق المعرضة للخطر وبعض المناطق التي لا يزال النزاع دائراً فيها

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>٤٣٠ اجتماعا منتظما ومخصصا وطارئا عقدت مع شركاء فريق الأمم المتحدة القطري في دارفور والخرطوم، ومع السلطة الإقليمية لدارفور، ومفوضية العون الإنساني في مكاتب القطاعات ومع الجهات المانحة في الخرطوم</p>	<p>تنظيم اجتماعات شهرية مع فريق الأمم المتحدة القطري والسلطة الإقليمية لدارفور، واجتماعات نصف شهرية مع الفريق القطري الإنساني لتقديم المشورة بشأن قضايا الشؤون الإنسانية والإنعاش المبكر وحماية المدنيين، والمشاركة في اجتماعات لجان مخصصة مع الجهات المانحة في ما يخص الشؤون الإنسانية</p>
<p>نعم عقدت اجتماعات شهرية في كل ولاية من ولايات دارفور الخمس. وشاركت العملية في الرصد والإبلاغ بشأن القضايا المتعلقة بالمساعدة الإنسانية والحماية من خلال البعثات الميدانية، وعن طريق الاتصال مع العنصر العسكري وعنصر الشرطة في مواقع الأفرقة. وبعد جمع البيانات، أوصت العملية المختلطة بالاضطلاع بأنشطة الدعوة بشأن المسائل المتعلقة بالقيود المفروضة على التنقل والحاجة إلى الوصول على نحو تام وبلا عوائق إلى السكان المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية والتدخلات ذات الصلة التي تقوم بها الجهات الفاعلة الإنسانية، وما يرتبط بها من شواغل في مجال الحماية</p>	<p>تقديم المشورة إلى أطراف النزاع من خلال عقد اجتماعات شهرية في كل ولاية من ولايات دارفور الخمس لتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب ودون عوائق إلى السكان المحتاجين في المناطق الخاضعة لسيطرة تلك الولايات</p>
<p>وفي القطاع الشمالي، حدثت هذه التدخلات فيما يتصل بكورما وكتم. وفي القطاع الأوسط، وخلال البعثات التي أوفدت إلى شرق جبل مرة في تموز/يوليه ٢٠١٤ وحزيران/يونيه ٢٠١٥، اضطلعت العملية بدور هام في العمل مع حكومة السودان في مجال الدعوة إلى تسهيل سبل الوصول، وقد لبيت هذه الدعوة في نهاية المطاف، وتم إيفاد بعثات التقييم المشتركة بين الوكالات</p>	

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تنظيم ٥ حلقات عمل لبناء القدرات لفائدة ٢٠٠ امرأة من ممثلات منظمات المجتمع المدني بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني بتمويل من فريق الأمم المتحدة القطري	لا انتهت العملية المختلطة من نقل المسؤولية عن الأنشطة المتصلة بالقضايا الجنسانية في دارفور إلى فريق الأمم المتحدة القطري، وركزت خدماتها الاستشارية في المجال الجنساني على المسائل الواقعة ضمن نطاق العملية. ولم ينظم فريق الأمم المتحدة القطري حلقات العمل الخمس بسبب عدم توفر التمويل
تنظيم تدريب على التمويل البالغ الصغر وإدارة المشاريع لتأهيل النساء لتنفيذ ٥ أنشطة مدرة للدخل في دارفور لفائدة ٢٠٠ امرأة، بدعم مالي من فريق الأمم المتحدة القطري	لا انتهت العملية المختلطة من نقل المسؤولية عن الأنشطة المتصلة بالقضايا الجنسانية في دارفور إلى فريق الأمم المتحدة القطري، وركزت خدماتها الاستشارية في المجال الجنساني على المسائل الواقعة ضمن نطاق العملية. ولم ينظم فريق الأمم المتحدة القطري التدريب بسبب عدم توفر التمويل
الإنجاز المتوقع ٤-٢: أن يعيش المدنيون في دارفور بمنأى عن الخوف من أي هجوم أو إساءة معاملة، وأن يكون بمقدور النازحين واللاجئين أن يعودوا طوعاً إلى ديارهم أو يستوطنوا في أماكن أخرى في بيئات آمنة ومأمونة	

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٤-٢-١ أن يكون للقرارات التي أُتخذت وُفُذت في إطار مجموعة الحماية المشتركة تأثير مباشر وإيجابي على حماية المدنيين في جميع أنحاء دارفور (الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣: لا ينطبق؛ الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤: ٢٤؛ الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥: ٣٠)	تم اتخاذ عشرين قراراً وتنفيذها في إطار مجموعة الحماية المشتركة وكان لها تأثير مباشر وإيجابي على حماية المدنيين في جميع أنحاء دارفور. واجتمعت مجموعة الحماية المشتركة المؤلفة من ممثلين عن الجيش والشرطة والعناصر المدنية بالعملية وفريق الأمم المتحدة القطري ١٢ مرة لمناقشة مسائل الحماية ذات الطابع العادي والطارئ وقامت بمتابعة ٢٠ نقطة عمل ذات صلة بتنسيق حماية المدنيين في جميع أنحاء دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، أسفر عدد من القرارات الهامة التي صدرت توصيات بها من مجموعة الحماية المشتركة على المستوى القطاعي إلى القيادة العليا للعملية المختلطة عن إحداث تأثير مباشر وإيجابي على

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

حماية المدنيين في جميع أنحاء دارفور. وترتبط أهم الأمثلة في هذا الصدد بعمليات التطويق والتفتيش التي قامت بها حكومة السودان في مخيمات المشردين داخليا في السلام وكالما (جنوب دارفور) خلال شهري آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، والحالة في بلدية ولبدو (شرق دارفور) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وتقيح وتنفيذ استراتيجية حماية المدنيين في أوائل عام ٢٠١٥

تشير التقديرات إلى أن ٥٢ ٥٧٨ من المشردين داخليا غادروا المناطق التي نزحوا إليها عائدين إلى مناطقهم الأصلية أو اختاروا إعادة التوطين في مكان ثالث في شمال وجنوب وغرب دارفور. وظل المدنيون في دارفور يعانون من أثر النزاع المسلح، والعنف المحلي والصدمات بين القبائل. وارتفع مجموع عدد المشردين في دارفور إلى أكثر من ٢,٥ مليون بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وحال سبل الوصول واستمرار انعدام الأمن دون تحقق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة وشركائه من عدد المشردين الجدد. وظل استمرار الأعمال القتالية يهدد الآمال بعودة أعداد كبيرة من المشردين داخليا بصورة طوعية ودائمة، مما أسهم في استمرار بيئة عدم الاستقرار غير المواتية لعودة المشردين داخليا بصورة طوعية ودائمة. وبالإضافة إلى ذلك، تفتقر معظم مناطق العودة إلى الخدمات الأساسية وفرص كسب العيش. وما زالت الظروف الخاصة بدارفور تجعل من الصعب للغاية الحصول على البيانات المتعلقة بعدد الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين الذين يتركون المخيمات طوعية بهدف العودة إلى ديارهم أو الاستيطان في أماكن أخرى

٤-٢-٢ حدوث زيادة في عدد النازحين واللاجئين الذين يتركون المخيمات طوعية ويعودون إلى ديارهم أو يستوطنون في أماكن أخرى (الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣: ٨١ ٠٠٠؛ الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤: ١ ٠٠٠ ٠٠٠؛ الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥: ٢٠٠ ٠٠٠)

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

بعد إجراء عملية استعراض مكثف بالتشاور الوثيق بين فريق الأمم المتحدة القطري ومجموعة الحماية المشتركة بمقر العملية ومقر الأمم المتحدة، اعتمدت الاستراتيجية المنقحة ترتيبا	نعم	تعزيز آليات الإنذار المبكر عن طريق تحديد التهديدات والإبلاغ عنها في الوقت المناسب، وربطها بآليات الاستجابة السريعة لحماية المدنيين الذين يتعرضون لتهديد وشيك
---	-----	--

للتحديات المتعلقة بالحماية في دارفور حسب الأولويات الاستراتيجية، والجغرافية والتشغيلية، مع التركيز على الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة على مستوى مواقع الأفرقة والقطاعات. ويعد مركز العمليات المشتركة محفلا رئيسيا لتبادل المعلومات بشأن المسائل المتعلقة بحماية المدنيين، بما في ذلك ما يتعلق بالإنذار المبكر. وأنشئت أفرقة متكاملة تابعة لمركز العمليات المشتركة في مقر كل قطاع

وعلى مستوى القطاعات، شمل تعزيز آلية الإنذار المبكر الإجراءات المتخذة لمنع النزاعات القبلية من خلال مواصلة العمل مع حكومة السودان المحلية والإدارة الأهلية، والدوريات النشطة التي تقوم بها العملية المختلطة في مخيمات المشردين داخليا والتعاون بين رؤساء المكاتب القطاعية والسلطات المحلية

اجتماعا عقدت في الفترة المشمولة بالتقرير، وشملت ١٢ اجتماعا في مقر العملية و ٢١ اجتماعا لمجموعة الحماية المشتركة على مستوى القطاعات. واستمر عقد اجتماعات مجموعة الحماية المشتركة أيضا على المستوى القطاعي في الحالات الطارئة استجابة للأزمات الجارية أو الناشئة في منطقة مسؤولية كل قطاع. وظل فريق مجموعة الحماية في دارفور يعاني من عدم حضور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في دارفور. ونتيجة لذلك، لم تعقد أي اجتماعات لفريق مجموعة الحماية في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير

٣٣

تنظيم اجتماعات شهرية لمجموعة الحماية المشتركة، والمشاركة في الاجتماعات الشهرية لفريق مجموعة الحماية في دارفور بشأن التحديات والقضايا المتعلقة بحماية المدنيين

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة	
مجموعة حراسة مسلحة وغيرها من الإمدادات اللوجستية اللازمة للبعثات الميدانية المشتركة بين الوكالات لتقييم الاحتياجات وبعثات التحقق وبعثات إيصال المعونة الإنسانية تم توفيرها. ووفرت العملية أيضا للوكالات والصناديق والبرامج أماكن لاستيعاب مواد المساعدة وتخزينها ووسائل لنقلها. وعلاوة على ذلك، وفر العنصر العسكري بالعملية الحراسة لما مجموعه ١٠٠ قافلة تتألف من ٩٨٣ شاحنة تحمل ٤٠١ ٢٦ طنًا متريًا من المساعدات الإنسانية، دعماً للمشروع اللوجستي المشترك بين العملية المختلطة وبرنامج الأغذية العالمي المعنون "عملية المنار" ("Operation Lighthouse")	٣٧٤	تنسيق الدعم اللوجستي والأمني لأغراض ٣٠٠ بعثة ميدانية مشتركة بين الوكالات لتقييم الاحتياجات و/أو التحقق و/أو إيصال المعونة الإنسانية إلى مناطق العودة
اجتماعاً للفريق العامل لمجموعة الحماية والفريق العامل المعني بالعودة وإعادة الإدماج عقدت في ولايات شمال وجنوب وغرب ووسط دارفور لمناقشة المسائل المتعلقة بالحماية والعودة والحلول الدائمة. ولم تعقد أي اجتماعات في شرق دارفور لأن أغلبية الوكالات الإنسانية كانت لا تزال في طور إنشاء مكاتب في الضعين خلال الفترة المشمولة بالتقرير	٩٣	تقديم المشورة لسلطات الولايات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من خلال عقد اجتماعات شهرية للأفرقة العاملة المعنية بالعودة وإعادة الإدماج بشأن حماية العائدين واحتياجاتهم وأولوياتهم من حيث المساعدة الإنسانية

العنصر ٥: الدعم

٦٢ - يعكس عنصر الدعم عمل شعبة دعم البعثة، وقسم الأمن، والفريق المعني بالسلوك والانضباط، ووحدة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالعملية المختلطة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم عنصر الدعم بالعملية خدمات لوجستية وإدارية وأمنية تتسم بالكفاءة والفعالية دعماً لتنفيذ ولاية القوة من خلال إنجاز النواتج ذات الصلة، وتحسين الخدمات وتحقيق مكاسب نتيجة لزيادة الكفاءة. وقدم الدعم إلى عدد من الأفراد النظاميين بلغ ٤٣٣ ١٦ فرداً وسطياً، وتآلف من ١٨٣ مراقباً عسكرياً؛ و ١١٦ ١٣ من أفراد

الوحدات العسكرية، من بينهم ٣٦١ من ضباط الأركان وضباط الاتصال؛ و ١ ٨٥٢ من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة و ١ ٢٨٢ من أفراد شرطة الأمم المتحدة. وقد تم تقديم الدعم أيضا إلى ملاك من الموظفين المدنيين متوسطه ٨٩٩ موظفا دوليا (باستثناء ٤٧ موظفا دوليا عينوا في مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي) و ٢ ٧٩٤ موظفا وطنيا (باستثناء ٤١ موظفا وطنيا نُقلوا إلى مركز الخدمات الإقليمي أو أعيد انتدابهم فيه) و ٣٥ موظفا عينوا في وظائف مؤقتة و ٢٤٨ من متطوعي الأمم المتحدة و ٦ من الأفراد المقدمين من الحكومات. وشمل نطاق الدعم تنفيذ البرامج المتعلقة بالسلوك والانضباط وبرامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإدارة شؤون الموظفين، والخدمات المالية، والرعاية الصحية، وصيانة مرافق المكاتب والإقامة وتشبيدها، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعمليات النقل الجوي والبري، وعمليات الإمداد وإعادة الإمداد، وتوفير الخدمات القانونية والأمنية على نطاق البعثة بكاملها.

الإنجاز المتوقع ٥-١: زيادة كفاءة الدعم اللوجستي والإداري والأمني المقدم للعملية وفعاليتها

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٥-١-١ انخفاض النسبة المئوية للالتزامات غير المصفاة المرحّلة من فترة الميزانية السابقة (الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣: ١١ في المائة؛ الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤: ٥ في المائة؛ الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥: ٣ في المائة)	٥-١-١ خفضت العملية المختلطة النسبة المئوية للالتزامات غير المصفاة المرحّلة من فترات سابقة إلى ٣,٤ في المائة من مجموع الالتزامات غير المصفاة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤
٥-١-٢ انخفاض عدد الأيام المطلوبة لإجراء تقييم تقني في إطار عملية تقديم طلبات التوريد (الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣: ١٥ يوما؛ الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٢ يوما؛ الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٥ يوما)	٥-١-٢ احتاجت العملية المختلطة لمدة ١٨ يوما في المتوسط لإجراء تقييم تقني خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، مقارنة بالمتوسط الفعلي البالغ ١٥ يوما لإجراء هذه التقييمات في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. ويعزى ارتفاع متوسط عدد الأيام عما هو مقرر أساسا إلى تقييم تقني واحد تطلب إتمامه ٩٥ يوما
٥-١-٣ انخفاض النسبة المئوية للرصيد المخصص للتخزين (الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣: ١٨ في المائة؛ الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٢,٥ في المائة؛ الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٠ في المائة)	٥-١-٣ بلغت نسبة الرصيد المخصص للتخزين ١٦,٥ في المائة في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، مقارنة بالنسبة الفعلية للرصيد المخصص للتخزين البالغة ١٨ في المائة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>لم يتحقق أي تخفيض في الحد الأقصى لتكلفة حصص الإعاشة للفرد الواحد. فبالرغم من أن التكلفة الفعلية لحصص الإعاشة للفرد الواحد البالغة ٦,٣٠ دولارات في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٤ كانت أقل من المعدل المقرر وهو ٦,٨٤ دولارات، فقد بلغت تكلفة إيصال حصص الإعاشة للفرد الواحد في اليوم ١,١٥ دولار في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بالتكلفة المدرجة في الميزانية وهي ٠,٦٢ دولارا للفرد الواحد في اليوم، وهو ما يعزى إلى زيادة الاعتماد على نقل حصص الإعاشة جواً، نظرا لغزارة الأمطار خلال الفترة المشمولة بالتقرير وتعطل الحركة على الطرق من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.</p>	<p>تحسين الخدمات</p> <p>خفض الحد الأقصى لتكلفة حصص الإعاشة للفرد الواحد من خلال الاستمرار في خفض التوريدات عن طريق الجو وتحسين إدارة المستودعات في المناطق</p>
<p>كان مشروع التذاكر الإلكترونية الذي يجمع كل تلك الخصائص لا يزال في مرحلة التنفيذ في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، وكان من المتوقع أن يكتمل بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦</p>	<p>زيادة الكفاءة في تسجيل الركاب، وتيسير تسجيل الأمتعة وتعقبها، وتحقيق الشفافية في توزيع المقاعد، وتحسين المساءلة</p>
<p>خُفضت طلبات الرحلات الاستثنائية بنسبة ٢٢ في المائة من خلال تعديل الجدول الأسبوعي للرحلات الجوية، استنادا إلى مفهوم النقل بين المطارات الفرعية والمطار المركزي، مما أدى إلى توسيع نطاق تغطية قواعد العمليات المؤقتة في الجدول الأسبوعي للرحلات الجوية للعملية المختلطة</p>	<p>تخفيض طلبات الرحلات الاستثنائية، وتقليص مدة السفر بين المواقع، وزيادة توافر الموظفين في أماكن عملهم</p>
<p>تأخر تطبيق النظام الإلكتروني المتطور في مجال إدارة الوقود نظرا للصعوبات في الحصول على التأشيرات الرسمية، ومن المتوقع أن يكتمل خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وتم استلام المعدات ذات</p>	<p>تركيب وتشغيل نظم إلكترونية متطورة في مجال إدارة الوقود لرصد ومراقبة استخدام الوقود في جميع نقاط تسلّم الوقود والتزويد به</p>

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
الصلة بالنظام الجديد في تموز/يوليه ٢٠١٥ وجرى تركيبها في نقاط التوزيع على نطاق العملية المختلطة، وصدرت بطاقات هوية جديدة ذات شفرات شريطية لجميع موظفي البعثة تتيح لهم التزود بالوقود وفقا لضوابط وضمانات النظام. وسيجري تدريب مدربي الموظفين على استخدام النظام في غضون الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	
من المتوقع أن يبدأ العمل بالأداة الإلكترونية لإدارة حصص الإعاشة خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥	لا تركيب وتشغيل أداة إلكترونية لإدارة حصص الإعاشة من أجل رصد الحصص الغذائية ومراقبتها وإدارتها
أنشئت نقطة لتوزيع الوقود في موقع فريق سورتوني في آذار/مارس ٢٠١٥	نعم إنشاء نقطة لتوزيع الوقود في موقع فريق سورتوني
متوسط قوام أفراد الوحدات العسكرية الذين تمركزوا وتناوبوا وأعيدوا إلى بلدانهم	١٣ ١١٦ الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والأفراد المدنيون
متوسط قوام المراقبين العسكريين الذين تمركزوا وتناوبوا وأعيدوا إلى بلدانهم	١٨٣ تمركز قوام متوسطه ١٣ ٣٦٧ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية و ١٩٩ من المراقبين العسكريين و ١ ٤٥٠ من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ١ ٧٩٩ من أفراد الشرطة المشكّلة وتناوبهم وإعادةهم إلى بلدانهم
متوسط قوام ضباط شرطة الأمم المتحدة الذين تمركزوا وتناوبوا وأعيدوا إلى بلدانهم	١ ٢٨٢
متوسط قوام أفراد الشرطة المشكّلة الذين تمركزوا وتناوبوا وأعيدوا إلى بلدانهم	١ ٨٥٢
قامت العملية المختلطة بالتحقق من جميع المعدات المملوكة للوحدات ومعدات الاكتفاء الذاتي للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة ورصدها ومعاينتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير	نعم التحقق من المعدات المملوكة للوحدات ومعدات الاكتفاء الذاتي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، ورصدها ومعاينتها

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تخزين وتوزيع ١١,٥ طنا من حصص الإعاشة، و ٢٨٥ ٢٠٠ حصة إعاشة ميدانية، و ٨٥١ ٠٢٥ لترا من المياه للوحدات العسكرية وأفراد الشرطة المشكّلة في ٨٤ موقعا	نعم تم تخزين وتوزيع ١١,٦ طنا من حصص الإعاشة، و ٢٨٥ ٢٠٠ حصة إعاشة ميدانية، و ١ ٤٥٠ ٥٩٣ لترا من المياه المعبأة في زجاجات للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة في ٨٢ موقعا (٣٢ موقعا في القطاع الشمالي، و ٢٨ موقعا في القطاع الجنوبي، و ٢٢ في القطاع الغربي). ويعزى انخفاض عدد مواقع القوات إلى إعادة توزيع القوات داخل منطقة مسؤولية البعثة
إدارة شؤون ٤ ٢٦١ موظفا مدنيا في المتوسط شهرياً (باستثناء ١٠٦ أفراد مدنيين تم نقلهم إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنتبي، وبما في ذلك الوظائف المؤقتة ومعدلات الشغور)، يتألفون من ٩٥٤ موظفا دوليا و ٢ ٨٩٨ موظفا وطنيا و ٢٣٩ من متطوعي الأمم المتحدة	٣ ٩٨٢ المتوسط الشهري للموظفين المدنيين الذين أديرت شؤونهم (باستثناء الأفراد المدنيين الذين نقلوا إلى مركز الخدمات الإقليمي)، ويتألفون من ٨٩٩ موظفا دوليا، و ٢ ٧٩٤ موظفا وطنيا، و ٣٥ موظفا يشغلون وظائف مؤقتة، و ٢٤٨ من متطوعي الأمم المتحدة، و ٦ أفراد مقدمين من الحكومات
المرافق والهياكل الأساسية	
صيانة ٣٢ موقعا عسكريا، و ١٣ موقعا لوحدات الشرطة المشكّلة، و ٢٢ موقعا للوحدات التمكينية؛ وإصلاح ٧١ معسكرا للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة والوحدات التمكينية؛ وصيانة وإصلاح ٣٣ مكان عمل فرديا للشرطة؛ وصيانة وإصلاح ٤٢ مكان عمل للموظفين المدنيين في ٤٢ موقعا	نعم تمت صيانة وتشغيل ٤٦ موقعا للوحدات العسكرية، و ١٣ موقعا لوحدات الشرطة المشكّلة، و ١١ موقعا للوحدات التمكينية؛ وتم إصلاح ٧٠ معسكرا للوحدات العسكرية، ووحدات الشرطة المشكّلة، والوحدات التمكينية؛ وتمت صيانة وإصلاح ٣٣ مكان عمل فرديا للشرطة؛ وتمت صيانة وإصلاح ٤٢ مكان عمل للموظفين المدنيين في ٤٢ موقعا

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>قامت العملية المختلطة بصيانة معدات ولوازم دعما لمتوسط شهري مكون من ٩٨٢ ٣ فردا مدنيا (بمن فيهم ٣٥ فردا يشغلون وظائف مؤقتة)، و ٢٨٢ ١ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ١٨٣ مراقبا عسكريا، و ٣٦١ ضابط أركان</p>	<p>توفير وصيانة معدات وإمدادات دعما لمتوسط شهري مكون من ٢٦١ ٤ فردا مدنيا (باستثناء ١٠٦ أفراد مدنيين تم نقلهم إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، وبما في ذلك معدلات الشغور وعوامل تأخير النشر)، (بما في ذلك ٣٢ وظيفة مؤقتة)، و ٤٥٠ ١ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ١٩٩ مراقبا عسكريا، و ٣٩٩ ضابط أركان</p>
<p>مهابط لطائرات الهليكوبتر تم تشييدها في ٤ مواقع للأفرقة. وأرجئ تشييد مهابط طائرات الهليكوبتر الثلاثة المتبقية إلى الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥، نظرا للتأخيرات العملية التي شهدتها عملية طلب العروض</p>	<p>٤ تشييد ما تبقى من مهابط طائرات الهليكوبتر وعددها ٧ مهابط (في ٦ مواقع للأفرقة ومهبط واحد في المعسكر الكبير في الفاشر)؛ والمرحلة الأولى من طريق معبدة بطول ٣,٥ كيلومترات تربط معسكر الجنينة الكبير بمبنى المسافرين في المطار وذلك باستخدام ٥٠ في المائة من مجموع الأموال؛ وتشيد محطة تجريبية لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية، وتنفيذ مشاريع لبناء مستودعات ذات جدران صلبة في معسكر الفاشر الكبير</p>
<p>نعم أنجز خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٤ تشييد المرحلة الأولى التي تمثل ٥٠ في المائة من التمويل الإجمالي، وهي طريق بطول ٣,٥ كيلومترات يربط معسكر الجنينة الكبير بمبنى المسافرين في المطار، وتشمل رص التربة والرمل والحصى. غير أن العملية المختلطة ارتأت أنه لم يعد ثمة حاجة إلى إضافة الأسفلت، لأن طبقة الحصى السطحية كافية لتلبية احتياجات العملية المختلطة المتعلقة بالتنقل العملياتي</p>	
<p>لا لم يتسن الانتهاء من تشييد المشروع التجريبي لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية، وهذا ما يعزى أساسا إلى القيود الفنية التي ووجهت خلال عملية التركيب. ومن المتوقع الانتهاء من المشروع التجريبي لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٦</p>	

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>نعم</p> <p>أعيد تأهيل ما مجموعه سبعة مرافق للتخزين في الفاشر (٥ مرافق) ونيالا (مرفق واحد) والجنينة (مرفق واحد). وقررت العملية المختلطة إعادة تأهيل ما يوجد من مرافق التخزين ذات الجدران الرخوة، بدلا من تشييد مرافق بجدران صلبة، وذلك بتعديل العناصر الهيكلية من خلال إقامة جدران الطوب معززة وسياج محيط، مما يجدد من التكاليف الإجمالية المتصلة بمشروع مرافق التخزين</p>	
<p>٣٣</p> <p>كيلومترا من الطرق أسفلتية تمت صيانتها في أربعة قطاعات (الفاشر ونيالا والجنينة وزالنجي)</p>	<p>٣٥ كيلومترا من الطرق أسفلتية، و ٢٠ كيلومترا من الطرق المرصوفة بالحصى، و ١٦ جسرا</p>
<p>٤٥</p> <p>كيلومترا من الطرق المرصوفة بالحصى تمت صيانتها في ٥ مزارع للقطاعات و ٣٦ موقعا للأفرقة</p>	
<p>٨</p> <p>جسور تمت صيانتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، منها جسوران في القطاع الغربي، وستة جسور في القطاع الجنوبي</p>	
<p>نعم</p> <p>قامت العملية المختلطة بجمع ٤٥١ ٨٢٠ مترا مكعبا من النفايات السائلة وترحيلها ومعالجتها، كما قامت بجمع ٤٠٢ ٦٥ مترا مكعبا من النفايات الصلبة في جميع مواقع العملية وبالتخلص منها</p>	<p>تزويد كافة المباني بخدمات الصرف الصحي، مما في ذلك جمع مياه الجحارير والنفايات والتخلص منها</p>
<p>وجرت معالجة المياه المستعملة التي تم جمعها لإعادة استخدامها في إطفاء الحرائق، وغسيل السيارات، وفي دورات المياه، والري، والحد من الغبار.</p>	
<p>وتم فصل النفايات الصلبة في مجموعات لإعادة تدويرها، أو تحويلها إلى أسمدة عضوية، أو قوالب وقود، أو التخلص منها في مدافن قمامة مكرسة لهذا الغرض وفي مواقع للتخلص من القمامة خاضعة للمراقبة، وذلك وفقا للمبادئ التوجيهية الداخلية المتعلقة بالبيئة</p>	

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تشغيل وصيانة ٢٩٢ محطة لتنقية المياه مملوكة للأمم المتحدة تمت للأمم المتحدة و ١١١ محطة أخرى مملوكة للوحدات في ٤٠ موقعا	٢٩٢ محطة لتنقية المياه مملوكة للأمم المتحدة تمت صيانتها وتشغيلها
	٧٨ محطة لتنقية المياه مملوكة للوحدات تمت صيانتها وتشغيلها وكانت ٢٦ محطة أخرى مملوكة للوحدات غير صالحة للاستعمال، في حين كانت ٧ محطات في طور الإعادة إلى البلدان التي تملكها في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥
تشغيل وصيانة ١٨٢٨ مولدا كهربائيا مملوكا للأمم المتحدة و ٥٥٤ مولدا مملوكا للوحدات في ٤٨ موقعا	١٨٢٨ مولدا كهربائيا مملوكا للأمم المتحدة تم تشغيلها وصيانتها
	٥١٨ مولدا كهربائيا مملوكا للوحدات تم تشغيلها وصيانتها، في حين كانت بقية المولدات في طور الإعادة إلى البلدان التي تملكها
تخزين وتوريد ٤٠ مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم اللازمة للمولدات الكهربائية	٣٨,٣ مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم اللازمة للمولدات الكهربائية تم تخزينها وتوريدها. ويعزى انخفاض الاحتياجات من الوقود أساسا إلى ما يلي: (أ) مزامنة المولدات الكهربائية في الفاشر، مما أدى إلى انخفاض الاستهلاك من وقود المولدات بنسبة ٤,٢ في المائة؛ و (ب) الإغلاق الكامل لمخيم شركة Pacific Architects and Engineers في الفاشر؛ و (ج) الإغلاق الجزئي لمعسكر بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان سابقا، في الفاشر، و (د) تعليق الدعم المقدم إلى قوة الشرطة الدبلوماسية المنتدبة لمرافقة عمليات العملية المختلطة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
صيانة وتجديد ٢٤٨ من مرافق تخزين الوقود والزيوت ومواد التشحيم للمولدات الكهربائية، وللنقل البري والجوي، في ٣٤ موقعا	٢٤٨ من مرافق تخزين الوقود والتشحيم للمولدات الكهربائية والنقل البري والجوي، تمت صيانتها في ٣٤ موقعا
النقل البري	
تشغيل وصيانة ٢٠٥١ مركبة مملوكة للأمم المتحدة وملحقاتها، بما في ذلك ٢٧ مركبة مدرعة، و ٨٦١ قطعة من معدات الورش والمعدات المتنوعة، من خلال ٥ ورش رئيسية و ٢٩ مرفقا للتصليح في ٣٤ موقعا	٢٠٥٠ مركبة مملوكة للأمم المتحدة جرى تشغيلها وصيانتها. وتُقل ما مجموعه ٤٠٠ مركبة خفيفة وسيارتنا إسعاف إلى بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، كما نُقلت ٦٠ مركبة أخرى من المركبات الخفيفة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة المشمولة بالتقرير
٨٦١	قطعة من أدوات الورش والمعدات المتنوعة تم تشغيلها وصيانتها في ٥ ورش رئيسية
٢٩	مرفقا من مرافق التصليح تم تشغيلها وصيانتها
٦,٥	توريد ٦,٨ ملايين لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم تم توريدها لأغراض النقل البري. ويعزى انخفاض الاحتياحات من الوقود إلى القيود المفروضة على حركة المركبات وتشغيل خدمة حافلات مكوكية للنقل الجماعي داخل مواقع المعسكرات وخارجها
نعم	قامت العملية المختلطة بتشغيل خدمة حافلات مكوكية على مدار الأسبوع، لنقل موظفي الأمم المتحدة من وإلى أماكن إقامتهم و/أو نقاط التجمع للذهاب إلى أماكن عملهم. وتُقل حوالي ٥٦٨ ٤ موظفا يوميا. وشمل ذلك حركة المسافرين بين مختلف المطارات وأماكن العمل، وحركة أفراد القوات بين مختلف المطارات ومعسكرات المرور العابر لدى تناوب القوات،
تشغيل خدمة حافلات مكوكية يومية على مدار الأسبوع لما متوسطه ٣٩٠٠ موظف من موظفي الأمم المتحدة في اليوم، من أماكن إقامتهم إلى منطقة البعثة	

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

وتقديم الدعم إلى السلطة الإقليمية لدارفور،
وسائر برامج التوعية

النقل الجوي

طائرات ثابتة الجناحين تم تشغيلها وصيانتها	٥	تشغيل ٥ طائرات ثابتة الجناحين و ٢٤ طائرة مروحية، بما فيها ٤ طائرات هليكوبتر عسكرية متوسطة الحجم ومتعددة الأغراض، في ٣١ موقعا تشمل ٢٧ مهبطا لطائرات الهليكوبتر (تحديث مهبط واحد لطائرات الهليكوبتر في السريف، مقارنة بفترة الميزانية ٢٠١٣/٢٠١٤) و ٤ مطارات (الفاشر ونيالا والجنيينة والخرطوم. ولا تسيّر العملية المختلطة رحلات جوية إلى مطار عنيتي)
طائرة مروحية تم تشغيلها وصيانتها. ولم يتسن نشر أربع طائرات مروحية عسكرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير	١٩	
موقعا تم تشغيلها وصيانتها، تتألف من ٤ مطارات و ٢٧ مهبطا لطائرات الهليكوبتر	٣١	
ملايين لتر من وقود الطائرات تم توريدها لدعم العمليات الجوية. ويعزى انخفاض الاحتياجات إلى عدم نشر أربع طائرات هليكوبتر عسكرية متعددة الأغراض، والتأخر في نشر طائرة هليكوبتر مدنية واحدة، وإلغاء رحلات جوية بسبب سوء الأحوال الجوية، والقيود التي تفرضها السلطات، وتخفيض عدد الرحلات الجوية اليومية المنتظمة بين الفاشر والخرطوم من ثلاث رحلات يوميا إلى رحلة واحدة يوميا	١٠	توريد ١٥,٧ مليون لتر من الوقود والزيوت و مواد التشحيم لأغراض العمليات الجوية

الاتصالات

نفذت العملية المختلطة صيانة منتظمة لأربع محطات أرضية للتأكد من توافر خدمات موثوقة ومأمونة للاتصال عن طريق الهاتف والفاكس والفيديو والبيانات	نعم	دعم وصيانة شبكة ساتلية مؤلفة من ٤ محطات أرضية مركزية لتوفير خدمات الاتصال الهاتفي والفاكس والفيديو والبيانات
---	-----	--

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
وفرت العملية المختلطة الدعم والصيانة لـ ٩٨ منظومة وحدات طرفية ذات فتحات صغيرة جدا (VSAT)، و ١٤٣ مقسما هاتفيا، و ١٥٣ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة	دعم وصيانة ٩٨ منظومة وحدات طرفية ذات فتحات صغيرة جدا (VSAT)، و ١٤٣ مقسما هاتفيا، و ١٥٣ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة
وفرت العملية المختلطة الدعم لأجهزة إعادة إرسال وأجهزة إرسال بالترددات العالية و ٧٨٦ جهازا تعمل بالترددات العالية جدا و ١٠٧٠٠ جهاز تعمل بالترددات فوق العالية	دعم وصيانة أجهزة إعادة إرسال وأجهزة إرسال منها ٣٠٢٠ جهازا تعمل بالترددات العالية و ٧٨٦ جهازا تعمل بالترددات العالية جدا و ١٠٧٠٠ جهاز تعمل بالترددات فوق العالية
خادوماً مادياً جرى دعمها وصيانتها	تكنولوجيا المعلومات
خادوماً افتراضياً جرى دعمها وصيانتها	دعم وصيانة ٣٤ خادوماً مادياً و ٤٣٧ خادوماً افتراضياً و ٥٥٩٩ حاسوباً مكتيبياً و ٣٤٥٧ حاسوباً محمولاً و ٩٢٠ طابعة و ٦١٩ جهاز إرسال رقمي في ٣٧ موقعا
خادوماً مكتيبياً جرى دعمها وصيانتها	٣٠
خادوماً محمولاً جرى دعمها وصيانتها	٤٥٠
طابعة جرى دعمها وصيانتها	٥٥٢٠
جهاز إرسال رقمي جرى دعمها وصيانتها	٤١٥
جهاز إرسال رقمي جرى دعمها وصيانتها	٩٢٠
جهاز إرسال رقمي جرى دعمها وصيانتها	٦١٩
وفرت العملية المختلطة الدعم والصيانة لـ ٤١ شبكة من الشبكات المحلية والشبكات الواسعة النطاق لتلبية احتياجات ٦١٠٠ مستعمل في ٣٧ موقعا	دعم وصيانة ٤٠ شبكة من الشبكات المحلية والشبكات الواسعة النطاق لتلبية احتياجات ٦١٠٠ مستعمل في ٣٧ موقعا
قامت العملية المختلطة بتشغيل وصيانة مستشفى من المستوى الثالث، و ٣ مستشفيات من المستوى الثاني، و ٦ عيادات من المستوى الأول، و ٦٧ مرفقا طبيا، بالإضافة إلى مراكز للطوارئ والإسعافات الأولية في ٧٦ موقعا لفائدة جميع أفراد البعثة وموظفي وكالات الأمم المتحدة الأخرى والسكان المدنيين المحليين في حالات الطوارئ	الخدمات الطبية
قامت العملية المختلطة بتشغيل وصيانة مستشفى من المستوى الثالث، و ٣ مستشفيات من المستوى الثاني، و ٦ عيادات من المستوى الأول، و ٦٧ مرفقا طبيا، بالإضافة إلى مراكز للطوارئ والإسعافات الأولية في ٧٦ موقعا لفائدة جميع أفراد البعثة وموظفي وكالات الأمم المتحدة الأخرى والسكان المدنيين المحليين في حالات الطوارئ	تشغيل وصيانة مستشفى من المستوى الثالث، و ٣ مستشفيات من المستوى الثاني، و ٦ عيادات من المستوى الأول، و ٦٧ مرفقا طبيا، بالإضافة إلى مراكز للطوارئ والإسعافات الأولية في ٧٦ موقعا لفائدة جميع أفراد البعثة وموظفي وكالات الأمم المتحدة الأخرى والسكان المدنيين المحليين في حالات الطوارئ

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
الإبقاء على ترتيبات الإجلاء البري والجوي على نطاق البعثة لجميع المستشفيات من المستوى الرابع في ثلاثة مواقع (دبي ونيروبي والقاهرة) لا تزال تفتقر إلى طائرة عسكرية متوسطة الحجم توفر خدمة النقل الجوي لإجلاء المصابين والمرضى، واستخدمت الأصول الجوية التجارية للاضطلاع بهذه المهام	نعم قامت العملية المختلطة بالإبقاء على ترتيبات الإجلاء البري والجوي على نطاق البعثة لجميع المواقع التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك ثلاثة مستشفيات من المستوى الرابع في ثلاثة مواقع (دبي ونيروبي والقاهرة) بيد أن العملية المختلطة لا تزال تفتقر إلى طائرة عسكرية متوسطة الحجم توفر خدمة النقل الجوي لإجلاء المصابين والمرضى، واستخدمت الأصول الجوية التجارية للاضطلاع بهذه المهام
تشغيل وصيانة ٥ مرافق لتقديم المشورة والفحص الطوعيين وبفريقين فيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك التثقيف عن طريق الأقران لجميع أفراد البعثة	٥ مرافق لتقديم المشورة والفحص الطوعيين والسريريين فيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية تم تشغيلها وصيانتها وقدمت الخدمات إلى ٥٦٠ ٤ من أفراد البعثة. وتم توفير برنامج للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية، يشمل التثقيف عن طريق الأقران، لجميع أفراد البعثة، مما في ذلك من خلال التدريب التمهيدي، والتدريب على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في مكان العمل، والتثقيف عن طريق الأقران، ودورات تدريبية متخصصة بشأن مختلف المواضيع، مثل العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي
توفير خدمات الأمن على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع	نعم تم توفير خدمات الأمن على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع في جميع أنحاء منطقة البعثة
توفير الحماية اللصيقة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة والزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى	نعم تم توفير خدمات الحماية اللصيقة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة والزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
إجراء تقييم للمخاطر الأمنية في المواقع على نطاق البعثة، بما في ذلك إجراء عمليات معاينة لأماكن الإقامة	نعم أجري تقييم للمخاطر الأمنية في المواقع على نطاق البعثة، وجرى تقييم ٢٧٤ من أماكن الإقامة
تنظيم دورات إعلامية بشأن الوعي الأمني وخطط الطوارئ لجميع أفراد البعثة، وتنظيم تدريب أمني تمهيدي وتدريبات/تمارين أولية على مكافحة الحرائق لجميع الموظفين الجدد في البعثة	نعم نُظمت ١٣٨ دورة إعلامية بشأن الوعي الأمني وخطط الطوارئ لجميع الموظفين. ونظم تدريب أمني تمهيدي وتدريبات/تمارين أولية على مكافحة الحرائق لجميع الموظفين الجدد في البعثة

مركز الخدمات الإقليمي

٦٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مركز الخدمات الإقليمي تقديم الخدمات اللوجستية والإدارية بفعالية وكفاءة إلى البعثات المستفيدة في مجالات منها إجراءات قدوم الموظفين عند التحاقهم بالبعثة وإجراءات مغادرتهم لها، وتجهيز مطالبات منح التعليم، إلى جانب عدد من المهام المتعلقة بالشؤون المالية والموارد البشرية، ومن خلال تشغيل المركز الإقليمي للتدريب والمؤتمرات ومركز المراقبة المتكامل للنقل والتحركات.

الإنجاز المتوقع ٥-٢: تقديم الدعم المتسم بالفعالية والكفاءة إلى الجهات المستفيدة فيما يتعلق بإجراءات القدوم والمغادرة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٥-٢-١ ثبات المدة اللازمة لإنجاز إجراءات القدوم (٢٠١٣/٢٠١٢): إنجاز إجراءات ٨٩,٣ في المائة من الحالات في يومين؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: إنجاز إجراءات أكثر من ٩٨ في المائة من الحالات في يومين، وإنجاز إجراءات ١٠٠ في المائة من الحالات في ٧ أيام؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: إنجاز إجراءات أكثر من ٩٨ في المائة من الحالات في يومين، وإنجاز إجراءات ١٠٠ في المائة من الحالات في ٧ أيام)	أُنجز ٩٥ في المائة من جميع إجراءات القدوم خلال هذه الفترة في غضون يومين؛ وأُنجز ٩٩ في المائة منها في غضون ٧ أيام

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
أُنجز ٤٧ في المائة من إجراءات المغادرة في غضون يوم واحد و ٦٧ في المائة منها في غضون ٥ أيام. وقد تأثرت قدرة مركز الخدمات الإقليمي على بلوغ الهدف المحدد سلبا بسبب عدم اكتمال إجراءات المغادرة على مستوى البعثات قبل وصول الموظفين إلى المركز	٥-٢-٢ ثبات المدة اللازمة لإنجاز إجراءات مغادرة الموظفين الدوليين (٢٠١٢/٢٠١٣: إنجاز نسبة ٩٩,٣ في المائة في يوم واحد؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: إنجاز أكثر من ٩٨ في المائة في يوم واحد و ١٠٠ في المائة في ٥ أيام؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: إنجاز أكثر من ٩٨ في المائة في يوم واحد و ١٠٠ في المائة في ٥ أيام)
أُنجز ٩٨ في المائة من إجراءات المغادرة في غضون ٣ أيام و ١٠٠ في المائة منها في غضون ٧ أيام	٥-٢-٣ الإبقاء على مستوى الخدمات المقدمة عن طريق إنجاز إجراءات مغادرة الأفراد النظاميين في مدة قصيرة (٢٠١٢/٢٠١٣: إنجاز نسبة ٩٨ في المائة في ٣ أيام؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: إنجاز أكثر من ٩٨ في المائة في ٣ أيام و ١٠٠ في المائة في ٧ أيام؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: إنجاز أكثر من ٩٨ في المائة في ٣ أيام و ١٠٠ في المائة في ٧ أيام)

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تنفيذ إجراءات القدوم والمغادرة لـ ٥٥٣ موظفا مدنيا من العملية المختلطة	١٩ إجراء من إجراءات القدوم والمغادرة نُفذت في مركز الخدمات الإقليمي. ويعزى انخفاض الناتج إلى قيام العملية المختلطة بتنفيذ إجراءات القدوم والمغادرة بدلا من المركز، بسبب مشاكل النقل بين عنتيبي والعملية المختلطة، وانخفاض تكاليف تجهيز إجراءات القدوم في البعثات
تنفيذ إجراءات القدوم والمغادرة لـ ٢٢٤٠ فردا نظاميا من العملية المختلطة	لا لم تنفذ أي إجراءات للقدوم والمغادرة في مركز الخدمات الإقليمي. ويعزى انخفاض الناتج إلى صعوبات النقل بين الفاشر وعنتيبي، مما أسفر عن قيام العملية المختلطة بتلك المهمة

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
أعيد ١٨ في المائة من جميع مطالبات منح التعليم إلى البعثات لتصحيحها أو إكمالها	٥-٣-٥ تخفيض العدد المتوسط لمطالبات منح التعليم المعادة إلى البعثات (٢٠١٢/٢٠١٣: ٤ في المائة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: أقل من ١٢ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: أقل من ١١ في المائة)
وقد بذل مركز الخدمات الإقليمي جهوداً من أجل تقليص عدد الملفات المعادة، فنظّم دورات تدريبية للموظفين وللجهات المسؤولة عن تجهيز منح التعليم في البعثات بشأن شروط تقديم طلبات منح التعليم	

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
مطالبة تم تجهيزها ١ ٦٦٨	تجهيز ٢٠٤٨ مطالبة من مطالبات منح التعليم الواردة من العملية المختلطة
	الإنجاز المتوقع ٥-٤: تقديم المركز الإقليمي للتدريب والمؤتمرات دعماً يتسم بالفعالية والكفاءة إلى الجهات المستفيدة

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
أنجز. تم تقديم خدمات تدريب وخدمات مؤتمرات إلى ١٩٨ ٦ مشاركا. ويُعزى ارتفاع عدد المشاركين إلى زيادة استخدام القدرات المتاحة لتنظيم الاجتماعات والدورات التدريبية المتصلة بنظام أو موجاً، إضافة إلى التدريبات الإلزامية لجميع موظفي مركز الخدمات الإقليمي مثل التدريب بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسين والتدريب بشأن الأخلاقيات	٥-٤-١ الإبقاء على مستوى الخدمات في تشغيل المركز الإقليمي للتدريب والمؤتمرات (٢٠١٢/٢٠١٣: ٦٣٩١ مشاركا في مناسبات نظمها مركز الخدمات الإقليمي في عنتبي؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٦٠٠٠ مشارك؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٦٠٠٠ مشارك)
جُهزت ٨٨ في المائة من طلبات التدريب التي تلقاها المركز الإقليمي للتدريب والمؤتمرات في غضون ٢٤ ساعة ويعزى انخفاض مستوى الإنجاز إلى الطلبات المقدّمة في نهاية الأسبوع والتي لا يمكن تجهيزها في غضون ٢٤ ساعة	٥-٤-٢ ثبات المدة التي تستغرقها الاستجابة لطلبات التدريب الواردة إلى المركز الإقليمي للتدريب والمؤتمرات (٢٠١٢/٢٠١٣: ٤٧ في المائة في غضون ٢٤ ساعة؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٩٨ في المائة في غضون ٢٤ ساعة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٩٨ في المائة في غضون ٢٤ ساعة)

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
أعرب ٨٤ في المائة من المستفيدين عن رضاهم وفقاً لما تبينه نتائج الدراسة الاستقصائية الموجهة للمستفيدين التي أجريت في آذار/مارس ٢٠١٥. وحظيت هذه الخدمة بأعلى درجات الرضا بين جميع مجالات الخدمات التي يقدمها المركز	٥-٤-٣ ثبات مستوى الرضا الذي يبديه المشاركون في برامج التدريب (٢٠١٢/٢٠١٣: إشارة ٢٨ في المائة من المستفيدين إلى أنهم راضون أو أكثر من راضين؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: إشارة ٩٩ في المائة من المستفيدين إلى أنهم راضون أو أكثر من راضين؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: إشارة ٩٩ في المائة من المستفيدين إلى أنهم راضون أو أكثر من راضين)

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
عقد ٢٥٠ دورة تدريبية ومؤتمراً على الصعيد الإقليمي بمشاركة ٢ ٧٩٩ موظفاً من العملية المختلطة	٢٤٩ دورة تدريبية ومؤتمراً عُقدت على الصعيد الإقليمي بمشاركة ١٨١ موظفاً من العملية المختلطة

الإنجاز المتوقع ٥-٥: تقديم الدعم المتسم بالفعالية والكفاءة للبعثات المستفيدة فيما يتعلق بحركة القوات والشرطة على الصعيد الإقليمي

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٥-٥-١ قيام مركز المراقبة المتكاملة للنقل والحركة، بتنسيق الرحلات الجوية الإقليمية للقوات في المواعيد المحددة (٢٠١٢/٢٠١٣: ٨٣٩ رحلة جوية؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١ ١٧٩ رحلة جوية؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٥٥٥ رحلة جوية)	١٢٣ رحلة جوية فقط نسّقها مركز المراقبة المتكاملة للنقل والحركة في إطار حركة الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير يعزى انخفاض عدد الرحلات الجوية إلى ما يلي:

(أ) التغيير الذي طرأ على السياسة العامة وجعل تحركات القوات على أساس سنوي، وما أعقب ذلك من زيادة في حيز الأمتعة والوزن المخصص لكل شخص، الأمر الذي جعل الكثير من التحركات المقررة للقوات غير ممكنة على الطائرات المتاحة؛

(ب) إلغاء عقد استخدام الطائرة من طراز MD83 والطائرة من طراز B-737 (المزدوجة الاستخدام للركاب والشحن) في شباط/فبراير وأيار/مايو ٢٠١٤، في العملية المختلطة وفي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على التوالي؛

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

(ج) تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا، مما أدى إلى الحدّ من العمليات في منطقة شرق أفريقيا التي تتم باستخدام طائرة B-737 التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والتي كانت تقدّم الدعم لمركز مراقبة حركة القوات

لم يجر قياس الإنجاز. وتمت الاستجابة لجميع طلبات المهام ضمن الوقت المحدد؛ لكن لم تتوفر خلال الفترة المشمولة بالتقرير أداة لقياس هذا النشاط، وستدرج الخدمات التي يقدمها مركز المراقبة المتكاملة للنقل والتحرك في نظام iNEED الذي سيبدأ العمل به في نهاية الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، وسيتيح قياس مدة تلبية الطلب

٥-٥-٢ تقليص الوقت اللازم لتوفير وسيلة نقل لحركة القوات العسكرية وأفراد الشرطة (٢٠١٢/٢٠١٣: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٩٦ في المائة في غضون ٥ أيام و ١٠٠ في المائة في غضون ١٤ يوماً؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٩٥ في المائة في غضون ٥ أيام و ١٠٠ في المائة في غضون ١٠ أيام)

النواتج المنجزة
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

رحلات جوية لحركة القوات العسكرية وأفراد الشرطة أُجريت لفائدة العملية المختلطة

١٠

تنسيق ١٢ رحلة من الرحلات الجوية لحركة القوات العسكرية وأفراد الشرطة باستخدام طائرة الأمم المتحدة المستأجرة لأجل طویل لفائدة العملية المختلطة

فرد من أفراد القوات العسكرية وأفراد الشرطة نُقلوا لفائدة العملية المختلطة

٥٨٦

نقل ٤٢٠ من أفراد القوات العسكرية وأفراد الشرطة لفائدة العملية المختلطة

الإنجاز المتوقع ٥-٦: تقديم الدعم المتسم بالفعالية والكفاءة لتلبية احتياجات البعثات المستفيدة في مجال النقل الجوي والبري على الصعيد الإقليمي

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

لم يجر قياس الإنجاز. ولم تتوفر خلال الفترة المشمولة بالتقرير أداة لقياس هذا النشاط ولكن نظام إدارة معلومات الطيران الذي يوشك بدء العمل به، سيوفّر الأداة اللازمة للقيام بهذه المهمة في السنة المقبلة

٥-٦-١ تشغيل الرحلات الجوية الإقليمية في مواعيدها (٢٠١٢/٢٠١٣: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: تنظيم ٧٥ في المائة على الأقل من الرحلات في المواعيد المحددة)

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
لم يتمكّن مركز المراقبة المتكاملة للنقل والحركة من تقديم الدعم لتلبية الاحتياجات الإقليمية بسبب عدم توافر العتاد الجوي	نقل ١٣ ٩٨٥ راكبا في إطار الجدول المتكامل للرحلات الجوية على الصعيد الإقليمي دعما للعملية المختلطة
لم يتمكّن مركز المراقبة المتكامل للنقل والتحركات من تقديم الدعم لتلبية الاحتياجات الإقليمية نظرا إلى عدم توفر أي عتاد جوي لديه	نقل ١٣٦ ٥٥٧ كيلوغراما من الشحنات دعما للعملية المختلطة
ساعة طيران تم تشغيل العتاد الجوي فيها خلال الفترة. وعلى الرغم من إلغاء عقدي الطائرتين، شغل مركز المراقبة المتكاملة للنقل والحركة ما مجموعه ٤٦ ساعة طيران خلال الفترة باستخدام طائرات البعثات الإقليمية الأخرى	إجراء ٨١٠ ساعات طيران دعما للعملية المختلطة

الإنتاج المتوقع ٥-٧: تقديم خدمات مالية تتسم بالفعالية والكفاءة إلى البعثات المستفيدة

مؤشرات الإنتاج الفعلية	مؤشرات الإنتاج المقررة
سدّد ٧٥ في المائة من الفواتير في غضون ٢٧ يوما. وقد تأثرت قدرة مركز الخدمات الإقليمية على بلوغ الهدف المحدد بسبب التأخر في استلام الفواتير والتحقق منها، وبسبب التسليم الجزئي للبضائع وعدم اكتمال وثائق الشحن والدفع المقدّمة من البائعين المعنيين. ويعتمد المركز على البعثات المستفيدة للقيام بهذه العمليات في المواعيد المحددة	٥-٧-١ الإبقاء على المدة اللازمة لسداد فواتير البائعين الصحيحة (٢٠١٣/٢٠١٢: ٨٦,٨ في المائة في غضون ٢٨ يوما؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٩٨ في المائة خلال ٢٧ يوما؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٩٨ في المائة خلال ٢٧ يوما)
تم تجهيز ٦٠ في المائة من مطالبات الموظفين في غضون ٢١ يوما، وتبيّن هذه النسبة تحسنا كبيرا مقارنة بالدورة السابقة (٣٠ في المائة). وقد تأثرت قدرة مركز الخدمات الإقليمية على بلوغ الهدف المحدد بسبب عدم كفاية المستندات الداعمة المقدّمة من الموظفين، وعدم توافر ما يكفي من الأموال.	٥-٧-٢ الإبقاء على المدة اللازمة لتجهيز مطالبات الموظفين (٢٠١٣/٢٠١٢: ٨٩ في المائة في غضون ٢٨ يوما؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٩٨ في المائة خلال ٢١ يوما؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٩٨ في المائة خلال ٢١ يوما)

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
تم الحصول على ٩٦ في المائة من الحسوم مقابل السداد العاجل لفواتير البائعين التي تنطبق عليها هذه الشروط. ويعزى انخفاض الناتج إلى التأخر في إرسال الفواتير اللازمة إلى مركز الخدمات الإقليمي	٥-٧-٣ الحفاظ على الحسوم المحصل عليها من البائعين مقابل السداد العاجل (٢٠١٢/٢٠١٣: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٠٠ في المائة من حسوم السداد العاجل لفواتير البائعين ذات الصلة)
جرى تجهيز ٧٩ في المائة من التحويلات الإلكترونية في غضون ٣ أيام و ٩٥ في المائة في غضون ٥ أيام. ويعزى الإنجاز الجزئي إلى المرحلة الانتقالية وإلى التدريب اللازم بعد تطبيق نظام أوموجا	٥-٧-٤ تقليص المدة اللازمة لإجراء التحويلات المصرفية الإلكترونية (٢٠١٢/٢٠١٣: ٩٧ في المائة في غضون ٣ أيام؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٩٧ في المائة خلال ٣ أيام؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٩٨ في المائة خلال ٣ أيام)
أُنجز. وُجهزت نسبة ١٠٠ في المائة من كشوف المرتبات الشهرية للموظفين في غضون ٥ أيام	٥-٧-٥ الحفاظ على المدة اللازمة لتجهيز كشوف المرتبات الشهرية ودفوع البدلات الأخرى (٢٠١٢/٢٠١٣: ٩٩,٨ في المائة في غضون ٥ أيام؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٩٨ في المائة خلال ٥ أيام؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٩٨ في المائة خلال ٥ أيام)
لم تُنجز أي دراسة استقصائية عن الخدمات المالية منذ إعادة هيكلة مجموعات الخدمات التي يقدمها مركز الخدمات والتي تشمل الخدمات المالية وخدمات الموارد البشرية على حد سواء	٥-٧-٦ الحفاظ على معدل رضا الجهات المستفيدة عن الخدمات المالية (٢٠١٢/٢٠١٣: ١٣ في المائة بالنسبة لخدمات المطالبات؛ ٢١ في المائة لخدمات كشوف المرتبات؛ ١٦ في المائة لخدمات البائعين؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٨٠ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٨٠ في المائة)

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
إعداد البيانات المالية الشهرية للعملية المختلطة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	نعم أُعدّ ١٢ بياناً مالياً بالامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
تسديد ٣٢٣ ٢٣ مطالبة من مطالبات الموظفين الواردة من العملية المختلطة	٨ ١٤٣ مطالبة تم تجهيزها لفائدة العملية المختلطة يعزى انخفاض الناتج إلى انخفاض عدد المطالبات الواردة أثناء فترة الأداء

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
دفع مرتبات ٢٨٦ ١ موظفا دوليا من أموال العملية المختلطة	٧٥٦ موظفا دوليا سُددت مرتباتهم عن طريق الدوائر المحلية المسؤولة عن تسديد المرتبات. ويأخذ هذا العدد في الحسبان العدد الفعلي للموظفين الذين يتلقون مرتباتهم في العملية المختلطة والموظفين الميدانيين
دفع مرتبات ٣٦٣ ٣ موظفا وطنيا من أموال العملية المختلطة	٢٨٤٣ موظفا وطنيا سُددت مرتباتهم عن طريق الدوائر المحلية المسؤولة عن تسديد المرتبات. ويأخذ هذا العدد في الحسبان العدد الفعلي للموظفين الذين يتلقون مرتباتهم في العملية المختلطة والموظفين الميدانيين
دفع مرتبات ٣١٩ ٨ فردا من الأفراد النظاميين من أموال العملية المختلطة	١٥٢٢ فردا نظاميا حصلوا على بدل الإقامة المقرر للبعثة، ويشمل ذلك أفراد الشرطة المدنية والمراقبين العسكريين وضباط الأركان. ويأخذ هذا العدد في الحسبان مجموع عدد الضباط الذين يتلقون مدفوعات محلية. ولا تشمل المدفوعات البدل اليومي المستحق للوحدات ووحدات الشرطة المشكلة
المدفوعات لـ ٥٩٨ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة في العملية المختلطة	٢٩٣ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة حصلوا على بدل معيشة المتطوعين. ويأخذ هذا العدد في الحسبان العدد الفعلي للمتطوعين الذين يتلقون حصصا مدفوعة محليا في البعثات ومستويات نشر المتطوعين في كل بعثة
تسديد مدفوعات لـ ٨٠٠ من فرادى المتعاقدين من أموال العملية المختلطة	١٠٥٠٤ دفعة قد سُددت لفرادى المتعاقدين
تسديد مدفوعات ٢٦٠ بائعا	١٨٤ دفعة قد سُددت للبائعين

الإنجاز المتوقع ٥-٨: تقديم خدمات تنسم بالفعالية والكفاءة إلى الجهات المستفيدة في مجال الموارد البشرية

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٥-٨-١ الحفاظ على المهلة الزمنية لإتمام تجهيز طلبات التنصيب/إدارة العروض الواردة من البعثات المستفيدة في إطار السلطات المفوضة (٢٠١٢/٢٠١٣: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: استكمال ٩٨ في المائة من حالات الإلحاق في غضون ٩٠ يوماً)	أُنجزت نسبة ٧٦ في المائة من عروض الالتحاق في غضون ٩٠ يوماً وتأثرت قدرة مركز الخدمات الإقليمي على إنجاز هذا المؤشر بصورة رئيسية جراء التأخير في تلقي ردود المرشحين وتجهيز شهادات اللياقة الطبية وتلقي الموافقة من المديرين
٥-٨-٢ الحفاظ على المدة اللازمة للموافقة على استحقاقات الموظفين ومزاياهم (٢٠١٢/٢٠١٣: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٩٨ في المائة خلال ١٤ يوماً؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٩٨ في المائة خلال ١٤ يوماً)	تمت الموافقة على نسبة ٩٠ في المائة من استحقاقات الموظفين الدوليين والوطنيين في غضون ١٤ يوماً
٥-٨-٣ الحفاظ على المدة اللازمة لدفع استحقاقات السفر (٢٠١٢/٢٠١٣: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٩٨ في المائة خلال ١٤ يوماً؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٩٨ في المائة في غضون ١٤ أيام و ١٠٠ في المائة في غضون ٢٠ يوماً)	جُهزت نسبة ٤٦ في المائة من طلبات مستحقات السفر في غضون ١٤ يوماً، ونسبة ٧١ في المائة في غضون ٢٠ يوماً. ويُعزى انخفاض الناتج إلى التأخير في ردود الموظفين
٥-٨-٤ الحفاظ على المدة اللازمة لدفع منح الانتداب (٢٠١٢/٢٠١٣: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٩٨ في المائة خلال ٥ أيام؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٩٨ في المائة خلال ٥ أيام)	جُهزت نسبة ٨٩ في المائة من منح الانتداب في غضون ٥ أيام
٥-٨-٥ إتمام إجراءات تمديد العقود في الموعد المحدد للإدراج في كشوف المرتبات فيما يتعلق بجميع التوصيات وتلقي تقارير تقييم الأداء الواردة من البعثات المستفيدة (٢٠١٢/٢٠١٣: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ١٠٠ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ١٠٠ في المائة)	أُنجزت ٩٦ في المائة من إجراءات تمديد العقود (للموظفين الوطنيين والدوليين) في وقت مناسب للإدراج في كشوف المرتبات
٥-٨-٦ الحفاظ على المدة اللازمة لتجهيز إجراء إنهاء الخدمة النهائي وإتمام سجلات الحضور والدوام الخاصة بالموظفين الذين انتهت خدمتهم (٢٠١٢/٢٠١٣: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٩٨ في المائة خلال ٣٠ يوماً؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٩٨ في المائة خلال ٣٠ يوماً)	لم يتسن رصد هذا المؤشر لأن إجراءات إنهاء الخدمة وإتمام سجلات الحضور والدوام هي عملية يدوية تتطلب عدداً من الإجراءات في نُظم مختلفة، ولم يُنجز أي تحليل أو رصد لهذه العمليات

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
صدرت نسبة ٩٢ في المائة من التذاكر في غضون ٧ أيام من تقديم الطلب	٥-٨-٧ الإبقاء على المدة اللازمة لإصدار تذاكر السفر في مهام رسمية (٢٠١٢/٢٠١٣: ٩٨ في المائة في غضون ٧ أيام؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٩٨ في المائة في غضون ٧ أيام)
صدرت نسبة ٦٣ في المائة فقط من التذاكر قبل ١٦ يوما أو أكثر من تاريخ المغادرة. وتظهر هذه النسبة تحسنا بالمقارنة مع الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ بسبب مواظبة المركز على طلب الامتثال لسياسة السفر من خلال تواصله مع البعثات المستفيدة والموظفين	٥-٨-٨ الامتثال للشرط القاضي بشراء تذاكر السفر للأفراد المسافرين قبل ١٦ يوما تقويميا من تاريخ السفر في مهام رسمية (٢٠١٢/٢٠١٣: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٧٥ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٧٥ في المائة)
لم تُنجز أي دراسة استقصائية عن خدمات الموارد البشرية منذ إعادة هيكلة مجموعات الخدمات التي يقدمها مركز الخدمات والتي تشمل الخدمات المالية وخدمات الموارد البشرية على حد سواء	٥-٨-٩ الحفاظ على معدل رضا المستفيدين عن خدمات الموارد البشرية (٢٠١٢/٢٠١٣: ١٥ في المائة لخدمات التعيين والتنصيب، و ٤٠ في المائة لخدمات السفر و ٤٨ في المائة للخدمات المقدمة للموظفين؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: ٩٠ في المائة؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: ٩٠ في المائة)

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
إصدار ٤٢٤ عرضا لمناصب مؤقتة دولية من العملية المختلطة	١٢٣ حالة إلحاق أنجزت لموظفين دوليين للعمل في العملية المختلطة
تمديد عقود ٤٨٥ ٤ موظفا وطنيا ودوليا من العملية المختلطة	١٠٥٦ موظفا وطنيا ودوليا مددت عقودهم في العملية المختلطة
الموافقة على ٩٥١ ١٤ استحقاقا ومزية للعملية المختلطة	٨ ٩٣٦ استحقاقا ومزية تمت الموافقة عليها
إصدار ٨٠٦١ تذكرة سفر بالطائرة لموظفين من بينهم موظفون مديون وأفراد نظاميون لدى العملية المختلطة	٥ ٦٤٣ تذكرة أصدرت

الإيجاز المتوقع ٥-٩: تقديم دعم يتسم بالفعالية والكفاءة للبعثات المستفيدة في مجال تكنولوجيا المعلومات

مؤشرات الإيجاز المقررة

مؤشرات الإيجاز الفعلية

٥-٩-١ تحسين الخدمات المتعلقة بالفواتير الهاتفية عن طريق إنشاء هيكل إقليمي وعن طريق التوحيد (٢٠١٢/٢٠١٣: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: إرسال ٩٧ في المائة من فواتير الهاتف في غضون ٧ أيام من استلام الفواتير التي تحقق المستخدمون من محتواها، و ١٠٠ في المائة في غضون ١٥ يوما من استلام تلك الفواتير منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)

٥-٩-٢ تحسين أداء الشبكات في البعثات بجعل الإدارة والرصد عمليتين مركبتين يضطلع بهما مركز التكنولوجيا (٢٠١٢/٢٠١٣: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: نسبة وقت اشتغال الشبكة تصل إلى ٩٩ في المائة في الشهر)

٥-٩-٣ الحفاظ على المهلة الزمنية للاستجابة لطلبات إصلاح الأعطال وطلبات الخدمة (٢٠١٢/٢٠١٣: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: الاستجابة لنسبة ١٠٠ في المائة من جميع طلبات إصلاح الأعطال وطلبات الخدمة في غضون ٣ ساعات)

٥-٩-٤ التقيد بتوفير مستوى الخدمات المطلوب في ما يتعلق بإصلاح الأعطال (٢٠١٢/٢٠١٣: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: إصلاح ٩٠ في المائة من جميع الأعطال وفقا للأولوية المسندة إلى كل عطل (الأعطال الخطيرة: مدة الإصلاح المستهدفة ٣ ساعات؛ الأعطال ذات الأولوية العالية: مدة الإصلاح المستهدفة ٦ ساعات؛ الأعطال ذات الأولوية المتوسطة: مدة الإصلاح المستهدفة ١٢ ساعة؛ الأعطال ذات الأولوية المنخفضة: مدة الإصلاح المستهدفة ٤٨ ساعة)

أُنجزت نسبة ٩٠ في المائة من عملية إعداد الفواتير الهاتفية الإلكترونية، وتم اختبار مدى قبول مستخدمي البرمجيات، وتوحيد عملية إعداد الفواتير الهاتفية. وجرى إرسال ١٠٠ في المائة من فواتير الهاتف في غضون ٧ أيام من استلام الفواتير التي تحقق المستخدمون من محتواها، وفي غضون ١٥ يوما من استلام تلك الفواتير منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤

كانت أعمال التشييد في مركز التكنولوجيا لا تزال جارية خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، ولم تكتمل الأعمال الهندسية المدنية إلا في حزيران/يونيه ٢٠١٥. ومن المتوقع أن يبدأ تشغيل المركز خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦

جرت الاستجابة لنسبة ٩٨ في المائة من جميع طلبات إصلاح الأعطال وطلبات الخدمة في غضون ثلاث ساعات

جرى إصلاح ٩٦ في المائة من جميع الأعطال وفقا للأولوية المسندة لكل منها. وكان متوسط المدة المسجلة لإصلاح الأعطال خلال فترة الأداء حسب الأولوية المسندة إلى كل منها على النحو التالي: ٥,٢٣ ساعات للأعطال الخطيرة، و ١٠,٢١ ساعات للأعطال ذات الأولوية العالية، و ٢,٧٧ ساعة للأعطال ذات الأولوية المتوسطة، و ١,٣٥ ساعة للأعطال ذات الأولوية المنخفضة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صُنفت نسبة ٩٩ في المائة من جميع طلبات الإصلاح كأعطال ذات أولوية متوسطة

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
تمت تلبية ٨٦ في المائة من جميع طلبات الخدمة وفقا للأولوية المسندة إلى كل طلب. وخلال فترة الأداء، صنفت نسبة ٩٩ في المائة من جميع طلبات الخدمة في نظام iNeed كطلبات ذات أولوية متوسطة ما لم تكن عاجلة	٥-٩-٥ التقييد بتوفير مستوى الخدمات المطلوب في ما يتعلق بتأدية الخدمات (٢٠١٢/٢٠١٣: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٣: لا ينطبق؛ ٢٠١٥/٢٠١٤: تلبية ٩٠ في المائة من جميع طلبات الخدمات وفقا للأولوية المسندة إلى كل طلب (الطلبات العاجلة: مدة الاستجابة المستهدفة ساعتان؛ الطلبات ذات الأولوية العالية: مدة الاستجابة المستهدفة ٤ ساعات؛ الطلبات ذات الأولوية المتوسطة: مدة الاستجابة المستهدفة ٢٤ ساعة؛ الطلبات ذات الأولوية المنخفضة: مدة الاستجابة المستهدفة ٤٨ ساعة))
بلغت نسبة المستفيدين الراضين عن الخدمات ٨٤ في المائة، وفقا للدراسة الاستقصائية للمستفيدين التي أجريت في آذار/مارس ٢٠١٥	٥-٩-٦ زيادة معدل رضا المستفيدين عن خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الإقليمي (٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: لا ينطبق؛ ٢٠١٤/٢٠١٥: رضا ٩٠ في المائة من المستفيدين)

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
إدارة فعالة لما عدده ٧ ٩٢٤ حسابا هاتفيا دعما للعملية المختلطة	٧ ٩٢٤ حسابا هاتفيا جرت إدارتها

ثالثا - أداء الموارد

ألف - الموارد المالية

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥)

الفئة	الفرق		
	المخصصات (١)	النفقات (٢)	المبلغ (٣)-(١)=(٤) النسبة المئوية (٤)÷(٣)=(١)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٩ ٣٧٨,٩	٨ ٧٨٦,٨	٥٩٢,١
المراقبون العسكريون	٤٢٩ ٠٧١,٠	٤٢٥ ٨٧٥,٢	٣١٩٥,٨
الوحدات العسكرية	٥٨ ٢٢٧,٩	٦٢ ٠٣٧,١	(٣ ٨٠٩,٢)
شرطة الأمم المتحدة	٦٢ ٧٣٣,٤	٦١ ١٩٨,٧	١ ٥٣٤,٧
وحدات الشرطة المشكّلة	٥٥٩ ٤١١,٢	٥٥٧ ٨٩٧,٩	١ ٥١٣,٣
المجموع الفرعي			

الفئة	الفرق		المخصصات (١)	التفقات (٢)	المبلغ (٣) - (١) = (٢)	النسبة المئوية (٤) ÷ (٣) = (١)
الموظفون المدنيون						
الموظفون الدوليون	١٩٥ ٣٨٩,٧	٢٠٠ ٧٨٩,٥	٥ ٣٩٩,٨	(٢,٨)		
الموظفون الوطنيون	٦٠ ٤٩٩,٤	٧٠ ٤٢٧,٨	٩ ٩٢٨,٤	(١٦,٤)		
متطوعو الأمم المتحدة	١٣ ٠٥٩,٨	١٥ ٣٤٩,٢	٢ ٢٨٩,٤	(١٧,٥)		
المساعدة المؤقتة العامة	٣ ٠٢٤,٢	٢ ٩٣٥,٥	٨٨,٧	٢,٩		
الأفراد المقدمون من الحكومات	٣٣١,٩	٣٥٤,٦	(٢٢,٧)	(٦,٨)		
المجموع الفرعي	٢٧٢ ٣٠٥,٠	٢٨٩ ٨٥٦,٥	(١٧ ٥٥١,٥)	(٦,٤)		
التكاليف التشغيلية						
مراقبو الانتخابات المدنيون	-	-	-	-		
الخبراء الاستشاريون	٣٤٧,٠	٣٢٤,٩	٢٢,١	٦,٤		
السفر في مهام رسمية	٥ ١١٩,٥	٦ ٦٤١,٢	(١ ٥٢١,٧)	(٢٩,٧)		
المرافق والهياكل الأساسية	٩١ ٧٣٣,٢	٧٣ ١٩١,٩	١٨ ٥٤١,٣	٢٠,٢		
النقل البري	١٦ ٦٠٠,٤	١٢ ٩٧٤,٠	٣ ٦٢٦,٤	٢١,٨		
النقل الجوي	١٢٥ ٨٥٧,١	٧٨ ٧٦٢,٨	٤٧ ٠٩٤,٢	٣٧,٤		
النقل البحري	-	٢٨٠,٨	(٢٨٠,٨)	-		
الاتصالات	٢٥ ٦١٣,٢	١٦ ٨٠٤,٥	٨ ٨٠٨,٧	٣٤,٤		
تكنولوجيا المعلومات	١٨ ٣٦٠,٨	١٨ ١٦٨,٢	١٩٢,٦	١,٠		
الخدمات الطبية	١ ٠٦٣,٧	١ ٠١٢,٢	٥١,٥	٤,٨		
المعدات الخاصة	-	-	-	-		
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٣٥ ٢٠٠,٢	٣١ ١٥١,٢	٤ ٠٤٩,٠	١١,٥		
المشاريع السريعة الأثر	٢ ٠٠٠,٠	١ ٩٩٩,٢	٠,٨	٠,٠		
المجموع الفرعي	٣٢١ ٨٩٥,١	٢٤١ ٣١٠,٩	٨٠ ٥٨٤,٢	٢٥,٠		
إجمالي الاحتياجات	١ ١٥٣ ٦١١,٣	١ ٠٨٩ ٠٦٥,٣	٦٤ ٥٤٦,٠	٥,٦		
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٢٢ ٨٦٤,٣	٢٤ ٣٣٩,٨	(١ ٤٧٥,٥)	(٦,٥)		
صافي الاحتياجات	١ ١٣٠ ٧٤٧,٠	١ ٠٦٤ ٧٢٥,٥	٦٦ ٠٢١,٥	٥,٨		
الترعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-		
مجموع الاحتياجات	١ ١٥٣ ٦١١,٣	١ ٠٨٩ ٠٦٥,٣	٦٤ ٥٤٦,٠	٥,٦		

باء - الموارد المالية لمركز الخدمات الإقليمي في عننتي بأوغندا
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	الفرق			
	المخصصات (١)	التفقات (٢)	المبلغ (٣) - (١) = (٤)	النسبة المئوية (٤) ÷ (٣) = (١)
الموظفون المدنيون				
الموظفون الدوليون	٧٩٧٤,٨	٧٤٦٩,٥	٥٠٥,٣	٦,٣
الموظفون الوطنيون	٩٧٥,٠	٨٤٨,٤	١٢٦,٦	١٣,٠
متطوعو الأمم المتحدة	-	-	-	-
المساعدة المؤقتة العامة	-	-	-	-
المجموع الفرعي	٨٩٤٩,٨	٨٣١٨,٠	٦٣١,٨	٧,١
التكاليف التشغيلية				
الخبراء الاستشاريون	٩٣,٩	١,٢	٩٢,٧	٩٨,٧
السفر في مهام رسمية	٤٩,٦	١٩١,٢	(١٤١,٦)	(٢٨٥,٥)
المرافق والهياكل الأساسية	٣١٣٤,٩	٤٣٤٠,٢	(١٢٠٥,٣)	(٣٨,٤)
النقل البري	٦١,٨	٢٤,٣	٣٧,٥	٦٠,٧
النقل الجوي	٠,٠	٤,١	(٤,١)	-
الاتصالات	٤١٧,٩	٧٢٠,٤	(٣٠٢,٥)	(٧٢,٤)
تكنولوجيا المعلومات	٦٥٣,٩	٥٥٩,٣	٩٤,٦	١٤,٥
الخدمات الطبية	١٨,٩	١٧,٤	١,٥	٨,١
المعدات الخاصة	-	-	-	-
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٦٣,٧	٧١,٩	(٨,٢)	(١٢,٨)
المجموع الفرعي	٤٤٩٤,٦	٥٩٢٩,٩	(١٤٣٥,٣)	(٣١,٩)
إجمالي الاحتياجات	١٣٤٤٤,٤	١٤٢٤٧,٨	(٨٠٣,٤)	(٦,٠)
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٩٠٩,٣	٨١٨,١	٩١,٢	١٠,٠
صافي الاحتياجات	١٢٥٣٥,١	١٣٤٢٩,٧	(٨٩٤,٦)	(٧,١)
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-
مجموع الاحتياجات	١٣٤٤٤,٤	١٤٢٤٧,٨	(٨٠٣,٤)	(٦,٠)

٦٤ - تُعزى زيادة الإنفاق من الموارد في مركز الخدمات الإقليمي في عننتي خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ أساساً إلى تكاليف تشييد مبنيين في المركز (٣,٩ ملايين دولار)، قابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات في بند الموظفين المدنيين بسبب ارتفاع متوسط معدلات الشغور

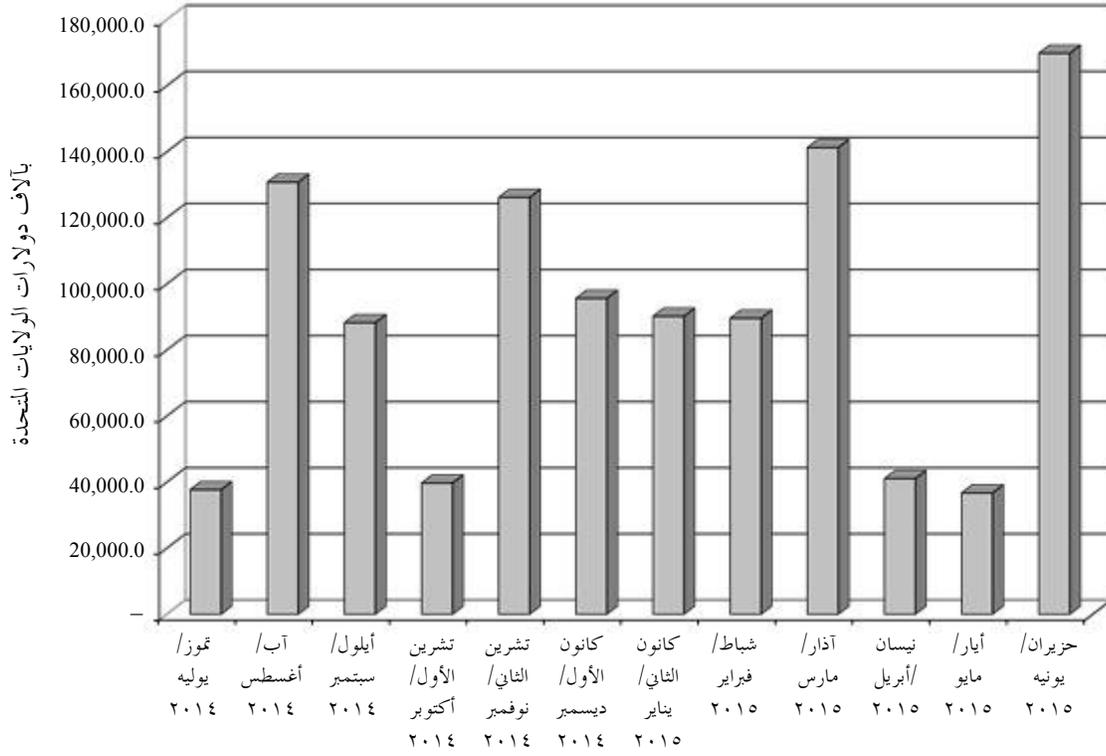
الفعلية، مقارنة بالمعدلات المدرجة في الميزانية، للموظفين الدوليين نتيجة لتجميد التعيينات في انتظار صدور التوصيات التي ينتهي إليها استعراض ملاك الموظفين المدنيين بتوطين ٦٨ وظيفة دولية وإلغاء ٧ وظائف دولية.

جيم - معلومات موجزة عن إعادة توزيع الموارد بين المجموعات
(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموعة	المخصصات	
	إعادة التوزيع	التوزيع المنقح
أولا - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	١٨ ٨٧٩,٩	٥٧٨ ٢٩١,١
ثانيا - الموظفون المدنيون	٢٦ ٩٠٩,١	٢٩٩ ٢١٤,١
ثالثا - التكاليف التشغيلية	(٤٥ ٧٨٩,٠)	٢٧٦ ١٠٦,١
المجموع	٠,٠	١ ١٥٣ ٦١١,٣
النسبة المئوية للموارد المعاد توزيعها مقارنة بمجموع المخصصات		٤,٠

٦٥ - أعيد توزيع الأموال بنقلها من المجموعة الثالثة، التكاليف التشغيلية، إلى المجموعة الأولى، الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة، أساسا لتغطية الزيادة المتوقعة في احتياجات السفر لأغراض التمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن. إلا أن إعادة ثلاث وحدات عسكرية إلى الوطن حسبما كان مقررا قد أرجئت، ولم يحدث التمركز الذي كان مقررا لوحدة لطائرات الهليكوبتر خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو ما يعني أنه لم تكن هناك حاجة للأموال المعاد توزيعها. أما إعادة توزيع الأموال بنقلها إلى المجموعة الثانية، الموظفون المدنيون، فيُعزى أساسا إلى زيادة الاحتياجات المتعلقة بما يلي: (أ) تسديد مستحقات نهاية المهام عقب إلغاء ٢٠٧ وظائف دولية و ٢٥٧ وظيفة وطنية اعتباراً من ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥؛ (ب) تنفيذ جداول المرتبات المنقحة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة ومن الفئة الفنية، بما يمثل زيادة قدرها ١٩,٤ في المائة لفئة الخدمات العامة و ٤,٩ في المائة للفئة الفنية اعتباراً من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

دال - نط الإنفاق الشهري



٦٦ - تُعزى زيادة مستويات الإنفاق في شهري آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥ أساساً إلى زيادة الالتزامات المتعلقة بسداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة مقابل توفير أفراد عسكريين وأفراد شرطة ومعدات. وفي آذار/مارس ٢٠١٥، سجلت زيادة في مستويات الإنفاق نتيجة لتسديد تعويضات إنهاء الخدمة للموظفين المستوفين للشروط ولتسديد مستحقات نهاية المهام عقب إلغاء ٢٠٧ وظائف دولية و ٢٥٧ وظيفة وطنية اعتباراً من ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥.

هاء - الإيرادات والتسويات الأخرى

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	الفئة
٢ ٢٤٦,٥	إيرادات الفوائد
٢ ٩٩٨,٧	إيرادات أخرى/متنوعة
-	تبرعات نقدية

المبلغ	الفئة
(٨,٥)	تسويات الفترات السابقة
٢٤ ١٤٦,١	إلغاء التزامات الفترة السابقة
٢٩ ٣٨٢,٨	المجموع

و او - النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكْتفاء الذاتي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النفقات	الفئة
	المعدات الرئيسية
٧٨ ٤٨٢,١	الوحدات العسكرية
١٤ ٥٢٦,٨	وحدات الشرطة المشكّلة
٩٣ ٠٠٨,٩	المجموع الفرعي
	الاكْتفاء الذاتي
٥٤ ٦٩٣,٩	الوحدات العسكرية
٦ ٩٥٩,٢	وحدات الشرطة المشكّلة
٦١ ٦٥٣,١	المجموع الفرعي
١٥٤ ٦٦٢,٠	المجموع

العوامل المتعلقة بالبعثة	النسبة المئوية	تاريخ بدء النفاذ	تاريخ آخر استعراض
ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة			
عامل الظروف البيئية الشديدة القسوة	٢,٦٠	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨	-
عامل ظروف التشغيل المكثف	٣,٨٠	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨	-
عامل الأعمال العدائية/التخلي القسري	٣,٣٠	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨	-
باء - العوامل المنطبقة على البلد الأصلي			
عامل النقل الإضافي	٣,٥٠-٠,٢٥		

زاي - قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة الفعلية	الفئة
١ ٦٦٢,٨	اتفاق مركز القوات ^(١)
-	التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)
١ ٦٦٢,٨	المجموع

(أ) يشمل هذا المبلغ قيمة الأراضي التي ساهمت بها حكومة السودان (٥٥٨ ٧٠٠ دولار) والخدمات المقدمة وفقاً لاتفاق مركز القوات، بما في ذلك حقوق الهبوط في المطارات (٦٠٠ ٨٠٨ دولار)، ورسوم تسجيل المركبات (٢٩٥ ٥٠٠ دولار).

رابعاً - تحليل الفروق^(١)

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٥٩٢,١	٦,٣	المراقبون العسكريون

٦٧ - يُعزى الرصيد الحر أساساً إلى ارتفاع معدل الشغور الفعلي لوظائف المراقبين العسكريين البالغ ١٢,٩ في المائة خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، مقارنة بمعدل الشغور المدرج في الميزانية البالغ ٥ في المائة، وإلى عدم وجود نفقات متكبدة تحت بند تعويضات الوفاة والعجز، حيث لم ترد مطالبات من هذا القبيل خلال فترة الأداء. وهذا الانخفاض في النفقات تقابله جزئياً زيادة في تكاليف السفر لأغراض التمرکز والتناوب والإعادة إلى الوطن.

الفرق		
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٣ ١٩٥,٨	٠,٧	الوحدات العسكرية

٦٨ - يُعزى الرصيد الحر أساساً إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالاكتفاء الذاتي مقارنة بالميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥؛ وانخفاض النفقات المتعلقة بالسفر والتمرکز

(١) ترد مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي تبلغ النسبة المئوية للزيادة أو النقصان فيها ٥ في المائة أو مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار على الأقل.

والتناوب بسبب إرجاء إعادة ثلاث وحدات عسكرية إلى الوطن وعدم نشر وحدة لطائرات الهليكوبتر؛ وانخفاض النفقات المتكبدة تحت بند تعويضات الوفاة والعجز عما هو مدرج في الميزانية. وهذا الانخفاض في الاحتياجات قابلته جزئياً زيادة في الاحتياجات عن الاعتمادات المدرجة في الميزانية لتغطية ما يلي: (أ) سداد تكاليف الأفراد العسكريين والمعدات المملوكة للوحدات إلى البلدان المساهمة بقوات فيما يُعزى أساساً إلى انخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ١٣,٧ في المائة لأفراد الوحدات العسكرية في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ ١٨ في المائة؛ (ب) تسديد مبلغ بدل الإقامة المقرر للبعثة بالكامل لعدد يزيد عن العدد المقرر من الأفراد العسكريين وضباط الاتصال الذين لم يتم إسكانهم في أماكن الإقامة التي توفرها العملية المختلطة خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، في حين رصدت الميزانية المعتمدة اعتمادات لسداد معدل مخفض لبدل الإقامة المقرر للبعثة لهؤلاء الأفراد؛ (ج) زيادة تكاليف حصص الإعاشة، كنتيجة أساسية لانخفاض معدل الشغور عن المعدل المدرج في الميزانية خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٦,٥)	(٣ ٨٠٩,٢)	شرطة الأمم المتحدة

٦٩ - يُعزى الفرق أساساً إلى انخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ١٦ في المائة لأفراد الشرطة خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ مقارنة بمعدل الشغور المدرج في الميزانية البالغ ١٩ في المائة، وإلى تسديد مبلغ بدل الإقامة المقرر للبعثة بالكامل لعدد يزيد عن العدد المقرر من أفراد شرطة الأمم المتحدة الذين لم يتم إسكانهم في أماكن الإقامة التي توفرها العملية المختلطة خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، في حين رصدت الميزانية المعتمدة اعتمادات لسداد معدل مخفض لبدل الإقامة المقرر للبعثة لهؤلاء الأفراد.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٢,٤	١ ٥٣٤,٧	وحدات الشرطة المشكلة

٧٠ - يُعزى الرصيد الحر إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بشحن المعدات المملوكة للوحدات، نتيجة لإرجاء إعادة وحدات الشرطة المشكّلة إلى بلدانها في انتظار صدور الموافقات اللازمة، الذي قابله جزئياً زيادة النفقات المتعلقة بسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات إلى البلدان المساهمة بأفراد شرطة.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	الموظفون الدوليون
(٢,٨)	(٥ ٣٩٩,٨)	

٧١ - تُعزى الزيادة في الاحتياجات أساساً إلى تسديد مستحقات نهاية المهام عقب إلغاء ٢٠٧ وظائف دولية اعتباراً من ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، وإلى تسجيل بدل المخاطر في ذلك البند للموظفين الدوليين الذين يشغلون وظائف المساعدة المؤقتة العامة. ويقابل هذه الزيادة في النفقات انخفاضاً في الاحتياجات المتعلقة بالمرتبات، نظراً لأن مجموع متوسط معدل الشغور الفعلي للموظفين الدوليين في العملية المختلطة وفي مركز الخدمات الإقليمي كان ١٨,٧ في المائة خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، مقارنة بعوامل الشغور المدرجة في الميزانية البالغة ١٧,٨ في المائة في العملية المختلطة و ٥ في المائة في مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	الموظفون الوطنيون
(١٦,٤)	(٩ ٩٢٨,٤)	

٧٢ - يعزى الفرق أساساً إلى نفقات إضافية على المرتبات والاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين عقب تطبيق جداول المرتبات المنقحة لفئة الخدمات العامة الوطنية والموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، وهو ما يعكس زيادة قدرها ١٩,٤ في المائة و ٤,٩ في المائة على التوالي، اعتباراً من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وفي التكاليف العامة للموظفين، بسبب دفع استحقاقات نهاية المهام بعد إلغاء ٢٥٧ وظيفة وطنية اعتباراً من ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥. وقابل النفقات الإضافية جزئياً انخفاض النفقات على مرتبات الموظفين الوطنيين والاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، بسبب ارتفاع معدل الشغور الموحد الفعلي البالغ ٢,٧ في المائة لوظائف فئة الخدمات العامة الوطنية و ٢٣,٢ في المائة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية في العملية وفي مركز الخدمات الإقليمي، بالمقارنة مع معدلي الشغور المدرجين في الميزانية ونسبتهما على التوالي

١ في المائة و ٢٠ في المائة في العملية، و ٥ في المائة لموظفي فئة الخدمات العامة الوطنية في مركز الخدمات الإقليمي في عنيتي.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(١٧,٥)	(٢ ٢٨٩,٤)	متطوعو الأمم المتحدة

٧٣ - يعزى الفرق أساسا إلى انخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي البالغ ٥ في المائة للوظائف الدولية لمتطوعي الأمم المتحدة، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية ونسبته ١٠ في المائة.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٦,٨)	(٢٢,٧)	الأفراد المقدمون من الحكومات

٧٤ - يعزى الفرق أساسا إلى دفع بدل الإقامة لأفراد البعثة لعدد من الأفراد المقدمين من الحكومات يفوق عددهم عما كان مقررا، ممن لم يتسن إيواءهم في المساكن التي توفرها العملية المختلطة خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، في حين أن الميزانية المعتمدة تنص على دفع بدل إقامة لعدد من الموظفين يقل عن ذلك، وعلى الاستفادة التامة من جميع المناصب المعتمدة في العملية المختلطة لأفراد مقدمين من الحكومات، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية، وقدره ١٠ في المائة.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٦,٤	٢٢,١	الخبراء الاستشاريون

٧٥ - يعزى الرصيد الحر أساسا إلى انخفاض الإنفاق على الخبراء الاستشاريين في مجال التدريب، بسبب صعوبة حصولهم على تأشيرات الدخول، وهو ما قابلته جزئيا الحاجة إلى مزيد من الخبراء الاستشاريين في غير مجال التدريب للفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ لضمان استمرار بعض المهام البالغة الأهمية التي كان يؤديها من قبل موظفون أُلغيت وظائفهم اعتبارا من ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٢٩,٧)	(١ ٥٢١,٧)	السفر في مهام رسمية

٧٦ - تعزى الزيادة في الاحتياجات إلى السفر لإجراء مشاورات سياسية أكثر تواترا لدعم عملية السلام، بما في ذلك الاجتماعات التي تعقدها لجنة متابعة التنفيذ، ومجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي، والاجتماعات الثلاثية، وحلقات العمل التي يعقدها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وإلى الأعمال المتعلقة بدعم البعثة، كاستيفاء إجراءات طلبات التأشيرات والتخليص الجمركي، وتقديم الدعم الإداري واللوجستي في القطاعات ومواقع الأفرقة، وتنسيق ورصد الرحلات الجوية لتناوب القوات، والزيارات إلى البلدان المساهمة بقوات التي تسبق نشر هذه القوات، وتنفيذ مشروع أوموجا، وإنجاز مهام المجلس الاستعراض المركزي للموظفين الميدانيين. ويقابل الاحتياجات الإضافية جزئيا انخفاض في الإنفاق على السفر لأغراض التدريب، بسبب ما يلي: (أ) تنفيذ أنشطة التدريب في منطقة البعثة بدلا من إجرائها في الخارج كما كان مقررا؛ (ب) زيادة برامج التدريب بالاستعانة بأساليب التعلم الإلكتروني؛ (ج) صعوبة الحصول على تأشيرات سفر في الوقت المناسب لحضور أنشطة التدريب؛ (د) وقصر أنشطة التدريب على الأفراد المتوقع أن يستمروا في الخدمة ضمن الملاك الوظيفي للبعثة؛ (هـ) برامج التدريب التي ألغاهها منظموها.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٢٠,٢)	١٨ ٥٤١,٣	المرافق والهياكل الأساسية

٧٧ - يعزى الرصيد الحر أساسا إلى: (أ) انخفاض المتوسط الفعلي لتكلفة اللتر الواحد من وقود المولدات البالغة ١,٠٩ دولار خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، مقارنة بالتكلفة المدرجة في الميزانية وقدرها ١,٢٩ دولار للتر الواحد؛ (ب) إعطاء الأولوية لاستخدام المخزونات المتاحة في العملية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض كمية المقتنيات عما كان مقررا، وبخاصة ما يتعلق منها باللوازم الهندسية؛ و (ج) تأخر شراء معدات معالجة المياه وتوزيع الوقود ومعدات السلامة ومكافحة الحرائق؛ و (د) إدراج الاحتياجات من الموظفين التعاقديين في البداية تحت بند المرافق والهياكل الأساسية، في حين سجلت النفقات تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (انظر الفقرة ٨٤ أدناه) وبالإضافة إلى ذلك، هناك انخفاض في

عدد مشاريع التشييد في العملية مقارنة بعددها في الميزانية المعتمدة: (أ) لم تشيد سوى أربعة مهابط لطائرات هليكوبتر في أربعة مواقع للأفرقة، بالمقارنة بعددها المدرج في الميزانية البالغ سبعة مهابط؛ و (ب) ٣,٥ كلم من الطرقات المرصوفة بالحصى في الجنيينة، دون اعتبار الجزء المعتمزم تعبيده الذي أقرته الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥؛ و (ج) خفض حجم المشروع المتعلق بتعزيز سبعة مخازن من خلال إعادة تأهيل المرافق السبعة الحالية ذات الجدران اللينة الجاهزة (خمسة في الفاشر، وواحد في نيالا، وواحد في الجنيينة)، وذلك بتعديل العناصر الهيكلية من خلال إقامة جدران معززة من الطوب وسياس خارجي. ويقابل انخفاض الاحتياجات جزئياً تشييد مبنيين إضافيين في مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي (٣,٩ ملايين دولار).

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٢١,٨	٣ ٦٢٦,٤	النقل البري

٧٨ - يعزى الرصيد الحر أساساً إلى انخفاض تكلفة الوقود إلى ١,٠٧ دولار للتر الواحد خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، مقارنة بالتكلفة المدرجة في الميزانية البالغة ١,٢٥ دولار للتر الواحد، وقلّة استخدام أسطول المركبات بسبب القيود المفروضة على التنقل الناشئة عن الحالة الأمنية غير المستقرة. وبالإضافة إلى ذلك، تم شراء ٢٠ حافلة متوسطة الحجم وخلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، مقارنة بالعدد المقرر شراؤه البالغ ٣٠ حافلة، وهو ما يعزى إلى زيادة مرافق الإقامة المتاحة داخل معسكرات العملية، وإلى انخفاض الطلب على خدمات النقل المكوكية بين مختلف المواقع داخل المعسكرات وخارجها.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
٣٧,٤	٤٧ ٠٩٤,٢	النقل الجوي

٧٩ - يعزى الرصيد الحر أساساً إلى انخفاض نفقات استئجار الطائرات ذات الأجنحة الدوارة (٣٤,٩ مليون دولار)، بسبب ما يلي: (أ) عدم نشر أربع طائرات هليكوبتر عسكرية متعددة الأغراض (٩,٣ مليون دولار)؛ (ب) انخفاض تكلفة استئجار الطائرات ذات الأجنحة الدوارة في عقود استئجارها التي تم التفاوض بشأنها في الآونة الأخيرة (٢٢,١ مليون دولار)؛ (ج) تأخر نشر طائرات عمودية مدنية (٣,٥ ملايين دولار)؛ وعدم

استتجار طائرات ثابتة الجناحين (٢,١ مليون دولار) بسبب إعادة أربع من تلك الطائرات قبل الموعد المحدد لذلك (واحدة من طراز B-1900 وواحدة من طراز CRJ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وواحدة من طراز LJ-60 في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وواحدة من طراز MD-83 في شباط/فبراير ٢٠١٥).

٨٠ - وبالإضافة إلى ذلك، يعزى انخفاض الإنفاق على الوقود والزيوت ومواد التشحيم لأغراض النقل الجوي (٢,١٠ ملايين دولار) أساساً إلى ما يلي: (أ) عدم نشر أربع طائرات هليكوبتر عسكرية متعددة الأغراض؛ و (ب) التأخر في نشر طائرة هليكوبتر مدنية واحدة كان من المقرر في الميزانية نشرها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤؛ و (ج) التكلفة الوسطية الفعلية لوقود الطيران (A-1) البالغة ١,٠٥ دولار للتر الواحد خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، مقارنة بالتكلفة المدرجة في الميزانية البالغة ١,٢٦ دولار للتر الواحد؛ و (د) انخفاض عدد ساعات التحليق عما هو مدرج في الميزانية بسبب سوء الأحوال الجوية من قبيل العواصف الرملية، والقيود المفروضة على التنقل؛ و (هـ) خفض عدد الرحلات الجوية المنتظمة بين الفاشر والخرطوم من ثلاث رحلات في اليوم إلى رحلة واحدة في اليوم.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
-	(٢٨٠,٨)
النقل البحري	

٨١ - يعزى الفرق إلى الاحتياجات المتعلقة باقتناء حاويات كانت أدرجت في البداية تحت بند المرافق والهياكل الأساسية، بينما سجلت نفقاتها تحت بند النقل الجوي.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
٣٤,٤	٨ ٨٠٨,٧
الاتصالات	

٨٢ - يعزى الرصيد الحر أساساً إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بما يلي: (أ) اقتناء معدات (٤,٢ مليون دولار)، بسبب الأعمال الجارية لإنجاز المرحلة الختامية من أعمال إنشاء الهياكل الأساسية المركزية لتنظيم الإرسال والاستقبال اللاسلكية في مركز الأمم المتحدة العالمي للخدمات وعدم اقتناء النظم الساتلية المزمعة في بعثات حفظ السلام نتيجة عملية شرائها التي طال أمدها، وأصبح من المقرر الآن اقتناؤها خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦؛ و (ب) انخفاض

الاحتياجات لخدمات الاتصالات التجارية (٣,٨ ملايين دولار)، بسبب إنهاء العقد للخطوط الثابتة المستأجرة نتيجة لرداءة الخدمات، وعدم الانتهاء من عملية إبرام عقد مع مقدم جديد لخدمات الإنترنت، المتوقع إتمامها في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، وتأخير تنفيذ أعمال تحسين النطاق الترددي الساتلي في القطاعات للارتقاء بمستوى الدعم المقدم للعدد المتزايد من التطبيقات المركزية، بما في ذلك نظام أوموجا، الذي سينفذ خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦؛ و (ج) قطع الغيار، نظرا إلى تغير الأولويات الناجم عن مواصلة إنجاز المرحلة الختامية من أعمال إنشاء الهياكل الأساسية المركزية لنظم أجهزة الإرسال والاستقبال اللاسلكية الرقمية في مركز الأمم المتحدة العالمي للخدمات، والصعوبات التي يواجهها الموردون للحصول على تصاريح استيراد من البلدان المصنعة لتلك النظم، وزيادة أعمال تنفيذ الهياكل الافتراضية وانخفاض مستوى التصليحات والأعطال عما كان مقررا، وذلك نتيجة للصيانة الوقائية الاستباقية. وبالإضافة إلى ذلك، يعزى انخفاض الإنفاق على الخدمات الإعلامية وخدمات الطباعة والاستنساخ إلى ما يلي: (أ) عدم استخدام خدمات البث الإذاعي في انتظار إصدار البلد المضيف لرخصة الإذاعة؛ (ب) تأخر تنفيذ عقود خدمات الطباعة والنشر بالنسبة للمواد الإعلامية لدعم أنشطة التوعية العامة، وذلك بسبب الشواغل الأمنية.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
١,٠	١٩٢,٦

تكنولوجيا المعلومات

٨٣ - يعزى الرصيد الحر أساسا إلى انخفاض الإنفاق المقرر لاقتناء المعدات، نظرا إلى زيادة استعمال الخوادم الافتراضية ونقل تطبيقات المراسلات إلى نظام مركزي في مركز الأمم المتحدة العالمي للخدمات، والصعوبات التي يواجهها الموردون في الحصول على تصاريح استيراد من البلدان المصنعة لذلك النظام.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
١١,٥	٤٠٤٩,٠

اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

٨٤ - يعزى الرصيد الحر أساساً إلى ما يلي: (أ) انخفاض حجم المشتريات عما كان مقرراً، وهو ما أدى إلى انخفاض احتياجات الشحن والتكاليف ذات الصلة خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥؛ (ب) انخفاض الإنفاق على الرسوم المصرفية، نتيجة لدمج العمليات المصرفية عن طريق صندوق النقدية المشترك في الأمم المتحدة نتيجة لتنفيذ نظام أوموجا. ويقابل انخفاض النفقات الاحتياجيات اللازمة للتعاقد مع فرادى متعاقدين وطنيين لتقديم خدمات في مجالات البناء وصيانة المرافق (انظر الفقرة ٧٧ أعلاه)، وصيانة أسطول النقل وتشغيله، وعمليات المناولة الأرضية وغيرها من العمليات على المهابط وفي المطارات التي أدرجت في البداية تحت بنود المرافق والهياكل الأساسية، والنقل البري، والنقل الجوي، في حين سجلت نفقاتها تحت بند الخدمات واللوازم والمعدات الأخرى.

خامساً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٨٥ - فيما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتصل بتمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور:

- (أ) البت في كيفية التصرف في الرصيد الحر البالغ ٦٤ ٥٤٦ ٠٠٠ دولار المتعلق بالفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥؛
- (ب) البت في كيفية التصرف في الإيرادات/التسويات الأخرى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ البالغة ٨٠٠ ٣٨٢ ٢٩ دولار والمتأتية من إيرادات الفوائد (٢ ٢٤٦ ٥٠٠ دولار) وإيرادات أخرى/متنوعة (٢ ٩٩٨ ٧٠٠ دولار) وإلغاء التزامات الفترات السابقة (٢٤ ١٤٦ ١٠٠ دولار)، التي تقابلها تسويات الفترات السابقة (٨ ٥٠٠ دولار).

سادسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قررته وطلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٦١/٦٩ ألف، وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة

ألف - الجمعية العامة

(القرار ٢٦١/٦٩ ألف)

القرارات والطلبات الموجهة إلى الأمين العام	الإجراءات المتخذة لتنفيذ المقررات والطلبات
مواصلة بذل جهوده للتخفيف من الأثر البيئي الناجم عن أنشطة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على نحو يمثل تماما للقواعد الحالية والأحكام ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة (الفقرة ٤)	واصلت العملية جهودها الرامية إلى التخفيف من الأثر البيئي على نحو تمثل فيه امتثالا كاملا للقواعد القائمة والأحكام ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة بشأن حماية البيئة
كفالة أن تواصل العملية الاضطلاع بخدمات الكشف عن الألغام وإزالتها في الوقت المناسب (الفقرة ٥)	خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تم تحديد أماكن ٢ ٢٠٦ قطعة من الذخائر غير المنفجرة وتدميرها في عمليات تطهير شملت ٩٦ قرية
بذل كل الجهود لضمان إنجاز جميع المشاريع السريعة الأثر المزمعة في الوقت المناسب (الفقرة ٦)	قام الممثل الخاص المشترك بالنيابة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بصياغة وتوقيع المبادئ التوجيهية بشأن إعادة تنظيم البنية الإدارية للمشاريع ذات الأثر السريع ومفهوم تنفيذها التي تتضمن عمليات إدارة وإجراءات تشغيل فعالة لهذه المشاريع، بما في ذلك أعمال الرصد والتقييم على صعيدي القطاعات والمقر. وكان الهدف من هذه المبادئ التوجيهية تيسير الاتساق والكفاءة والفعالية في تنفيذ المشاريع على نطاق العملية المختلطة بأسرها من خلال إنشاء خلية في مقر قيادة العملية المختلطة تشرف على تنفيذ هذه المشاريع وتدير عملية التنفيذ؛ وتشكيل فريق لمراجعة الحسابات يقدم إلى لجنة استعراض المشاريع والموافقة عليها المعلومات اللازمة لكفالة فعالية تنفيذ وإنجاز المشاريع السريعة الأثر

الاستجابة	الطلب
<p>أدى تحقيق المستوى الأمثل لاستخدام أسطول الطائرات وإعادة تشكيله إلى انخفاض الاحتياجات، من تسع طائرات ثابتة الجناحين خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى خمس طائرات ثابتة الجناحين خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، ومن ٢٥ طائرة هليكوبتر خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ٢٣ طائرة هليكوبتر خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، مما أدى إلى انخفاض في عدد الطائرات صافيه ست طائرات ثابتة الجناحين، منها أربع طائرات ذات أجنحة دوارة. وشملت التخفيضات في عدد الطائرات الثابتة الجناحين الطائرة L1-60 التي أعيدت قبل الموعد المحدد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، والطائرة من طراز MD-83 التي أعيدت في شباط/فبراير ٢٠١٥، والطائرة من طراز B-1900 والطائرة من طراز CRJ اللتين أعيدتا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. أما الطائرات ذات الأجنحة الدوارة، فقد أعيدت قبل الموعد المحدد في آذار/مارس ٢٠١٤. وأدى هذا التخفيض إلى وفورات في التكاليف بلغ مجموعها ٢٦,٨ مليون دولار</p>	<p>تخطط اللجنة الاستشارية علماً بالجهود التي تبذلها العملية المختلطة لتحقيق وفورات من خلال إعادة تشكيل أسطولها الجوي لكي يتواءم مع احتياجات العملية المختلطة، وهو ما أدى إلى انخفاض حيازتها من الأصول الجوية، وتثق اللجنة بأن العملية المختلطة ستحافظ على ما يكفي من القدرات في مجال النقل الجوي بحيث تكفل تحقيق الأهداف المنوطة بها، فضلاً عن القدرة الاحتياطية للإجلاء الطبي. وفي هذا الصدد، تتطلع اللجنة إلى تلقي النتائج المتعلقة بتلك التدابير في تقرير الأداء ذي الصلة (الفقرة ٤٨)</p>
<p>وأسفرت التدابير الأخرى لتحقيق وفورات في التكاليف عن انخفاض الاحتياجات من وقود الطائرات نتيجة مواصلة استعراض جداول الرحلات الجوية للركاب للاستفادة بأكبر قدر ممكن من القدرة المتاحة لنقل الركاب والأمتعة. وبناء عليه، خفض عدد الرحلات الجوية المنتظمة بين الفاشر والخرطوم من ثلاث رحلات في اليوم إلى رحلة واحدة في اليوم</p>	